تعريف الجندر – دراسة في المعايير القانونية الدولية والأمم المتحدة.

بقلم: بشار الجمالي

أطروحة قانونية تاريخية مكتوبة بالإنجليزية، بتمويل بحثي من جامعة بريغهام يانغ الأمريكية – كلية جي. روبن كلارك للقانون (1998–1999)

أطروحة التخرج لشهادة كانديداتوس يوريس (ست سنوات دراسة قانونية)، جامعة أوسلو، كلية القانون، النرويج.

ملاحظة هامة: النص التالي هو محاولة ترجمة عربية للنص الإنجليزي الأصلي لعام 1999 دون أي تعديل في المعنى أو الحذف أو الإضافة.

ملاحظة تمهيدية

هذه الدراسة وثيقة تاريخية وبحثية أُعدت أصلاً خلال الفترة 1998–1999 في كلية الحقوق ج. روبن كلارك بجامعة بريغهام يونغ (BYU) تحت إشراف البروفيسور ريتشارد ج. ويلكينز، واستندت إلى بحث ميداني واستقصاء صحفي في مؤتمرات الأمم المتحدة (روما للمحكمة الجنائية الدولية 1998 ولاهاي خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة للتنمية والسكان 1999).

النص يحتوي على تحليل أكاديمي لمؤتمرات الأمم المتحدة ووثائق مؤتمراتها، ودراسة موضوعية، وملاحق لم تُنشر سابقًا. الهدف هو التوثيق الموضوعي والنقدي لتحول مفهوم "الجندر" في السياسات والوثائق الدولية.

الدراسة مقدمة للأغراض التاريخية، البحثية والتوثيقية فقط، ولا تهدف إلى الترويج أو الدعاية السياسية. جميع الآراء والتحليلات تعبر عن وجهة نظر الباحث بناءً على الأدلة المقدمة.

فهرس المحتويات الأصلي (بالإنجليزية كما في 1999):

فهرس المحتويات الأصلي بالإنجليزية كما في 1999

فهرس المحتويات

الملاحق مرقمة 1 الى 10

الملاحق

الملحق 1: القواميس الإنجليزية العامة والمتخصصة

الملحق 2: القواميس القانونية والمرتبطة بالقانون

الملحق الثالث: تحفظات مؤتمر القاهرة وفضيحة إعلان الشباب في لاهاي

الملحق الرابع: ورقة فنية لمنظمة الصحة العالمية مطابقة لنظرية النوعية النسوية

الملحق الخامس: مؤتمر القاهرة للسكان 1994 وضمانات دولية للرضا الجنسي للمواطن

الملحق السادس: مؤتمر بكين: تحالف النسويات يطالب بحذف مفردات الأمومة والأسرة، وإبطال قوانين مكافحة الشذوذ، وتمكين الدول للسحاق والتوجه الجنسي الحر والإجهاض بلا قيود

الملحق السابع: نشرة المصطلحات رقم 348: التضليل الممنهج لمكتب الأمم المتحدة للترجمة

الملحق الثامن: كل الاتفاقيات الدولية استعملت كلمة "Sex" حتى إعلان منصة عمل القاهرة 1994 ودخول الشيفرة الجندرية

الملحق التاسع: مسودة عربية مضللة لنظام روما تغفل "جندر" وتستبدله بـ"Sex" مقابل "Gender" في الإنجليزية

الملحق العاشر: ملخص بالعربية لحركة جندر أممية من مؤتمر القاهرة عبر بكين وإسطنبول وروما إلى لاهاي

الباب الأول الاستخدام اللغوي والقاموسي [1]

أ. الأصول اللغوية للجندر

تشير البحوث اللغوية حول أصل كلمة «جندر» إلى أن أصلها اللاتيني هو كلمة *genus* التي تعني حرفياً: (1) الولادة، النسب، الأصل؛ (2) العرق، السلالة، الأسرة، البيت، النوع أو الصنف. [2]

---

[1] تتفق نتائج بحوثي مع مقالة جون موني "التحييد المفاهيمي للجندر وتجريم الجنس". أرشيف سلوك جنسي، مجلد 14، رقم 3، 1985، يكتب موني (ص 280): "اليوم ينطبق مصطلح الجندر في الإنجليزية العامية والترجمة على البشر في عبارات مثل دور الجندر، هوية الجندر، وفجوة الجندر. لكن قبل ثلاثين عاماً، لم تكن هذه العبارات موجودة في أي لغة. كانت القواميس القياسية آنذاك تعرف الجندر كاستخدام نحوي فقط، أي للإشارة إلى جنس الأسماء والضمائر والصفات ولاحقاتها. فقط عامياً ونادراً كان يُستخدم للإشارة إلى جنس البشر."

[2] قاموس اللغة الإنجليزية، المجلد الأول، .AMS PRESS, INC، نيويورك، 1967 (ناقلاً عن مسرحية أوتيلو لشكسبير: «إن أجسادنا حدائقنا، وإراداتنا بستانيوها؛ فإن أردنا أن نزوّدها بنوع واحد من الأعشاب، أو أن نشتّتها بأنواع كثيرة، فإن القدرة والسلطة القابلة للتصحيح في ذلك كله تكمن في إرادتنا»). انظر أيضاً: قاموس ويبستر الكندي الحي الموسوعي للغة الإنجليزية، المجلد الأول، معهد اللغة الإنجليزية في أمريكا، شيكاغو، 1974.

استُخدمت هذه الكلمة في الفلسفة والمنطق للدلالة على فئة أو صنف من الأشياء أو الأشخاص. 3 عندما ترجم العرب روائع الفلسفة والمنطق اليونانية في بداية العصور الوسطى، أدخلوا هذا المصطلح إلى اللغة العربية بصيغة الجنس (الجِنْس) للدلالة على الرتبة والطبقة من الأشياء.. 4

كفعل، يعني*gender*: (1) الإنجاب؛ (2) الإنتاج؛ التسبب. 5

في اللغة الإنجليزية ، يُستخدم الجندر (gender) كمفهوم نحوي أيضاً بشكل شائع لتصنيف الكلمات نحوياً (قضية التذكير والتأنيث اللغوية)،[6] وجعل الكلمات (غالباً الأسماء والصفات والأفعال) متطابقة في الجنس، وللتوافق (عبر العلامات

---

[3] انظر: قاموس كاسل الجديد للغة اللاتينية، فانك آند واغنالز، 1959. قاموس لاتيني لتشارلز شورت، نيويورك، 1958. وأوريجينز: قاموس إيتيمولوجي موجز للغة الإنجليزية الحديثة، نيويورك، 1966. انظر أيضاً: قاموس أكسفورد الإنجليزي، أو قاموس جديد للغة الإنجليزية على أسس تاريخية، المؤسس أساساً على المواد التي جمعها المجتمع الفيلولوجي. المجلد الرابع .F–G :أكسفورد، مطبعة كلارندون، حوالي 1933.

[4] قاموس بارنهارت الموجز للإيتيمولوجيا (علم أصول الكلمات)، هاربركولينز للنشر، 1995، ص 313: «جندر: اسم. ربما حوالي 1350، فئة نحوية تشير إلى الأسماء والضمائر؛ لاحقاً، تشير إلى الأفعال (حوالي 1450). معنى النوع أو الصنف أو الطبقة من الأفراد أو الأشياء مسجّل أول مرة في سنة 1378؛ كلها مستعارة من الفرنسية القديمةgenre ، gender، وهي استعارة علمية من جذع اللاتينية) genus الجرّ (generis معناها نوع، صنف، جنس؛ انظر .«Genus من المحتمل أن الأوروبيين أعادوا إحياء هذه الكلمة مرة أخرى — في بداية عصر النهضة — من خلال قراءة الفلسفة اليونانية المترجمة إلى العربية.

5 انظر الهامشI ، المرجع الأول.

النحوية أو التصريف) مع كلمات أخرى مرتبطة بها في الجملة. وفي اللغات التي يظهر فيها الجنس النحوي، تتحكم فئتان أو أكثر من فئات الأسماء في تغيير صيغ الأجزاء الأخرى من الكلام (عادة الضمائر والصفات، وأحياناً الأفعال). تحتفظ هذه الأجزاء الأخرى بمعناها الثابت، لكن شكلها يتغير تبعاً لفئة الاسم المتحكمة في السياق المعين. وفي اللغات الهندوأوروبية الحديثة مثل الفرنسية والإسبانية والإيطالية، تُصنف الأسماء إلى جنسين: المذكر والمؤنث. أما في الروسية والألمانية والنرويجية وغيرها، فتُصنف الأسماء إلى ثلاثة أجناس، والثالث هو المحايد (المتوسط). وبينما تأخذ الأسماء المشيرة إلى كائنات مذكرة أو مؤنثة عادةً الجنس المنطقي في هذه اللغات، فإن الجنس المخصص لمعظم الأسماء الأخرى يكون اعتباطياً.[7]

ب. الاستخدام القاموسي للجندر

بحثت في اثنين وثمانين قاموساً إنجليزياً،[8] فوجدت أن التعريف الأول والأساسي[9] لـ «الجندر» (gender) يشير إلى التصنيف النحوي للكلمات، وهو تصنيف موجود أساساً في اللغات الهندوأوروبية والسامية، حيث تُصنَّف الكلمات إلى مذكر ومؤنث، وأحياناً محايد أو مشترك.[10]

ومن بين خمسة وثلاثين قاموساً قانونياً[11] بحثت فيها، لم يتضمن سوى واحدٍ إشارة إلى «الجندر»، وكانت إشارة موجزة تقول: «انظر: الجنس». وقد وصف ذلك القاموس العلاقة بين «الجنس» و«الجندر» على النحو التالي:

«الجندر أو الجنس: رغم ورود كلمة sex في الدستور، يفضِّل بعض أهل المهنة المرادف القديم gender كبديل عام لـ sex. فيصبح التمييز الجنسي تمييزاً جندرياً (gender discrimination)، والمحايد جنسياً محايداً جندرياً (gender neutral)، وهكذا. مع ازدياد التقاضي في مسائل الجنس، مقروناً بالاستخدام العشوائي في اللغة اليومية، أصبحت كلمتا sex وsexual محرجتين. لكن مَن يختارون gender نادراً ما يلتزمون بخيار متسق ومبدئي. إنهم يعودون إلى sex. وفي الفقرة الواحدة ذاتها، يتنقلون بين gender وsex أو gender دون تغيير ملحوظ في المعنى. إنه الانحدار التقليدي إلى التكرار اللفظي وعدم الوضوح. جندرك هو جنسي. هل نتحدث عن الشيء نفسه؟»[12]

المعنى الثانوي لـ «الجندر» يتمثل في استخدامه كمرادف لـ «الجنس» (sex). يُعرّف قاموس ستيدمان الطبي الجندر بأنه «الجنس التشريحي للفرد». أما موسوعة وقاموس الطب والتمريض والعلوم الصحية المساعدة فتعرّف الجندر بوضوح بأنه «الجنس؛ الفئة التي يُصنَّف إليها الفرد على أساس الجنس».[13] وتعرّف قواميس

طبية أخرى الجندر بأنه «البيولوجيا: الجنس؛ الفئة التي يُصنَّف إليها الفرد على أساس الجنس»[14] أو ببساطة «الجنس».[15] أما القاموس الدولي للطب والبيولوجيا فيعرّف الجندر بأنه «الجنس؛ التمييز التصنيفي للكائنات الحية على أساس الجنس».[16]

ويعرّف الجنس في القاموس ذاته بأنه «الانقسام الأساسي للكائنات الحية إلى ذكر وأنثى بناءً على الفروق الوراثية التي تحدد الدور الوظيفي للكائن في عملية التكاثر التي يُولَد بها كائنات جديدة من نوعه».[17]

فيما يتعلق باستخدام المصطلحين gender وsex، يوضح قاموس التراث الأمريكي للغة الإنجليزية (The American Heritage Dictionary of the English Language):

«تقليدياً، استُخدم الجندر (gender) أساساً للإشارة إلى الفئات النحوية «المذكر» و«المؤنث» و«المحايد»؛ لكن في السنوات الأخيرة أصبحت الكلمة راسخة الاستخدام للدلالة على الفئات القائمة على الجنس، كما في عبارات مثل «فجوة الجندر» (gender gap) و«سياسات الجندر» (the politics of gender). يدعم هذا الاستخدام ممارسة كثير من علماء الأنثروبولوجيا، الذين يحتفظون بـ «الجنس» (sex) للإشارة إلى الفئات البيولوجية، بينما يستخدمون

«الجندر» للإشارة إلى الفئات الاجتماعية والثقافية. وفقاً لهذه القاعدة، يُقال: يبدو أن فعالية الدواء تعتمد على جنس المريض (sex وليس gender)، بينما في المجتمعات الفلاحية، من المحتمل أن تُحدَّد أدوار الجندر (gender وليس sex) بوضوح. هذا التمييز مفيد من حيث المبدأ، لكنه ليس ملاحظاً على نطاق واسع، ويحدث تباين كبير في الاستخدام على جميع المستويات.»[18]

«دور الجندر» و«هوية الجندر»: ابتكار مصطلحات جنسانية ونفسية-تحليلية

«احتجت إلى مصطلح لم يكن موجوداً». - جون موني

19

ظهر مصطلح «دور الجندر» (gender role) لأول مرة في عام 1955 في تقرير نشر في نشرة مستشفى جونز هوبكنز بعنوان: «الخنوثة، الجندر، والنضج المبكر في فرط تنسج قشر الكظر: النتائج النفسية».[20]

أفاد جون موني في بحثه أن «حالات التناقض بين الجنس الغددي (gonadal sex) والجنس الذي تربى عليه الفرد (sex of rearing) تم جدولتها مع البيانات المتعلقة بالجنس الهرموني الداخلي (endogenous hormonal sex) ودور الجندر (gender role)». وخلص إلى أن:

«يُستخدم مصطلح «دور الجندر» للدلالة على كل ما يقوله الشخص أو يفعله ليُظهر نفسه — أو نفسها — على أنه يحمل وضع الصبي أو الرجل، أو الفتاة أو المرأة، على التوالي. ويشمل ذلك — دون الحصر فيه — الجنسية بمعنى الإيروتيكية (الإثارة الجنسية).

من بين السبعة عشر شخصاً المعروضين في الجدول — وهم جميعاً حالات خنوثة (hermaphroditism) — كشف الجميع عدا ثلاثة عن أنفسهم في دور جندر متوافق تماماً مع تربيتهم، رغم تناقض ذلك مع بنيتهم الغددية. ثبت أن هيكل الغدد التناسلية بحد ذاته مؤشر تنبؤي غير موثوق على الإطلاق لدور الجندر وتوجه الشخص كرجل أو امرأة؛ في حين أثبت الجنس المعيَّن عند الولادة (assigned sex) موثوقية عالية جداً».[21]

بعد تسعة وثلاثين عاماً، شرح البروفيسور موني كيف ابتكر مصطلح «الجندر» في عام 1955، إذ كان «يكدح لإيجاد نظام في فوضى بيانات خمس سنوات حول علم النفس وعلم الجنس (السكسولوجيا) للخنوثة (hermaphroditism)، والتي كانت المصطلحات المفاهيمية المتاحة في ذلك الوقت غير كافية لها». ويوضح السبب:

«لم أتمكن من الكتابة عن دور الجنس الذكري لخنثى يفتقر إلى الأعضاء التناسلية الذكرية التي تمكّنه من أداء دور جنسي ذكري، رغم أنه تربى وعاش كذكر، وكان يُؤخذ في الحياة اليومية — المهنية والترفيهية والاجتماعية — كرجل يؤدي دور الرجل بلا منازع.

بالإضافة إلى ذلك، لم أستطع اتباع ممارسة علم نفس أدوار الجنس التقليدية، والقول إنه — مثل كين، دمية باربي الذكرية التي لا شيء بين ساقيه — يمتلك دوراً جنسياً ذكرياً.

فيما يتعلق بالجنس التناسلي والإيلاجي، كان نوع الخنثى الذي كنت أكتب عنه محروماً من دور جنسي ذكري كامل النضج. ولهذا السبب، ولمقابلته لنظيره الأنثوي، احتجت إلى مصطلح لم يكن موجوداً آنذاك. وهكذا نشأ «دور الجندر» (gender role).

تمكنتُ من الكتابة أنه يمتلك، بشكل عام، دور جندر ذكري، لكن مع عجز مقتصر على ذلك الجزء منه الذي يشكّل الدور الجنسي التناسلي والإيروتيكي المحدد للرجل — وبالمثل لنظيره الأنثوي.» [22]

في السنة نفسها، وسّع موني التعريف السابق لـ«دور الجندر» على النحو التالي:

«يُقيَّم دور الجندر بالنسبة إلى ما يلي: الأسلوب العام في الحركة والتصرف والمظهر؛ المواضيع التلقائية في الحديث غير الموجَّه والتعليقات العابرة؛ محتوى الأحلام والأحلام اليقظة والخيالات؛ الردود على الاستفسارات غير المباشرة والاختبارات الإسقاطية؛ أدلة الممارسات الإيروتيكية؛ وأخيراً، ردود الشخص نفسه على الاستفسار المباشر». [23]

كان موني، بحسب كلماته الخاصة، «ملتزماً فلسفياً بمبدأ تعريف دور الجندر (gender role) تعريفاً ظاهراتياً (فينومينولوجياً)، وكذلك بمبدأ تعريفه كظاهرة موحدة (unitary)، وليست ثنائية (dichotomous)، بغض النظر عما قد يُفترض بشأن محدداتها. وباعتباره ظاهرة موحدة، يُعرَّف على أنه ينتمي إلى الذات من الداخل، ويظهر للآخرين من الخارج.»[24]

بدأ مصطلح «دور الجندر» الذي ابتكره موني يترسخ في الأدبيات الطبية الحيوية، وبحلول منتصف الستينيات اندمج مفهوم الجندر مع المفهوم النفسي الداخلي للهوية ليؤدي إلى ظهور المصطلح الجديد «هوية الجندر» (gender identity).[25] ومع ذلك، يلاحظ موني أنه خلال عملية انتشاره وترسخه «تبنّى الناس الكلمة وأعطوها تعريفهم الخاص». [26]

اقترح «هوية الجندر» (gender identity) لأول مرة عالمة النفس إيفلين هوكر، عالمة النفس المشهورة الآن بدراساتها الرائدة في لوس أنجلوس التي أدت إلى إزالة الشذوذ الجنسي رسمياً من تصنيف الأمراض. [27] استخدمت الدكتورة هوكر هذا المصطلح في دراساتها عن المثلية الجنسية، حيث أُسندت «هوية الجندر» إلى علم النفس السريري كحالة نفسية ديناميكية (متحولة) للوجود، إلى جانب سمات التعرف الأخرى الشائعة في النظرية التحليلية النفسية. [28]

في عام 1964، اقترح روبرت ستولر مفهوم «هوية الجندر الأساسية» (core gender identity)، [29] والتي عرّفها ستولر بأنها «تنتج عن علاقة الرضيع بالوالدين، وإدراك الطفل لأعضائه التناسلية الخارجية، وعن قوة بيولوجية تنبع من المتغيرات البيولوجية للجنس». [30]

كتاب ستولر «الجنس والهوية الجندرية» (Sex and Gender) يمثل ذروة الجهود لتعديل عبارة موني الأصلية «دور الجندر» (gender role) باتجاه نمط حياة بديل. إذ بلور ستولر الفصل بين الجنس (sex) والهوية الجندرية (gender)، مفوّضاً الجنس إلى البيولوجيا، ومفوّضاً الجندر إلى علم النفس والعلوم الاجتماعية.[31]

لاحقا أدمجت الموسوعة البريطانية الجديدة (The New Encyclopedia Britannica) هذه النظريات في تعريفها لهوية الجندر على النحو التالي:

«إدراك الفرد لذاته بأنه ذكر أو أنثى، متمايزاً عن الجنس البيولوجي... يمكن أن تتطور هوية جندرية ثانوية فوق الهوية الجندرية الأساسية، إذ قد تُتبنى سلوكيات مرتبطة بالجنس لاحقاً في الحياة؛ كما تتطور التوجهات الجنسية (مغايرة أو مثلية) في وقت لاحق أيضاً».[32]

في مقالتها «هوية الجندر وتداعياتها على مفاهيم الذكورة والأنوثة»، تكتب جانيت ت. سبنسر:

«يبدو أن معظم الرجال والنساء يشعرون بالأمان في هوية جندرهم معظم الوقت. ومع ذلك، قد تخلق المهام التطورية الجديدة ضغوطاً تجعل الأفراد يشككون في ذكورتهم أو أنوثتهم ويكافحون لتأكيدها. يميل المراهقون بشكل خاص إلى التشكيك في ذكورتهم أو أنوثتهم حتى يثبتوا لأنفسهم كفاءتهم أو جاذبيتهم للجنس الآخر. غالباً ما تكون هذه الفترة مزعجة بشكل خاص للمراهقين الذين يبدؤون في إدراك أن تفضيلاتهم الجنسية موجهة نحو أشخاص من جنسهم، ولا سيما أولئك الذين قبلوا الاعتقاد بأن المثلية الجنسية غير أخلاقية أو شكل من أشكال المرض النفسي».

تضيف سبنسر أن:

«شعور كثير من المغايرين جنسياً بأن الرجال المثليين والنساء المثليات لا يمكن أن يكونوا رجالاً أو نساءً حقيقيين يعكس الوزن الذي يضعه المغايرون جنسياً على التوجه الجنسي في تأكيد ذكورتهم أو أنوثتهم الخاصة وذكورة أو أنوثة الآخرين، وليس القيمة التي يُوليها المثليون الذين تمكنوا من التصالح مع أنفسهم لهذا الجانب من الذات». [33]

وفقاً لريتشارد غرين، تتكون هوية الجندر من ثلاثة مكونات متشابكة:

«الاقتناع الأساسي للفرد بأنه ذكر أو أنثى (هوية الجندر الأساسية – core gender identity) ؛ السلوكيات والمواقف المرتبطة ثقافياً بالذكورة والأنوثة (أدوار الجندر – gender roles) ؛ وتفضيل الفرد لشركاء جنسيين ذكور أو إناث (التوجه النفسي – psychological orientation) ». [34]

يؤكد عالم النفس راسل غراي اليوم أن «أصبح من التقليد فصل أسئلة الجنس عن أسئلة الجندر». ويوضح تقسيم الجنس/الجندر كالتالي:

«أسئلة الجنس هي أسئلة بيولوجية تتعلق بالكروموسومات والفسيولوجيا والتشريح. أما أسئلة الجندر فهي أسئلة اجتماعية تتعلق بالهوية والتوجه الجنسي والدور الاجتماعي».[35]

أدان البروفيسور موني تقسيم أدوار الجندر عن البيولوجيا، وفصلها كلياً إلى صياغة اجتماعية خالية من أي ارتباط بالبيولوجيا والإنجاب. أصبح الجندر اليوم يُعرَّف كنتاج للتاريخ الاجتماعي، حيث تم تخصيص الأدوار الذكورية والأنثوية – أكثر أو أقل – بشكل تعسفي على أساس تفوق الذكر ودونية الأنثى.

«بحسب التعريف الراهن، أصبح دور الجندر بالتالي منتجاً فكرياً للعلوم الاجتماعية وسياسة الجنس – لا سيما سياسة الجنس في الحركة النسوية، وبدرجة أقل في حركة تحرير المثليين. وتدافع المجموعات ذات المصالح الراسخة داخل العلوم الاجتماعية وسياسة الجنس دفاعاً حيوياً عن ملكيتها الفكرية».

وأَصَّلَ شرح الاستراتيجية قائلاً:

«دور الجندر (gender role) ، كما يُعرَّف في العلوم الاجتماعية وسياسة الجنس، مصطلح نظيف. الدلالة المزدوجة في مصطلح "فجوة الجنس" (sex gap) ، لو استُخدم يوماً، ستكون إحراجاً مطلقاً لسياسة فجوة الجندر. أما مصطلح "فجوة الجندر" فلا يحمل أي وصمة تناسلية أو إيروتيكية أو تكاثرية كالتي يحملها "فجوة الجنس". إنه يشير فقط إلى تلك الفروق الحالية بين الرجال والنساء التي تتعلق باللعب، والآداب، والأزياء، والتعليم، والمهنة، والحقوق القانونية. تحتاج المجتمعات في نهاية القرن بوضوح إلى المصطلح المنقى "الجندر" ليحل محل المصطلح

الملوث "الجنس" في نزاعاتها السياسية من أجل المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وبما أن الجسم السياسي أكبر بكثير من جسم علماء الجنسانية، فمن الحتمي أن تتمكن السياسة من احتكار مصطلح "الجندر" لاستخدامها الخاص».

36

وفقاً لموني، فإن الذين استولوا على مفهوم الجندر «ذبحوه». كان الانشقاق الأول «فصل الجنس عن الجندر، وتخصيص الجنس للبيولوجيا والجندر للعلوم الاجتماعية». أما الانشقاق الثاني فكان «إعلان الجندر بناءً تعسفياً يستحق لا أقل من التدمير الكلي. لا يتردد جمع التدمير الاجتماعي في دمج الدور مع الهوية في هجومهم على الجندر. يجب أن يزول كل شيء».

أما جمع البناؤون الاجتماعيون/المفككين للمجتمع فقد «شوّه سمعة النموذج الطبي لفصيل اضطراب الجندر (the medical model of gender dysphoria faction) ، وأعلن عملياً أن جميع مظاهر هوية الجندر، ومعها الهوى الجنسي الإيروتيكي، هي نتاج اختيار أخلاقي شخصي. لا حاجة لأي تفسير سببي آخر مرتبط بالأعضاء التناسلية. البحث العلمي غير ذي صلة. وفق منظورهم يصبح اضطراب الهوية الجندرية خيال منحرف بناه أتباع النموذج الطبي. إما أنه غير موجود، وإما أنه – هو أيضاً – اختيار أخلاقي اعتباري. في الحالة

الأخيرة، يصبح العلاج الموصوف له تعديلاً أخلاقياً (moral modification therapy) ، والذي، إذا أُخذ إلى أقصى حدوده، يتحول إلى طرد الشياطين [37] .« (exorcism of demons)

وليس موني بلا داعمين في ادعاءاته. تتمسك عالمة النفس شيرلي وايتز بمفهوم موني القائل إن دور الجندر والجنس وجهان لعملة واحدة، كما تعبر عن فكرة تفاعلهما: «رغم أن كثيرين يقللون من مساهمة البيولوجيا في مجتمعنا التكنولوجي المعقد، فإنه لا يعقل افتراض أن الأدوار قد تطورت بشكل كامل خارج التوافق مع الاستعدادات البيولوجية، ولا أنها استمرت طويلاً دون أي أساس بيولوجي على الإطلاق». [38]

إعادة تخيّل

أ. النسوية والنسوية الراديكالية

تقليدياً، يمكن تتبُّع الحركة النسوية إلى أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا، مباشرة بعد الثورة الفرنسية. مستلهمةً المثل الثورية، تشكّلت عدة نوادٍ نسائية في باريس ومدن أخرى لتعزيز حقوق المرأة.

في القرن التاسع عشر، تطوّرت النسوية بشكل أبرز في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح نموذجاً لحركات النساء في بلدان أخرى. نظّمت النسويات الأمريكيات أنفسهن للمطالبة بحق النساء في التصويت وتحسين وضعهن الاجتماعي والسياسي. كانت النماذج الأولية للنسويات هن الناشطات في حق الاقتراع (السفروجيت – suffragettes) اللواتي دافعن عن حق المرأة في التصويت وحق التملك.[40]

ومع ذلك، خضعت النسوية – بوصفها حركة تهتم بالمساواة في الحقوق للمرأة وإزالة القوانين والممارسات التمييزية – لتغييرات جوهرية في أيديولوجيتها وبالتالي في أهدافها. الشكل الحديث للنسوية الذي برز في الستينيات في أعقاب حركة الحقوق المدنية الأمريكية يختلف عن سابقه في القرن التاسع عشر بشكل أساسي في مسألة ما إذا كان منح المرأة حقوقاً مدنية وسياسية واقتصادية متساوية مع الرجل يكفي لتوفير فرص متكافئة لها للمشاركة في الحياة خارج المنزل في مجتمعاتها.[41]

سعت النسويات المبكرات إلى المساواة في إطار السعي نحو الحقوق المتساوية مع الرجل. أما النسوية المعاصرة فقد تجاوزت بكثير مجرد الضغط من أجل الحقوق المتساوية، وأصبحت تهتم أكثر بكيفية تحقيق «المساواة الحقيقية» (التي غالباً ما تُعرَّف بأنها المساواة الجوهرية (substantive equality)). وبالنسبة لهؤلاء النسويات، لا تُعرَّف المساواة مجرد مسألة حقوق أو فرص متساوية أو وصول متساوٍ، بل تُقاس من حيث النتائج المتساوية، أي يجب أن تكون النتائج في حياة الرجال والنساء البالغين متطابقة.[42] لذلك يصبح من الضروري الحديث عن «نسويات» (feminisms) بدلاً من رؤية واحدة لأسباب قمع النساء والوسائل لتحريرهن من الظلم وتحقيق المساواة.

في ستينيات القرن العشرين، بدأت الكاتبات النسويات في معالجة اضطهاد النساء من خلال النظر إلى البناء الاجتماعي للجنسانية (sexuality). وقد أدخل هؤلاء الكاتبات مصطلح الجندر [43](gender) في هذا السياق لتأكيد التحديد الاجتماعي–الثقافي لمفهومي المرأة والرجل، ولتأكيد تصور للمرأة والرجل يتم فيه تمييزهما أساساً باختلاف الموقع الاجتماعي.[44]

تبنت نسويات الموجة الثانية التمييز بين الجنس (sex) والجندر (gender) كما صيغه من قبل عالم النفس روبرت ستولر[45] (1968)، للتفريق بين المعاني

الاجتماعية–الثقافية («الذكورة» (masculinity) و«الأنوثة» (femininity)) وبين الاختلافات البيولوجية في الجنس («ذكر» (male) و«أنثى» (female)) التي قامت عليها هذه الاختلافات الاجتماعية–الثقافية.[46] صاغت عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية غيل روبين (Gayle Rubin) مصطلح نظام الجنس/الجندر (sex/gender system) عام 1975 لوصف النظام العالمي للعلاقات الجنسية والإنجابية.[47] مستندة إلى رؤى من فرويد، لاكان، ماركس وليفي–ستروس، جادلت روبين بأن جميع المجتمعات تنظم الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء ضمن ترتيبات اجتماعية محددة. وأكدت أن هذه الترتيبات الاجتماعية تتسم بتبادل غير متكافئ — إذ يتبادل الرجال النساء دائماً، وليس العكس.

حفزت نظرية روبين حول نظام تبادل الجنس/الجندر التفكير النسوي عبر مختلف التخصصات — الفلسفة، التاريخ، الأدب، الاقتصاد، السياسة، والأنثروبولوجيا. ونتيجة لذلك، تعكس الفترة المبكرة من الموجة الثانية في الفكر النسوي اتجاهاً سائداً نحو تقليل الاختلافات بين الجنسين وإعطاء الأولوية لمفهوم الجندر على حساب مفهوم الجنس. بل بدأ الجندر يتغلغل حتى في البيولوجيا ذاتها، مع تراكم

الحجج والأدلة لدى النسويات لإثبات أن الجسد ووظائفه يتشكلان في تفاعل مع المجتمع والثقافة.

في ذلك الوقت، قلة قليلة أدركت أن الانتقال إلى احتواء مفهوم الجنس وتفسيره بالكامل ضمن مفهوم الجندر سيؤدي إلى تقويض التمييز ذاته. كما أوضحت جوديث بتلر:

كان الهدف الأصلي من التمييز بين الجنس (sex) والجندر (gender) هو التشكيك في صيغة «البيولوجيا هي المصير» (biology-is-destiny)، وهو يخدم الحجة القائلة بأنه مهما بدا الجنس متعذراً على التغيير بيولوجياً، فإن الجندر يُبنى ثقافياً: وبالتالي لا يكون الجندر نتيجة سببية للجنس، ولا يتمتع بالثبات الظاهري نفسه الذي يتمتع به الجنس. إذا كان الجندر هو المعاني الثقافية التي يتخذها الجسم المجَنَّس (sexed body)، فلا يمكن القول إن الجندر يترتب على الجنس بطريقة واحدة محددة. وعند الأخذ بحدِّه المنطقي، يشير تمييز الجنس/الجندر إلى وجود انقطاع جذري بين الأجساد المجَنَّسة والأجناس المبنية ثقافياً (culturally constructed genders). [48]

بدت النسويات وكأنهن يُخلطن بين مفهومي الجندر (gender) والجنس (sex) في مناقشات الهوية الجماعية وسياسة الهوية (identity politics). فمصطلحا

«الهوية» و«سياسة الهوية» يوجّهان التركيز إما نحو تأكيد الأفراد لهويات جماعية مشتركة، وإما نحو تفكيك هذه الهويات عندما تبدأ جماعة في الشكوى من القوى الاجتماعية التي فرضت عليها هوية معينة.[49] وغالباً ما تتميز المناقشات النسوية للهوية بتصوير هوية الذات والهوية الجماعية كأساس للاضطهاد المشترك الذي تعانيه النساء.[50]

تُجادل النظرية النسوية بأن المجتمع ربط بشكل تعسفي السلوكيات المرتبطة بالجندر بالجنس البيولوجي. وتضمنت الأجندة الأولى للنسوية المعاصرة محاولات لتفكيك الصور النمطية لأدوار الجنس (sex-role stereotyping) ، معتبرة أن المرأة تُصنع وليست تولد. ويذهب الجدل إلى أن المجتمع الأبوي خلق أدوار الجنس لقمع النساء وحرمانهن من الأنشطة الاجتماعية المفضلة. وشمل الحل النسوي نشر شخصيات اجتماعية مخنثة أندروجينية (androgynous ثنائية الجنس الاجتماعي) مرغوبة لتحرير النساء، وكذلك الرجال، من «الأقفاص الثقافية المبنية للذكورة والأنوثة». [51] وبدا أن «المنعطف اللغوي» (linguistic turn) لكلمة الجندر على حساب الجنس يُعزز «الذبول» أو التلاشي التدريجي للاضطهاد الاجتماعي-الثقافي القائم على الجنس. [52]

نشأ شكل جديد من النسوية حول فكرة تفكيك البنى الأبوية والاضطهاد.[53] أما هذه النسوية الجديدة، التي سُمِّيت النسوية الراديكالية (radical feminism) ، فقد أصبحت مهووسة بمهاجمة جميع أشكال «الأبوية» (patriarchy)،[54] وتفكيك الهويات الجندرية الميتافيزيقية.[55] وبشكل متزايد، بدأت هؤلاء النسويات ينظرن إلى الرجال والنساء من خلال «جنسانياتهم» (سلوكياتهم الجنسية وتوجهاتهم الجنسية sexualities). [56] وتموضع فكر النسوية الراديكالية حول مفهوم الجنسانية في علاقتها بتفسير — بل وأحياناً باعتبارها وظيفة من وظائف — الاختلافات (البيولوجية أو الاجتماعية أو التجريبية) بين سردياتها للهويات الجندرية المتغيرة تاريخياً، أو سياقاتها التاريخية، أو مواقعها الاجتماعية.

ونتيجة لهذا النهج، جادلت العديد من النسويات الراديكاليات بأن الطريقة الوحيدة للهروب من الأبوية هي رفض ما سموه الجنسانية المغايرة (heterosexuality) وتبنّي هوية مثلية سحاقية (lesbian identity). [57]

وبناءً على ذلك، نشأت حركة واسعة «مناهضة لرهاب المثلية» (antihomophobia) انبثقت من النسوية المعاصرة ودراسات المثليين والمثليات.[58]

في كتابها «المستقبل الراديكالي للنسوية الليبرالية» (The Radical Future of Liberal Feminism)، تنسج زيلاه آر. آيزنشتاين (Zillah R. Eisenstein) مفهومي الاضطهاد الأبوي والجنسانية المغايرة (heterosexuality) معاً بوضوح تام:

«من المهم أن نفهم أن النضالات الدائرة حول حقوق الإجهاض، وبرامج حقوق الإنجاب المؤيدة للاختيار (pro-choice reproductive-rights planks)، والمثلية الجنسية (lesbianism) تجري ضمن ساحة سياسية تعرّف المرأة أولاً وقبل كل شيء بأنها أم. إن غياب الخيار والبديل ضروري للحفاظ على النشاط الأساسي للمرأة كحاملة ومربية للأطفال. هذا لا يعني أن النساء لا يستطعن أو لا يمارسن الاختيار الإنجابي من خلال قتل الأطفال حديثي الولادة (infanticide)، أو الإجهاض الذاتي، أو استخدام وسائل منع الحمل، وغير ذلك، ولكن في مجتمع تُقاس فيه القيمة الرئيسية للمرأة بوصفها أماً، فإن الخيار يظل مقيَّداً في النهاية.» [59]

وفقاً للنظرية النسوية الراديكالية، يشير الجنس (sex) إلى الخصائص الجنسية الفيزيائية، بينما يتعلق الجندر (gender) بالخصائص الجنسية المجتمَعة (socialized sexual characteristics).[60] تركز هؤلاء النسويات على

التباينات الثقافية في بناء الهوية الجندرية، وتنظرن إلى مفاهيم الجسد، وتصورات الجنسانية، والإنجاب والتكاثر، سعياً دائماً إلى إثبات أن أدوار الجندر (gender roles) مشروطة بالمجتمع ومُشكَّلة به. ومع ذلك، ويظهر أنهن يفشلن في الاعتراف بأي اختلافات بيولوجية أو فسيولوجية بين الجنسين، وفي النظر إلى كيف يمكن للبيولوجيا أن تفسر – أو تسهم في تفسير – المفاهيم الاجتماعية المبنية للأنوثة والذكورة.[61] يتحدثن عن البناء الاجتماعي للواقع (social construction of reality)، [62] ويستخدمن مصطلح الجندر بطريقة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الاستخدام اللغوي التقليدي.

تعرّف ليسلي ج. روجرز (Lesley J. Rogers) الهوية الجندرية (gender identity) في إطار النسوية الراديكالية بأنها:

«الجنس الذي تشعر نفسك به، بغض النظر عن جنسك الفيزيائي. وتختلف عن دور الجندر (gender role) في أنها لا تُعبَّر عنها بنشاط. أما دور الجندر فهو الدور الذكوري أو الأنثوي الذي يُؤدَّى في العالم الواقعي.» [63]

يصبح الجندر «تقسيماً بين النساء والرجال ناتجاً عن «المتطلبات الاجتماعية للجنسانية المغايرة (heterosexuality)، التي تؤسس الهيمنة الجنسية الذكورية والخضوع الجنسي الأنثوي». إذا كان هذا صحيحاً، فإن الجنسانية هي محور عدم

المساواة الجندرية». [64] وعلاوة على ذلك: «ليس الجندر واقعة موحدة أو «طبيعية»، بل يتشكل ضمن علاقات اجتماعية ملموسة متغيرة تاريخياً».

و«التنظيم الاجتماعي للجنسانية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجندر». يشير الجندر إلى «الثنائية الاجتماعية المفروضة لأدوار وسمات الشخصية الذكورية والأنثوية». أما الجنس (sex) فهو فسيولوجي، بينما الجندر — في هذا الاستخدام — تكوين ثقافي. وبهذا فإن الجندر «بناء اجتماعي رقيق النسج إلى حد يتطلب إعادة أدائه المستمر لدعم تصوره الخيالي». [64]

ب. إعادة تخيّل الجندر

تصر النسويات الراديكاليات على أن شخصية المرأة لا تُحدَّد بتشريحها الجسدي ووظائفها الإنجابية. وهن يتحدَّين مفهوم وجود «جوهر جندري بيولوجي طبيعي»: «إن سيولة الجندر (gender fluidity) هي القدرة على أن يصبح المرء بحرِّية وعن وعي واحداً أو عدة أجناس من عدد لا نهائي من الأجناس، ولأي مدة زمنية، وبأي معدل تغيير. إن سيولة الجندر لا تعترف بحدود أو قواعد للجندر.»[65]

اقترحت آن فاوستو-ستيرلينغ (Anne Fausto-Sterling)، الأستاذة البارزة في العلوم الطبية والناشطة النسوية، فعلياً إلغاء التمييز البيولوجي بين الجنسين ذاته:

«لكن لماذا نهتم إذا كانت «امرأة» — مُعرَّفة بأن لديها ثديين ومهبلاً ورحماً ومبيضين وتحيض — تمتلك أيضاً بظرًا كبيرًا بما يكفي لاختراق مهبل امرأة أخرى؟ لماذا نهتم إذا كان هناك أشخاص يمكِّن تجهيزهم البيولوجي من ممارسة الجنس «بشكل طبيعي» مع الرجال والنساء معاً؟ تبدو الإجابات متجذرة في حاجة ثقافية للحفاظ على تمييز واضح بين الجنسين... . بقدر ما يجسِّد الخنثيون (hermaphrodites) حرفياً كلا الجنسين، فإنهم يتحدَّون المعتقدات التقليدية حول الاختلاف الجنسي: إنهم يمتلكون القدرة المزعجة على العيش أحياناً كجنس واحد وأحياناً كالآخر، ويثيرون شبح المثلية الجنسية... . تخيَّل أن الأجناس تكاثرت إلى ما هو أبعد من الحدود المتخيَّلة حالياً. سيكون ذلك عالماً من السلطات المشتركة. المريض والطبيب، الوالد والطفل، الذكر والأنثى، المغاير جنسياً والمثلي جنسياً —كل هذه التقابلات وغيرها ستضطر إلى الذوبان كمصادر للانقسام. ستظهر أخلاقيات جديدة للمعالجة الطبية، تسمح بالغموض في ثقافة قد تغلبت على الانقسام الجنسي.»[66]

إن ساحة معركة الجندر لا تقتصر على الولاية الأبوية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الإنجاب ومفاهيم الأمومة.[67] تُتحدَّى الخصوبة والأسرة والجنسانية المغايرة (heterosexuality) باعتبارها وظائف طبيعية.[68] تجادل النسويات

الراديكاليات بأن «الجنسانية المغايرة، مثل الأمومة، يجب الاعتراف بها ودراستها كمؤسسة سياسية».[69] وبالتالي، يتحدى مفهوم الجندر أيضاً عالمية مؤسسة الزواج كعلاقة تعاقدية بين رجل وامرأة.

في مقالتها «ما هي الأسرة؟ هل هي عالمية؟» (What is the family? ? Is it Universal) ، تجادل ديانا غيتينز (Diana Gittins) بأن الزواج «ليس دائماً علاقة مغايرة جنسياً».[70] وتتحدى فكرة «وجود شيء اسمه «الأسرة»» باعتبارها فكرة «مثيرة للجدل للغاية ومليئة بالغموض والتناقضات».[71]

مع تطور الرؤية النسوية الراديكالية، تصبح الأسباب الجوهرية لاضطهاد النساء جنسية في المقام الأول. تعتقد النسويات الراديكاليات أن دور المرأة الإنجابي و/أو دورها الجنسي هو السبب الرئيسي في خضوعها.[72] ويرين أنه ما لم تحدد النساء أهدافهن الإنجابية بأنفسهن (فالعدم الإنجابي خيار مشروع بديل عن الأمومة) وأجنداتهن الجنسية الخاصة (وتشمل بدائل الجنسانية المغايرة (heterosexuality) المثلية الجنسية ((lesbianism،[73] الإيروتيكية الذاتية (المتعة الجنسية الذاتية autoeroticism)، والعزوبة الجنسية (celibacy)، فإنهن سيظللن أقل من حريات.[74]

لذلك، تهاجم النسويات الراديكاليات الصور النمطية الجندرية لتمهيد الطريق لهذه النماذج والبدائل الجديدة. يجادلن بأن وضع المرأة يُحدد بشكل مفرط من خلال هياكل الإنتاج والإنجاب والجنسانية، وكذلك من خلال التنشئة الاجتماعية للأطفال. يجب أن تتغير مكانة النساء في جميع هذه الوظائف إذا أردن تحقيق التحرر الكامل.

جادلت فايرستون (Firestone) بأن «المادة» الجسدية الإنجابية للمرأة كانت مصدر اضطهاد بقدر ما هي المساواة المادية.[75] يجب على النساء استعادة «مادتهن». علاوة على ذلك، يجب تحويل نفسية النساء أيضاً، قسراً إن اقتضى الأمر؛ يجب تحرير النساء من نوع الأفكار الأبوية التي تقوض مفهوم الذات لديهن وتجعلهن دائماً «الآخر». [76]

تعتقد النسويات الراديكاليات «أنه من الضروري تغيير الهيكل الاجتماعي الحالي بأكمله لتحقيق تحرير النساء». [77] غالباً ما يستمدن من كتابات كارل ماركس وفريدريك إنجلز لتحديد قمعهن الخاص. [78] كتب ماركس أن «كل التاريخ هو تاريخ الصراع الطبقي... القامع ضد المقموع». وبذلك تجادل كيت ميليت بأن «القيمة العظيمة لمساهمة إنجلز في الثورة الجنسية تكمن في تحليله للزواج والأسرة حيث مفهوم ولاية الأب». [79] وباستخدام تركيز الماركسية على أدوات الإنتاج،

تركز النظرية النسوية الراديكالية على أدوات الإنجاب [80] والجسم. [81] وبذلك ترتبط النظريتان لإلقاء اللوم على الرأسمالية والولاية الأبوية كمصادر للصراع الطبقي والقمع. [82] ولتوسع النسويات الراديكاليات حتى مفهوم الإنتاج الماركسي ليشمل العمل المنزلي وعلاقات الأسرة ورعاية الأطفال.

تُسلط أجزاء من البيان الشيوعي التي اقتبستها النسويات الضوء أكثر على أوجه التشابه بين النظريتين:

«كل العلاقات الثابتة المتجمدة، مع تحيزاتها وآرائها القديمة والموقرة، تُجرف بعيداً، وتصبح كل العلاقات الجديدة المتشكلة قديمة قبل أن تتصلب. كل ما هو صلب يذوب في الهواء، وكل ما هو مقدس يُدنَّس، ويُجبر الإنسان أخيراً على مواجهة ظروف حياته الحقيقية وعلاقاته مع أقرانه بوعي رصين.» [83]

في الروح ذاتها، كتب إنجلز:

«في مخطوطة قديمة غير منشورة كتبها ماركس وأنا عام 1846، أجد الكلمات التالية: «أول تقسيم للعمل هو ذلك الذي يقع بين الرجل والمرأة من أجل التكاثر بالأطفال». وأستطيع اليوم أن أضيف: إن أول تناقض طبقي يظهر في التاريخ يتزامن مع تطور التنافر بين الرجل والمرأة في الزواج الأحادي، وإن أول اضطهاد طبقي يتزامن مع اضطهاد الجنس الأنثوي على يد الجنس الذكري.»[84]

ويضيف:

«إن الإنقلاب على سلطة الأم كان الهزيمة التاريخية العالمية للجنس الأنثوي. أمسك الرجل بالقيادة في البيت أيضاً؛ أُهينت المرأة وخُفضت إلى درجة العبودية؛ أصبحت عبدة شهوته وأداة مجردة لإنتاج أطفاله.»[85]

يعتقد إنجلز والنسويات الراديكاليات أن «الشرط الأول لتحرير الزوجة»[86] هو إلغاء الأسرة الأحادية الزوجية[87] باعتبارها الوحدة الاقتصادية الأساسية في المجتمع.

يوضح إنجلز:

«مع نقل وسائل الإنتاج إلى الملكية الشيوعية المشتركة، تتوقف الأسرة الفردية عن كونها الوحدة الاقتصادية الأولى للمجتمع. يتحول قطاع تدبير المنزل الخاص إلى صناعة اجتماعية. تصبح رعاية الأطفال وتربيتهم أمراً عاماً؛ يهتم المجتمع بجميع الأطفال على حد سواء، سواء كانوا شرعيين أم غير شرعيين. هذا يزيل كل القلق بشأن «العواقب»، الذي يُعد اليوم العامل الاجتماعي–الأخلاقي والاقتصادي الأساسي الذي يمنع الفتاة من أن تهب نفسها كلياً للرجل الذي تحبه. ألا يكفي ذلك لإحداث نمو تدريجي للجماع الجنسي غير المقيد، ومع ذلك رأي عام أكثر تسامحاً تجاه شرف الفتاة وعار المرأة؟»[88]

في الواقع، هذه الأفكار متجذرة بعمق في النسوية الراديكالية إلى درجة أن إلين هيرما (Ellen Herman) تكتب:

«في أواخر الستينيات، حددت الشابات الراديكاليات اللواتي استعدن المصطلح الساخر «نسوية» (feminist) وجعلنه مركزياً في هوياتهن السياسية الناشئة، الأسرة – وبالتحديد الأسرة الغربية الأبوية البرجوازية المتمركزة حول الطفل وسلطة الأب – على أنها أهم مصدر لاضطهاد النساء». [89]

وفقاً لهذا الرأي، تصبح الثورة النسوية ثورة تحرر جنسي كامل من قيود الزواج والأسرة. ولتحقيق التحرر التام، يجب أن تمتلك النساء سيطرة كاملة ومطلقة على الحمل والولادة، بما في ذلك الوصول غير المقيد إلى وسائل منع الحمل والإجهاض. يتم إقامة «ثقافة معارضة» (oppositional culture) يُعتبر فيها رفض المرأة للزواج «ليس مجرد خيار شخصي أو مسألة «أسلوب حياة»، بل مسألة خيار سياسي»، إذ ترفض هؤلاء النساء الزواج «لشرعنة حياتهن الجنسية» أو «لكي يتمكن من السيطرة على خصوبتهن، من خلال اختيار إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج». [90]

حيث سعى الماركسيون إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، فإن مسعى النسويات الراديكاليات هو السيطرة على وسائل الإنجاب.[91] سعى الماركسيون إلى القضاء

على الطبقات الاقتصادية؛ أما النسويات الراديكاليات فتسعى إلى القضاء على «الطبقات الجنسية». توضح شولاميث فايرستون (Shulamith Firestone):

«لذلك، كما أن ضمان القضاء على الطبقات الاقتصادية يتطلب ثورة الطبقة المضطهدة (البروليتاريا)، وفي ديكتاتورية معاصرة استيلاءها على وسائل الإنتاج، فإن ضمان القضاء على الطبقات الجنسية يتطلب ثورة الطبقة المضطهدة (النساء) واستيلاءها على السيطرة على الإنجاب: استعادة النساء ملكية أجسادهن الخاصة، وكذلك سيطرة أنثوية على الخصوبة البشرية، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة وجميع المؤسسات الاجتماعية المتعلقة بالإنجاب.

وكما كان الهدف النهائي للثورة الاشتراكية ليس مجرد القضاء على امتياز الطبقة الاقتصادية، بل القضاء على التمييز الطبقي الاقتصادي ذاته، فإن الهدف النهائي للثورة النسوية يجب أن يكون – بخلاف هدف الحركة النسوية الأولى – ليس مجرد القضاء على امتياز الذكور، بل القضاء على التمييز الجنسي ذاته؛ فالاختلافات التناسلية بين البشر لن يكون لها بعد ذلك أهمية ثقافية». [92]

وبالتالي، تجادل بأن:

«لقد لاحظ إنجلز التقسيم الأولي للعمل بين الرجال والنساء من أجل الإنجاب؛ وأن ذلك يتم داخل الأسرة. لذلك كان الزوج هو المالك، والزوجة وسيلة الإنتاج؛ والأطفال هم العمالة؛ وأن إعادة إنتاج النوع البشري كان نظاماً اقتصادياً مهماً متميزاً عن وسائل الإنتاج». [93]

تُقر فايرستون بأن «الطبقة الجنسية، على عكس الطبقة الاقتصادية، نشأت مباشرة من واقعة بيولوجية: خُلق الرجال والنساء مختلفين وليسوا متساويي الامتياز»، وأن «الاختلافات الإنجابية الطبيعية بين الجنسين أدت بشكل مختلف إلى أول تقسيم للعمل قائم على الجنس، وهو في أصل كل تقسيم لاحق إلى طبقات اقتصادية وثقافية»، لكنها تجادل بأن:

«الطبيعة ليست بالضرورة «قيمة إنسانية». لقد بدأ الإنسان يتجاوز الطبيعة؛ لم نعد نستطيع تبرير الحفاظ على نظام طبقي جنسي تمييزي بحجة أصله في الطبيعة. بل إنه، لأسباب عملية وحدها، يبدو أننا مضطرون إلى التخلص منه». [94]

تصبح النظرية النسوية الراديكالية أكثر صرامة وتشدداً مع تطورها. وغالباً ما يشمل المهمة الأساسية لأجندة «التحرير» الجندري التخلص من بنية الأسرة.

«إن محرم الزنا بالمحارم أصبح الآن ضرورياً للحفاظ على الأسرة؛ فإذا ألغينا الأسرة، فإننا في الواقع سنلغي القمع الذي يشكّل الجنسانية في صيغ محددة. وفي حال تساوي الظروف الأخرى، قد يظل الناس يفضلون أولئك من الجنس الآخر ببساطة لأن ذلك أكثر ملاءمة جسدياً.»[95]

بالإضافة إلى ذلك، تقترح سيمون دي بوفوار وغيرها أن إعادة بناء أدوار الجندر للنساء في المجتمع النسوي الراديكالي الجديد ستحتاج إلى فرضها قسراً، لأن النساء لا يُؤتمن على اتخاذ خياراتهن بأنفسهن. تجادل بوفوار بأن: «لا ينبغي أن تُخَوَّل أي امرأة البقاء في المنزل لتربية أطفالها... . يجب ألا يكون للنساء هذا الخيار، وذلك تحديداً لأنه إذا وُجد مثل هذا الخيار فإن الكثير من النساء سيختارنه». تلاحظ أليسون جاغر (Alison Jaggar) أن «إذا كانت الرغبات والمصالح الفردية مشكَّلة اجتماعياً... فقد يخطئ الناس في الحقيقة، أو الأخلاق، أو حتى في مصالحهم الخاصة». [96] ويمتد القسر اللازم لفرض النسوية الراديكالية على المجتمع إلى الساحة السياسية أيضاً. تؤكد البروفيسورة إليزابيث سليدزيوسكي (Elisabeth Sledziewski) أن الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق دون فرض حصة جندرية: «فقط إدخال حصص المشاركة التي تفرض تمثيلاً متساوياً للجنسين

في جميع هيئات صنع القرار يمكن أن يجعل مشاركة النساء في الشأن العام فعالة ولا رجعة فيها».[97]

أصبحت قضايا «هوية الجندر» و«أدوار الجندر» عملاقاً للنسويات الراديكاليات اللواتي يعتمدن على إلغاء التمييز بين الجنسين وجميع أدوار الجندر. [98] تتحدث النسويات الراديكاليات عن مجتمعهن الجديد من حيث المساواة، لكنهن لم يعدن راضيات بتوفير النساء بحقوق وفرص متساوية، مثل الحق المتساوي في الالتحاق بالجامعة أو التقدم للوظائف. الوصول المتساوي غير كافٍ؛ تعتقد النسويات الراديكاليات أن لديهن دليلاً على التمييز (لتصحيحه بالإجراءات الإيجابية [99] عندما لا يكون هناك عدد من النساء يساوي عدد الرجال في وظائف معينة أو في فئات الرواتب العليا. في نظام الفكر النسوي الراديكالي، يجب أن يكون للنساء أيضاً وصول إلى الإجهاض عند الطلب لأن الحمل قد يمنع أو يؤخر المرأة من الذهاب إلى الجامعة والطفل قد يكون عائقاً أمام مسيرتها المهنية. يعتقدن أن يجب جعل النساء «غير قابلات للإختراق مثل الرجال». [100]

أصبحت قضايا «الهوية الجندرية» (gender identity) و«أدوار الجندر» (gender roles) إلهاً جاغرنوتياً (juggernaut) – أي قوة جبارة لا تُقاوم تتطلب أضاحي بشرية – بالنسبة للنسويات الراديكاليات، اللواتي يركن إلى إلغاء

التمييز بين الجنسين وإلغاء جميع أدوار الجندر.[98] وبذلك، تتحدث النسويات الراديكاليات عن مجتمعهن الجديد بلغة المساواة، لكنهن لم يعدن راضيات بتوفير الحقوق والفرص المتساوية للنساء، مثل الحق المتساوي في الالتحاق بالجامعة أو التقدم للوظائف. الوصول المتساوي لم يعد كافياً؛ فهن يعتقدن أنهن يملكن دليلاً قاطعاً على التمييز (يجب معالجته بالإجراءات الإيجابية – affirmative action[99]) كلما لم يتساوَ عدد النساء بعدد الرجال في وظائف معينة أو في فئات الرواتب العليا. وفي نظام الفكر النسوي الراديكالي، يجب أن تتمتع النساء أيضاً بالوصول غير المقيد إلى الإجهاض عند الطلب، لأن الحمل قد يمنع أو يؤخر دخول المرأة الجامعة، وقد يشكل الطفل عائقاً أمام مسيرتها المهنية. ويصل الأمر إلى اعتقادهن بأن النساء يجب أن يُجعلن «غير قابلات للحمل مثل الرجال» لنصل الى جبرية تعقيم المرأة.[100]

وبذلك تستخدم النسويات الراديكاليات مفهوم الجندر لتفكيك الصور النمطية الجندرية[101] وبناء أدوار جندرية جديدة وإيجابية لكل من الرجال والنساء، من خلال السيطرة على الإنجاب وإلغاء التمييز بين الجنسين. توضح سوزان أوكين (Susan Okin) رؤية النسوية الراديكالية لمفهوم الجندر على النحو التالي:

«سيكون المستقبل العادل مجتمعاً بلا جندر. في بناه الاجتماعية وممارساته، لن يكون لجنس الإنسان أي أهمية أكثر مما للون عينيه أو طول أصابع قدميه. لن تُقام أي افتراضات حول أدوار «الذكر» و«الأنثى»؛»[102]

لكل ذلك نرى البروفيسور موني، مبتكر مصطلح الجندر، يُبدي قلقه الشديد من التلاعب بمصطلحِه العلمي الأصلي:

«إن التعريف الاجتماعي لأدوار الجندر كمنتج مكتسب من التعلم الاجتماعي سينطبق تماماً لو كانت الكائنات البشرية دمى روبوتية لا تحمل بين ساقيها سوى بلاستيك أملس. عندئذٍ، سيكون الجنس مقتصراً على ما فوق الخصر، أما التشريح أسفل الخصر فيكون منطقة محايدة. وحينها، سيتم التكاثر على الأرجح بالاستنساخ أو التوالد العذري بدون تلقيح. أما البشر، فإنهم... يتكاثرون... عن طريق التزاوج الذكري–الأنثوي أسفل الخصر.»

يؤكد موني أن هناك ارتباطاً بين ما يحدث «أسفل الخصر» وما يجري «في الدماغ المتزاوج أعلاه». ولهذا السبب ينتقد تحييد الجندر (neutering of gender) واصفاً إياه بأنه:

«جزء من موجة مدّية عاتية من معاداة الجنس (antisexualism) تنشر أذرعها الأخطبوطية في سياسات ما قد يصبح عصرًا جديدًا وديكتاتوريًا جبريا من معاداة الجنس».[103]

الباب الرابع

سياسات الأمم المتحدة والسياسة الجنسية للحركة النسوية النوعية

(اخترتُ «النسوية النوعية» في الترجمة العربية لعنوان هذا الباب بدلاً من «النسوية الراديكالية» في النص الأصلي الإنجليزي، لأنها توضح جوهر الصراع حول «الجندر» كبناء اجتماعي وليس بيولوجياً طبيعياً، بينما «الراديكالية» تبقى عامة وغامضة للقارئ العربي. في كل مرة يرد فيها ذكر «النسوية الراديكالية» في المتن، فإنني أعني بذلك «النسوية النوعية» (Gender Feminism).)

أ. يتطلب الأمر الأمم المتحدة

«افتتاحية وول ستريت جورنال، 10 فبراير 1999: "It Takes a U.N."

– نقد لتوسع نفوذ الأمم المتحدة في سياسات الأسرة والجندر» الافتتاحية تبدأ بالإشارة إلى كتاب هيلاري كلينتون «It Takes a Village»، مع إعادة

صياغة ساخرة: «يبدو أن الأمر يتطلب أكثر من قرية. إذا كان علينا أن نصدّق السيدة الأولى وأصدقاءها في لاهاي...»

حققت الحركة النسوية الراديكالية نجاحها السياسي الأكبر في المنتدى المزدهر للسياسة الدولية والأمم المتحدة. تحت ضغط من منظمات غير حكومية نسوية قوية مالياً [104] مركزة في الأمم المتحدة والعديد من كبار البيروقراطيين في الأمم المتحدة الذين لهم صلات بالنسوية الراديكالية، أعادت الأمم المتحدة هيكلة نفسها [105] لاستيعاب «تيار الجندر الرئيسي» لـ«منظور جندري» في جميع برامجها وسياساتها. هذا المنظور الجنسي الجندري للأمم المتحدة مطابق لمنظور الحركة النسوية الراديكالية. غالباً ما تستخدم خطة اللعبة النسوية الراديكالية «سياسة الهوية الجنسية» و«عدسات الجندر» في مؤتمرات وبرامج الأمم المتحدة لتطوير «الأعراف والالتزامات الدولية العرفية» حول «حقوق» جندرية جديدة لن تحصل أبداً على الاعتراف العالمي بخلاف ذلك — حقوق مثل «التوجه الجنسي» و«الإجهاض عند الطلب». [106] بمجرد تصوّرها وتبلورها على المستوى الدولي، تصبح هذه المعايير قابلة للتنفيذ في الداخل تحت ستار القانون الدولي الذي تلتزم كل أمة بمراعاته.

ساعدت التطورات النسوية الراديكالية في الأمم المتحدة على نقص التدقيق والمساءلة الذي رافق عملية صنع السياسات في ذلك المنتدى. ونتيجة لذلك، غالباً ما تنفذ الأمم المتحدة سياسات رفضتها العديد من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمؤتمر قادم للأمم المتحدة، لاحظت صحيفة وول ستريت جورنال مؤخراً: «هل يمكن أن يكون مصادفة أن الدفع المصمم لرفع الحلول الإحصائية إلى المستوى الدولي يأتي في اللحظة الدقيقة التي تم فيها فضحها على المستوى الوطني؟» [107] أصبحت الأمم المتحدة المنبر المفضل والمنصة التنمرية للنسوية الراديكالية. يوثق المادة التالية الروابط بين الأمم المتحدة والنسوية الراديكالية.

ساعدت تطورات النسوية الراديكالية في الأمم المتحدة على غياب التدقيق والمساءلة الذي رافق عملية صنع السياسات في هذا المنتدى. ونتيجة لذلك، تنفذ الأمم المتحدة في كثير من الأحيان سياسات رفضتها العديد من الدول الأعضاء على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بمؤتمر قادم للأمم المتحدة، لاحظت صحيفة وول ستريت جورنال مؤخراً: «هل يمكن أن يكون مصادفة أن الدفع الحازم لرفع الحلول الدولتية إلى المستوى الدولي يأتي في اللحظة ذاتها التي تم فيها تفنيد هذه الحلول على المستوى الوطني؟»[107] (في النص الأصلي من وول ستريت جورنال في العاشر من فبراير عام 1999، يحمل الاقتباس نبرة ساخرة قوية، تسخر من محاولات نقل

الحلول الدولتية او الإتاتية — أي السياسات التي تعتمد على تدخل الدولة المركزية القوي والتخطيط المركزي الجبري في كل شؤون المواطنين — إلى المستوى الدولي عبر الأمم المتحدة). وبذلك أصبحت الأمم المتحدة المنبر المفضل والمنصة الرئيسية لدى النسوية الراديكالية لممارسة الضغط والترهيب والدعاية والتنمر. والمادة التالية توثّق الروابط بين الأمم المتحدة والنسوية الراديكالية.

ب. «الثورة الكاملة» لمنظمة الصحة العالمية[108]: التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض (The Tenth Revision of the International Classification of Diseases - ICD-10)

أولاً، من المهم ربط التطورات في أجندة الجنس في الأمم المتحدة بالتغيير المفاجئ الذي حدث عام 1992 في منظمة الصحة العالمية (WHO). لقد أظهر التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض بوضوح تغيير سياسة الأمم المتحدة نحو مفهوم النسوية الراديكالية للجندر و«الحقوق الجنسية».[109] ففي عام 1992، أزالت منظمة الصحة العالمية المثلية الجنسية والسحاقية تماماً من فئة الأمراض الواقعة سابقاً تحت تصنيف «الانحرافات والاضطرابات الجنسية».[110]

التغيير في التصنيف الدولي للأمراض (ICD-10) مهم جداً من ثلاث نواحٍ:

1. يستبدل التعديل العاشر لتصنيف الأمراض لمنظمة الصحة العالمية «الانحرافات والاضطرابات الجنسية» بثلاث تصنيفات جديدة: «F64 اضطرابات الهوية الجندرية»، و«F65 اضطرابات التفضيل الجنسي»، و«F66 اضطرابات نفسية وسلوكية مرتبطة بالتفضيل الجنسي والتوجه الجنسي».

2. لم تعد المثلية الجنسية والسحاقية مصنفتين كمرض. يشير نظام التصنيف الدولي إلى هذا التغيير الجذري فقط من خلال ملاحظة غير مباشرة جداً تحت التصنيف الجديد «F66 اضطرابات نفسية وسلوكية مرتبطة بالتفضيل الجنسي والتوجه الجنسي». تنص الملاحظة على أن «التوجه الجنسي بحد ذاته لا يُعتبر اضطراباً».
[111]

3. يُدخل مصطلح «التوجه الجنسي» لأول مرة في التصنيف الدولي للأمراض (ICD)، إلى جانب مصطلحات أخرى مثل «اضطراب التفضيل الجنسي».

هذا التغيير جذري ومفاجئ إلى درجة يمكن القول إنه يمثل البداية الرسمية للشروع في إنفاذ برنامج أيديولوجيا الجندر نفسه، وبدونه ما كان ليحدث تغيير في المنظور داخل الأمم المتحدة ككل. وما كان ليوجد أساس إيديولوجي لحقوق التوجه الجنسي لو ظلت هذه الممارسات نفسها مصنفة طبياً ك«انحرافات واضطرابات

جنسية». إذ لا يمكن البدء بمشروع للمناداة بحقوق جنسية كانت —منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة— تُصنف على أنها اضطرابات مرضية.

ونتيجة لذلك، تمكنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (UNHRC) من التوصل إلى استنتاجاتها في قضية Toonen ضد أستراليا[112]، حيث حكمت في 31 مارس 1994 بأن حق الخصوصية المنصوص عليه في المادة 17 الفقرة 1، والمادة 2 الفقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) يشمل حق ممارسة اللواط المثلي، وأبطلت قانون تسمانيا الذي يجرم اللواط. وقضت اللجنة بأن إلغاء قانون العقوبات التسماني هو «العلاج الفعال الوحيد لنيكولاس تونن، الذي ادعى أنه ضحية انتهاكات من جانب أستراليا للمواد 2 الفقرة 1، و17، و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

بناء عليه، في قضية Toonen ضد أستراليا، وجدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن «الإشارة إلى 'الجنس' في المادتين 2 الفقرة 1، و26 يجب أن تُفهم على أنها تشمل التوجه الجنسي».[113]

وللمقارنة وتبيان مدى الانقلاب المفهومي، فقد تعارض هذا الحكم مع حكم سابق أصدرته اللجنة نفسها عام 1982 في قضية مشابهة. في تلك القضية، رفع

خمسة صحفيين فنلنديين شكوى ضد دولة فنلندا، مدعين أن شركة البث الفنلندية الخاضعة لسيطرة الدولة تدخلت في حقهم في حرية التعبير والإعلام المكفولة بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من خلال فرض عقوبات على المشاركة في برامج إذاعية وتلفزيونية تتناول المثلية الجنسية أو منعها. وفي الوقت الذي يجرم فيه نص الفقرة 9 من الفصل 20 في قانون العقوبات الفنلندي كل الأفعال التي تنتهك الأخلاق الجنسية أو تشجع على «السلوك الجنسي الفاضح بين أفراد من الجنس نفسه»، وحدد أقصى عقوبة بالسجن ستة أشهر أو غرامة. ووافقت اللجنة على موقف الحكومة الفنلندية بأن حرية التعبير يمكن تقييدها قانوناً إذا كان ذلك ضرورياً لحماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة، كما تنص عليه الفقرة 3 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. [114]

لا مجال لأدنى درجات الشك في أن التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض (ICD) الصادر عن منظمة الصحة العالمية قد أثر على انقلاب لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن سابقة عام 1982. بل إن اللجنة قبلت النظر في قضية Toonen ضد أستراليا في 5 نوفمبر 1992، وهو العام نفسه الذي صدر فيه التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-10). وتشير

تصريحات لاحقة صادرة عن شخصيات رفيعة المستوى في الأمم المتحدة إلى تغيير سياسي متكامل الأركان. فعلى سبيل المثال، قالت السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن حرية التوجه الجنسي مضمونة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذاته:

«إن الأجندة التي وضعها الإعلان مناسبة بشكل مفاجئ لهذه التعقيدات الجديدة —— سواء كانت مرتبطة بـ... التمييز على أساس الهوية الجندرية أو على أساس التوجه الجنسي —— ولكن من كان يمكن أن يتخيل [115] في عام 1948 أننا سنستخدم الذكرى الخمسين للإعلان كفرصة لإعادة ترتيب هذه الهموم الجديدة وغيرها في سلم أولوياتنا؟»[116]

إدخال التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض تصنيفات جديدة مثل «F64 اضطرابات الهوية الجندرية» إلى جانب تطبيع التعديل العاشر للمثلية الجنسية والسحاقية كحالات سليمة طبيا لم يأتي عن صدفة ابدا.

سبق أن شرحت سابقا في الجزء الثاني كيف ابتكر البروفسير جون موني مصطلح «الجندر» عام 1955 لدراسة حالة الخنثوية، وكيف اقترحت فيما بعد عالمة النفس إيفلين هوكر ——التي رأست الحملة التي أدت إلى إزالة المثلية الجنسية رسمياً من قائمة الأمراض في الولايات الأمريكية —— تطوير وتوسيع مصطلح «الهوية

الجندرية». إذ استخدمت الدكتورة هوكر هذا المصطلح في دراساتها حول المثلية الجنسية، حيث أُسندت «الهوية الجندرية» إلى علم النفس السريري كحالة ديناميكية نفسية للوجدان، إلى جانب سمات التعرف الأخرى الشائعة في النظرية التحليلية النفسية. إن نسختها من «هوية الجندر» مرادفة لفهم نظرية التفضيل الجنسي "Sexual Preference" وفقاً لنصوص الحالية للتعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض (ICD) لمنظمة الصحة العالمية.

هذا واضح أيضا في التعريفات المقدمة في تصنيف التعديل العاشر من قبل منظمة الصحة العالمية لعام 1992 حيث يظهر جليا في التعريف المقدم من منظمة الصحة العالمية لمسمى مرضي جديد «F66.1 التوجه الجنسي الإيغوديستوني التوجه الجنسي غير التوافقي مع الذات Egodystonic sexual orientation»: «الهوية الجندرية أو التفضيل الجنسي (مغاير الجنس، مثلي الجنس، مزدوج التوجه، أو قبل البلوغ) غير مشكوك فيه، لكن الفرد يتمنى أن يكون مختلفاً بسبب الاضطرابات النفسية والسلوكية المرتبطة به، وقد يلتمس العلاج لتغييره»، وحتى أوضح تحت «F66.2 اضطراب العلاقة الجنسية»: «الهوية الجندرية أو التوجه الجنسي (مغاير الجنس، مثلي الجنس، أو مزدوج التوجه) هو المسؤول عن صعوبات في تكوين أو الحفاظ على علاقة مع شريك جنسي.»

(لاحظ استخدام مصطلح «شريك» المحايد جنسياً.) وأضف إلى التصنيفات السابقة تصنيف «F66.0 اضطراب النضج الجنسي» حيث «يعاني المريض من عدم اليقين بشأن هويته الجندرية أو توجهه الجنسي، مما يسبب قلقاً أو اكتئاباً. ويحدث هذا غالباً في المراهقين الذين لا يتأكدون مما إذا كانوا مثليين أو مغايري الجنس أو مزدوجي التوجه، أو أفراد بعد فترة من التوجه الجنسي الظاهر مستقر (غالباً ضمن علاقة طويلة الأمد)، يجدون أن توجههم الجنسي يتغير.»

ما يجب على منظمة الصحة العالمية أن تدركه بشأن التغيير في التصنيف الدولي للأمراض (ICD-10):

1. التصنيف الجديد لا يكتفي بتطبيع ما كان يُسمى قبل سنة واحدة فقط «الانحرافات والاضطرابات الجنسية»، بل إنه يُنشئ اضطرابات جديدة لا تعالج إلا حالة عدم اليقين بشأن الهوية الجندرية أو التفضيل في التوجه الجنسي. فإذا كان المراهق غير متأكد مما إذا كان «مثلي الجنس، أو مغاير الجنس، أو ثنائي التوجه الجنسي» (لاحظ التسلسل الزمني بين الهويات المختلفة ، فإن المغايرة الجنسية اي طلب الزوجية تقع في الوسط، ولم تعد المعيار المطلق بل أصبحت مجرد خيار واحد بين خيارات أخرى فالخيار الأول للمراهق يبدو المثلية وفق التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض ICD-10) ، وبذلك إنه يُعاني من «اضطراب

النضج الجنسي» "F66.0 Sexual maturation disorder" إن لم يعرف الى ماذا يتوجه من سلوك جنسي. وبالتالي، فإن تطبيع السلوك الجنسي المثلي من جانب منظمة الصحة العالمية قد طرح تساؤلاً حول انتظامية أو طبيعية سلوك العفة او ما يمسى غربيا الامتناع الجنسي، والأحادية الزوجية مسمى غربي نقيض تعدد الزوجات، والتوجه الجنسي المغاير الذي هو أساس وجود الزوجية البشرية منذ الأزل. وفي هذا الضوء يجب قراءة الورقة الفنية التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية بعنوان «الجندر والصحة» حين تؤكد بأن: «اللقاءات الجنسية المغايرة ليست مجرد أحداث طبيعية وغريزية بحتة. إنها مشكَّلة اجتماعياً، ويُنظر إلى بعض أنماط السلوك على أنها مناسبة لكل جنس». [117]

2. باستبدال تصنيف «الانحرافات والاضطرابات الجنسية» بتصنيفات جديدة، خلقت منظمة الصحة العالمية هويات جنسية مختلفة التوجهات جنسيا لكنها سيان متساوية متاحة للإنسان، وجعلت من الطبيعي التحول فيما بينها. الـ«مرض» الجديد الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية يحدث فقط عندما يكون الشخص «في حالة شك» (F66.1)، أو عندما يواجه «صعوبات في تشكيل أو الحفاظ على» هويته الجنسية (F66.2)، أو عندما يعاني من حالة عدم يقين بشأن «هويته الجنسية» (F66.0).

3. هذه الهويات الجندرية المختلفة والقابلة للتبادل التي إخلقتها منظمة الصحة العالمية للجنسين تفترض مسبقاً وجود خمسة أنواع مختلفة من الهويات الجندرية و تشمل هذه: الذكر المغاير جنسياً، والأنثى المغايرة جنسياً، والذكر المثلي جنسياً، والأنثى المثلية جنسياً، والثنائي التوجه الجنسي. يمكن أن يصبح العدد ست فئات من الهويات الجندرية المختلفة إذا اختارت منظمة الصحة العالمية تضمين المتحولين جنسياً كنوع طبيعي من الجندر. حالياً، يصنف ICD-10 التحول الجنسي تحت «F64 اضطرابات الهوية الجنسية» (انظر F64.0 التحول الجنسي).

F64 Gender identity disorders" (see F64.0 "

Transsexualism.)

يجب أن يحفّزنا التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-10) الصادر عن منظمة الصحة العالمية على طرح أسئلة كثيرة. إذا كان «التوجه الجنسي بحد ذاته لا يُعتبر اضطراباً»، فلماذا لا يتم التطبيع مع الفتشية «التوثين الجنسي او الدكاكيرية» ، والتحول الجنسي الفتشي، والعريانية في أماكن عامة أو غير متوقعة، وغيرها من «التفضيلات الجنسية»؟ ينبغي أن نسأل ايضا أن لماذا ألغى التعديل العاشر لتصنيف الأمراض مسمى مستقر مثل التصنيف السابق «302.1 البهيمية» (Zoophilia) من قائمة الاضطرابات التي كانت لزمن في نسخة

التعديل التاسع للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-9) ولم يُدرج بنفس المسمى في التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراضICD-10؟ لقد أشار التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض إلى البهيمية بعبارات أقل حكماً قيمياً: «النشاط الجنسي مع الحيوانات» "sexual activity with animals"، تحت تصنيف جديد هو «F65.8 اضطرابات أخرى في التفضيل الجنسي». ماذا سيحدث إذا أعلن بعض علماء النفس بعد بضع سنوات أن الحيوانات تستمتع فعلياً بالجنس مع البشر، وبالتالي لم يعد «النشاط الجنسي»[118] مع الحيوانات «اضطراباً في التفضيل الجنسي» على الإطلاق؟[119]

هل هذه التغييرات الثورية المدْخَلة في التعديل العاشر للتصنيف الدولي للأمراض لمنظمة الصحة العالمية هي نتيجة للاكتشافات الطبية الجديدة التي استلزمت التغيير اللاحق؟ أم أنها نتيجة التأثير الأيديولوجي والسياسي للنسوية الراديكالية، الذي أدى إلى نتائج مشابهة في الولايات المتحدة[120] خلال السبعينيات؟[121]

تشير دراسة مفوضة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى الخيار الأخير. الدراسة المعنونة «المشكلات القانونية والاجتماعية للأقليات الجنسية»،[122] وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4 Sub.2/1988/31، تؤكد ما يلي:

«في النظر في ثلاث أقليات جنسية (المثليين، والسحاقيات، والمتحولين جنسياً)، اقتربنا من أعماق الطبيعة البشرية وواجهنا الألغاز الأكثر إزعاجاً التي لم يتمكن العلماء من إلقاء أي ضوء عليها. هذه الحقائق متواضعة جداً وتمنعنا من إصدار أي أحكام صارمة أو سريعة. بحثنا دفعنا إلى مواجهة إحدى الهياكل الأساسية في كل مجتمع – التمييز بين الجنسين. أدخلنا إلى مجال النشاط الجنسي الذي، مع السلطة والمال، يشكل إحدى النقاط المحورية لكل أخلاقيات خاصة واجتماعية، ولكل تفكير أخلاقي.»

بعد الاعتراف بتردده في «إصدار أي أحكام صلبة أو سريعة»، ومع ذلك، توزع الدراسة بحرية نظرية البناء الاجتماعي للجندر للنسوية الراديكالية، والتي ليست «متواضعة» على الإطلاق:

مع ذلك، بعد الاعتراف بترددها في «إصدار أي أحكام صارمة أو سريعة»، توزع الدراسة بحرية نظرية البناء الاجتماعي للجندر في النسوية الراديكالية، والتي هي أي شيء إلا «متواضعة»:

«سيكون من المفيد وضع استراتيجية عامة تأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، حقيقة أن العديد من الحالات المدروسة مُشَجَّعة، إن لم تكن مُحَدَّدة، من قبل موقف المجتمع. من المحتمل أن المجتمعات قد أكدت على التمييز بين الجنسين أكثر

مما هو ضروري لضمان حياة عائلية سعيدة ومثمرة، وقد أقامت نماذج ذكرية وأنثوية صارمة وثابتة.»

وتضيف الدراسة:

«باختصار، يجب بذل جهد كبير على المدى الطويل، من خلال تحسين التعليم ومراجعة شاملة لسلوك وسائل الإعلام، للقضاء على الاصطناعية في التباين بين الجنسين وتعزيز المزيد من المساواة والتبادلية بينهما. هذا سيُقرّب ذلك الزمن المستقبلي الذي يأمله رانيير ماري ريكلي، عندما 'لن يكون الحب بعد ذلك علاقة بين رجل وامرأة بل علاقة بين إنسان بإنسان آخر.'»

توصي الدراسة لجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات بأن تقترح على لجنة حقوق الإنسان أن توصي الدول الأعضاء بالتدابير التالية:

(أ) كما في حالة العنصرية، يُجعل أي عنف أو تمييز يُمارس ضد فرد بسبب ميوله الجنسية معاقباً عليه قانوناً. القانون النرويجي يوفر لهذا بالفعل.

(ب) يُتسامح مع جميع الممارسات الجنسية بين البالغين الراشدين المتوافقين، شريطة أن تُمارس في الخاص[123] ولا تُسيء إلى الحياء العام.

(ج) يحق للمتحول جنسياً الحقيقي الذي حصل على تغيير جنسه بوسائل طبية أن يحصل على تغيير في الحالة المدنية ليتوافق مع الهوية الجديدة. ينص على ذلك القانون في جمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد، من بين دول أخرى.

(د) يُصرح للأقليات الجنسية بتأسيس جمعيات، شريطة ألا تتعارض أنشطتها مع قانون الجمعيات أو القوانين الأخرى.

ج. منظمةُ الصِّحَّةِ العالَميَّةِ هي التي تَعْرِفُ حَقيقَةَ الجِنْدَرِ: «احتِياجاتُ النِّساءِ والرِّجالِ»[124]

أنهت مجموعة عمل الجندر في منظمة الصحة العالمية (GWP) في مايو 1998 ورقة فنية بعنوان «الجندر والصحة»، أقرت فيها التحول الأيديولوجي من التركيز الحصري على النساء إلى التركيز على الجندر:

«في الفترة الأخيرة، طرأ تحول من التركيز الحصري على النساء إلى التركيز على الجندر، أي الاختلافات المشكَّلة اجتماعياً والعلاقات السلطوية بين النساء والرجال، كعامل محدد للصحة.»[125]

هذا «التحول» أعمق مما يبدو للوهلة الأولى. فبدلاً من البناء على الإعلانات الدولية السابقة، تضع منظمة الصحة العالمية سياستها الخاصة «في تناقض صارخ مع التركيز النسوي الضيق جداً الذي ميّز إعلان نيروبي قبل عقد من الزمن.» [126]

تدمج منظمة الصحة العالمية نظرية البناء الاجتماعي النسوية في سياساتها وبرامجها،[127] وتعرّف الجندر بأنه: «الخصائص المحددة اجتماعياً التي تُنْسَبُها الثقافات المختلفة إلى الأفراد المصَنَّفين كإناث وإلى الأفراد المصَنَّفين كذكور». ويشير الجندر إلى «أدوار ومسؤوليات النساء والرجال المحددة اجتماعياً. والجندر مرتبط بكيفية إدراك المجتمع لنا وتوقُّعه منا أن نفكر ونتصرف كنساء أو كرجال بسبب تنظيم المجتمع، وليس بسبب اختلافاتنا البيولوجية». أما الجنس (sex) فتعرّفه منظمة الصحة العالمية بأنه: «الخصائص الوراثية أو الفسيولوجية أو البيولوجية للشخص التي تشير إلى كونه أنثى أو ذكراً».[128]

يُوسِعُ هذا التحول الجذري في السياسة ما كان تقليدياً مجالاً لاهتمامات النساء، ويسعى إلى «تحديد الطرق التي قد يسبب بها النمطية الجندرية ضرراً للرجال... وكذلك تحديد تلك المجالات حيث قد تتعرض صحة الرجال للخطر بسبب الطرق التي يُبنى بها أدوار الجندر حالياً». ومن المفاجئ أن المثال الوحيد (في 79 صفحة من الدراسة) الذي تستطيع منظمة الصحة العالمية تقديمه للضرر الذي يؤدي إليه هذا النمطية المزعومة هو التوقع الموضوع على الرجال بأن يكونوا معيلين. شخصياً، لم ألتقِ قط برجل يشعر بأنه «متضرر» من التوقع بأنه سيعول رفاهية أسرته اقتصادياً. إنه مثل القول إن الطلاب يعانون من النمطية لأنهم متوقع منهم أداء

واجباتهم الدراسية. بعض الطلاب سيشعرون حتماً «بالالتزام بالعمل لساعات طويلة جداً مع ما يترتب على ذلك من ضرر لصحتهم الجسدية والنفسية»،[129] لكن ما الفائدة من إلقاء اللوم على ذلك الضرر على الأدوار الاجتماعية المبنية؟ تنتقد منظمة الصحة العالمية الإهمال الذي أُولي لقضايا الجندر المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، معتبرة أن المجتمع الدولي «تجنَّب معالجة قضايا الجندر في العلاقات الجنسية». يبدو أن المشكلة، في نظرها، تكمن في أن المجتمع لم يعالج العلاقات الجنسية مثل المثلية الجنسية والدعارة.

ترى منظمة الصحة العالمية أن زيادة عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) هي «نتيجة للبناءات الاجتماعية للجنسانية الأنثوية والذكورية، فضلاً عن اللامساواة العميقة التي لا تزال تسم العديد من العلاقات المغايرة جنسياً». ومن المفاجئ أن منظمة الصحة العالمية تستغل قضايا فيروس نقص المناعة البشرية HIV لتؤكد أن «اللقاءات الجنسية المغايرة ليست مجرد أحداث طبيعية وغريزية بحتة. إنها مشكَّلة اجتماعياً، ويُنظر إلى بعض أنماط السلوك على أنها مناسبة لكل جنس... بعض الرجال يجدون صعوبة في التوافق مع هذا النمط النمطي للرجولة، وقد يشعرون هم أنفسهم بالضرر من فشلهم في مطابقة التوقعات». وتلاحظ منظمة الصحة العالمية أن «العديد من النساء يجدن العلاقة

المغايرة جنسياً علاقة صعبة للتفاوض فيها على استراتيجية لسلامتهن الخاصة. وفي كثير من المجتمعات لا يزال الجنس يُعرَّف من حيث رغبة الذكر، مع كون النساء متلقيات سلبيات نسبياً لعواطف الذكر... وقد تجد النساء صعوبة في التعبير عن احتياجاتهن ورغباتهن الخاصة وعن لذتهن». يبدو كأن منظمة الصحة العالمية قد حددت المغايرة الجنسية (heterosexuality) على أنها «القيود المفروضة من قبل النمطية الجندرية على كل جنس».[130]

إن اتباع منطق منظمة الصحة العالمية — بأن المغايرة الجنسية مبنية اجتماعياً وبالتالي قابلة للتعديل — يُعدّ في ذاته سلوكاً عالي المخاطر. بدلاً من الاعتراف بأن السلوك عالي الخطورة هو الإفراط الجنسي نفسه، تؤكد منظمة الصحة العالمية أنه «لكي نفهم الآثار الجندرية بشكل كامل، ينبغي طرح أسئلة مثل: أي أدوار جندرية للنساء والرجال تحتاج إلى تعزيز أو تعديل من أجل الوقاية».[131] وبزعمها أن «هذه الأدوار متجذرة في استجابات عقلانية لأسلوب حياة لم يعد ملائماً لقوى التغيير الاجتماعي الجارفة في العالم»،[132] تثير منظمة الصحة العالمية تساؤلات كثيرة حول أي أشكال أو تعديلات أخرى لأدوار الجندر — غير المغايرة الجنسية — قد تراها مناسبة كبديل.[133]

د. التحول المفاهيمي من التركيز على النساء إلى التركيز على الجندر [134]

«عالم مقلوب رأساً على عقب» هو الوصف الذي يقدمه معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل تقدم المرأة (INSTRAW) لمفهوم الجندر:

«تخيّل، للحظة واحدة فقط، أنك استيقظت يوماً ما على عالم مقلوب رأساً على عقب، عالم يوجد فيه مرافق رعاية الأطفال في مكان عمل الأب، حيث تسجّل إحصاءات الخصوبة متوسط عدد الأطفال لكل ذكر، حيث تطلب الأمهات من أبنائهن تنظيف ما ينسكب على طاولة الطعام ومن بناتهن تغيير المصابيح، حيث لا يُظهر نشرة أخبار التلفزيون المسائية غرفة مليئة بالبدلات الرمادية بل بتلك ذات النقوش الزهرية عندما يجتمع قادة الصناعة.»[135]

يطبق معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل تقدم المرأة (INSTRAW) النظرية النسوية الراديكالية عندما يعرّف الجندر بأنه:

«مفهوم يشير إلى نظام من الأدوار والعلاقات بين النساء والرجال لا يُحدَّد بالبيولوجيا بل بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. الجنس الطبيعي للإنسان مُعطى طبيعياً؛ أما الجندر فهو مُشيَّد... يمكن رؤية الجندر كـ... العملية التي يصبح من خلالها الأفراد الذين يولدون في فئات بيولوجية ذكرية وأنثوية فئات اجتماعية من النساء والرجال من خلال اكتساب السمات المحددة محلياً للرجولة والأنوثة.»

يُشكِّك هذا المفهوم في أي «افتراضات بشأن الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء»[136]، ويدعو إلى إطلاق عملية إعادة تفاوض حول «الحدود بين الطبيعي – وبالتالي القابل للتحويل نسبياً». وتفترض INSTRAW أن التمييز البيولوجي بين الرجال والنساء قد دفع المجتمع إلى تخصيص «أدوار مختلفة غالباً ما تكون تعسفية، مبنية على أساس الجنس». هذه الأدوار هي أنماط الوجود والتفاعل كنساء ورجال، مشكَّلة «بالتاريخ والإيديولوجيا والثقافة والدين والتنمية الاقتصادية». بإصرارها على أن أدوار الجندر «مكتسبة»، يبدو أن INSTRAW يوحي ضمناً بضرورة التخلُّص منها – فالسيولة الجندرية هي الحل.[137] وتؤكد المؤسسة: «سمات مثل الشعر الطويل، التي تُعتبر أنثوية في عصر ما، قد تُنظر إليها كذكورية في عصر آخر». [138] ومع ذلك تأتي النظرية القائلة: «النساء يُولَدن، أما الجندر فيُصنَع»، وأن «عملية بناء الجندر... هي عملية إخضاع النساء كجندر». ويعزو سبب هذا الإخضاع إلى أن النساء «يُعرَّفن إلى حد كبير بوصفهن أمهات، فيطغى ذلك غالباً على النظر في احتياجاتهن كأفراد ». [139] وتقترح INSTRAW علاجاً لإنهاء هذا الإخضاع الناجم عن الأمومة: الإجهاض عند الطلب. يجعل البعد الإنجابي للجندر «مرئية الروابط بين المهام

المرتبطة بالإنتاج والإنجاب». [140] ويتطلب الاعتراف الكامل بعملية بناء الجندر ضمان «حرية الاختيار الإنجابي». [141]

من ناحية أخرى، يبدو هذا المنظور الجندري معادياً للبرامج التي تلبي الاحتياجات العملية للنساء كأمهات، إذ إن هذه البرامج «يمكن أن تعزز الأنماط التي تستمر فيها عدم المساواة... والسياسات والبرامج المنفذة لتحسين ظروف الأمومة وحدها قد لا تفشل فقط في تحقيق ذلك الهدف، بل قد تزيد بشكل معكوس من سوء وضع النساء». [142]

ه. مائدة مستديرة لمعاهدات حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان: مقاربات لصحة المرأة، مع التركيز على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية[143]

اجتمع أعضاء «كل من هيئات معاهدات حقوق الإنسان الست، وأشخاص يعملون في مجال حقوق المرأة الإنجابية والصحية من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ وأشخاص يمثلون المنظمات غير الحكومية (NGOs) والأوساط الأكاديمية» في غلين كوف، نيويورك، في ديسمبر 1996، لتنسيق مقاربتهم لقضايا صحة المرأة.

كان الهدف المعلن لهذه المائدة المستديرة هو «إدخال منظور جندري إلى الحق في الصحة» بحيث يشمل هذا الحق «الصحة الإنجابية والجنسية»، والالتزام بـ«تفسير معايير المعاهدات فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية كحقوق إنسان». [144]

سعى تقرير المائدة المستديرة إلى صياغة الإطار الذي تم تطويره في مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة لـ«دمج قضايا الجندر في حقوق الإنسان على جميع المستويات، ومعالجة العلاقة بين حقوق الإنسان... والصحة الجنسية والإنجابية للمرأة». كما حددت «استراتيجيات وطرق التعاون بين هيئات المعاهدات وبعضها البعض، وبينها وبين هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية» في هذه القضايا.

ركزت المائدة المستديرة مناقشاتها بشكل أساسي على الحقوق الجنسية والإنجابية كجوانب من منظور الجندر، وهو أجندة تم تحديدها في منصة عمل القاهرة (Cairo PoA)[145] وإعلان بكين ومنصة العمل (Beijing PoA).[146] وخلصت إلى أن الفقرتين 7.2 و7.3 من منصة عمل القاهرة، والفقرة 96 من منصة عمل بكين،[147] عند قراءتها في ضوء معايير حقوق الإنسان القائمة الأخرى، تتطلب «القضاء على جميع أشكال التمييز الضار وحماية التنوع»؛ والنظر في جميع

الفئات المعترف بها للتمييز المحظور... و'الأوضاع الأخرى' مثل التوجه الجنسي والحالة الزوجية. [148]

أشارت اجتماع المائدة المستديرة إلى أنه بينما تنشئ منبرا القاهرة وبكين التزامات: «التي ليست ملزمة فنياً للدول، تعكس الوثائق الإجماع الرسمي للمجتمع العالمي. كذلك يمكن رؤيتها كمساهمة في تطور أعراف وقوانين دولية عرفية من خلال توضيح المعنى المتطور، أو التطوير التدريجي، لمعايير حقوق الإنسان وكذلك بإشارة إلى خطوات أو وسائل معتمدة على نطاق واسع لتعزيز تنفيذها». [149]

أشارت المائدة المستديرة إلى أن منصتي عمل القاهرة وبكين تُنشئان التزامات «التي ليست ملزمة فنياً للدول، فإن الوثيقتين تعكسان التوافق الرسمي للمجتمع العالمي. وبذلك يمكن النظر إليهما كمساهمتين في تطور معايير وواجبات القانون الدولي العرفي من خلال توضيح المعنى المتطور، أو التطور التدريجي، لمعايير حقوق الإنسان، وكذلك من خلال الإشارة إلى الخطوات أو الوسائل الموافق عليها على نطاق واسع لتعزيز تنفيذها».[149]

وتأتي توصيات المائدة المستديرة لتحث هيئات المعاهدات على إدراج «أبعاد الجندر»، بما في ذلك «الحق في الصحة الجنسية والإنجابية». [150] وفقاً لتقرير المائدة المستديرة، فإن مكونات سياسة صحية حساسة للجندر لا تقتصر على «معالجة

العلاقة بين تمكين المرأة، والعلاقات الجندرية، والأسرة»، بل تدمج أيضاً حقوق الإنسان التي تمكّن المرأة من «السيطرة على خصوبتها وجنسانيتها الخاصة»، والهدف من ذلك هو «تمكين النساء من اتخاذ قرارات بشأن جنسانيتهن وخصوبتهن وأهدافهن الإنجابية وحمايتها». [151]

كان الهدف النهائي للمائدة المستديرة حث هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على تطوير «معايير وواجبات القانون الدولي العرفي» حول «حقوق» تُعْتَرَفْ بها عالمياً بعد، مثل الإجهاض عند الطلب و«التوجه الجنسي».

و. مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لعام 1994 و المؤتمر المدعو القاهرة زائد خمس سنوات المنعقد في لاهاي 1999 (ICPD+5)

لا شيء يُظهر بشكل أوضح العلاقة المتبادلة بين تعميم منظور الجندر[152] والأبعاد الجنسية لهذا «المنظور» أكثر من التقرير النهائي[153] لمنتدى المنظمات غير الحكومية[154] حول ICPD+5، وهو جزء من مؤتمر المتابعة لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994، الذي عُقد في لاهاي في فبراير 1999. [155]

ينص التقرير:

«يوفر برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) أساساً متيناً للعمل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها... تشمل الحقوق الجنسية حق المرأة في سلامة

جسدها، واللذة، والحق في التحكم بحياتها الجنسية واتخاذ القرارات بشأنها، والحق في الحصول على المعلومات والتعليم، والحق في حماية صحتها الجنسية، فضلاً عن الحرية من جميع أشكال العنف والإكراه والتمييز والاضطهاد والتهميش، بما في ذلك تلك القائمة على الحالة الزوجية، أو التوجه الجنسي، أو العمر، أو حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية [156]« .(HIV).

في وثيقة إعدادية أعدتها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تمهيدا لمنتدى لاهاي [157] سبقت فيه تقرير المنظمات غير الحكومية، إذ جاء فيها:

«يؤكد برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) على إدراج منظور جندري في تطوير برامج السكان... وقد تسارعت هذه العملية بشكل كبير من خلال التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995، وكذلك في أعقابه.» (ص 23، الفقرات 99-101).

وأضافت UNFPA:

«أصبح جلياً الآن أن علاقات الجندر والجنسانية مترابطتان ارتباطاً وثيقاً بقضايا مثل الاستخدام الفعال لوسائل منع الحمل، والحمل غير المرغوب فيه، والأمراض المنقولة جنسياً. يتشكّل هذا الارتباط في سياق التنشئة الاجتماعية للفرد في مجال الجنسانية وأدوار الجندر... إن البناءات الاجتماعية للجنسانية [158] وعلاقات

الجندر تشكّل إنكاراً لحقوق أساسية، وهي عامل محدد رئيسي لتدهور الصحة الإنجابية والجنسية.» (الفقرات 103–104) [159]

يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في تمويل معركة ثقافية متصاعدة الحدة حول أجندة جنسية مثيرة للجدل. وفقاً لجون مالون، انهارت المفاوضات حول ICPD+5 التي عُقدت في نيويورك في مارس 1999 بسبب «الجهود المنسقة من جانب UNFPA والدول المتقدمة (الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي) لدفع المفاوضات إلى ما يتجاوز حدود لغة منصة العمل، في تناقض مباشر مع تفويضها من الجمعية العامة». وأفاد أن «في إحدى الحوادث، حاولت وفود الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون حذف كلمة 'المسؤولة' من عبارة 'الجنسانية المسؤولة'، [لكن] مجموعة الـ G-77 (العالم النامي) والكرسي الرسولي وقفا بشجاعة في وجه هذا التنمر». [160]

ز. ز. من «عدم التعريف» إلى تعريف الجندر

كان نص إعلان ومنبر عمل بكين للمؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة في بكين واحداً من أكثر النصوص المعتمدة في المؤتمرات الدولية إثارة للجدل على الإطلاق.[161] في مرحلة من النقاش، توقفت المباحثات عند فقرتين مثيرتين للخلاف، فأنتجتا من الوفود المشاركة واحدًا وثلاثين صفحة من التعديلات

المقترحة. أصبح النقاش حول منبر العمل مشوشاً، إذ تساءل المندوبون مراراً عن الأساس المفاهيمي وعن موضوع المؤتمر ذاته — مفهوم الجندر. أفضى هذا الارتباك إلى حالة من الانفصام، حيث تساءلت الدول عما إذا كان المؤتمر يعنى بـ«النساء» أم بـ«الجندر»؟ [162]

بدأ النزاع حول الهوية الجندرية خلال اجتماع اللجنة التحضيرية النهائية في مارس 1995 في نيويورك. ورداً على الأسئلة المتعلقة بتعريف الجندر، طرحت قيادة المؤتمر التعريف التالي: «الجندر يشير إلى العلاقات بين النساء والرجال القائمة على الأدوار المحددة اجتماعياً التي تُنسب إلى أحد الجنسين أو الآخر.» [163]

بعد أن اقترح ممثل هندوراس — بدعم من ممثلي دول كاثوليكية أخرى — وضع كلمة «الجندر» بين قوسين في سائر أنحاء النص، خاطبت بيلا أبزوغ، زعيمة تحالف الربط (Linkage Caucus)، الجلسة العامة للمؤتمر. وأوضحت أبزوغ بوضوح أن «الجندر» لم يعد يعني «الجنس» بحسب تعريفها:

«إن المحاولة الراهنة التي يبذلها عدد من الدول الأعضاء لشطب كلمة «الجندر» من منبر العمل واستبدالها بكلمة «الجنس» تمثل محاولة مهينة ومُذلة لعكس المكاسب التي حققتها النساء، ولترهيبنا، ولإعاقة أي تقدم إضافي. لن نسمح بالعودة قسراً إلى مفهوم «البيولوجيا مصير» الذي يهدف إلى تعريف المرأة وتقييدها واختزالها في

خصائصها الجنسية الجسدية. لن نسمح بحدوث ذلك... لقد تطور معنى مصطلح «الجندر» بحيث أصبح متمايزاً عن كلمة «الجنس»، ليعبر عن الحقيقة بأن أدوار النساء والرجال ومكانتهم الاجتماعية مبنية اجتماعياً وقابلة للتغيير. في السياق الحالي، يعترف مفهوم «الجندر» بالأدوار المتعددة التي تضطلع بها الإناث عبر مراحل الحياة، وبتنوع احتياجاتنا[164] وهمومنا وقدراتنا وتجاربنا الحياتية وتطلعاتنا — كأفراد، وكأعضاء في الأسر والأسر المعيشية، وكجزءٍ من المجتمع بأسره. إن مفهوم «الجندر» متجذر في الخطاب الاجتماعي والسياسي والقانوني المعاصر.» [165]

اقترحت الأمانة العامة — ربما مما زاد في تأجيج الخلاف — التعريف التالي للجندر:

«الجندر مفهوم نسبي أيضاً. وعلى الرغم من أن كثيرين يستخدمون مصطلح الجندر مترادفاً مع الجنس، فإن المصطلحين مختلفان اختلافاً جوهرياً. يشير الجندر إلى العلاقات بين النساء والرجال القائمة على الأدوار المحددة اجتماعياً والمنسوبة إلى أحد الجنسين أو الآخر. الرجال كحماة والنساء كمحميات أدوار جندرية، كما أن النساء كمربيات والرجال كمعيلين أدوار جندرية أيضاً. وتتفاوت هذه الأدوار باختلاف الزمان والظروف. فهناك مجتمعات تعكس فيها الأدوار. [166] تتغير الأدوار التي يؤديها النساء والرجال مع مرور الزمن، استجابةً لتغيرات أوسع نطاقاً... ومع ذلك، بما أن الأدوار قابلة للتغير، فإن الجندر مفهوم نسبي.» [167]

عندما اعترضت الولايات المتحدة على تعريف للجندر يشمل عبارة «الجنسين»، بدأ أعضاء الوفود الحكومية في التكهن بدوافعها. تساءلوا عما إذا كان ممثلو إدارة كلينتون يعتقدون – بطريقة ما – بوجود أكثر من جنسين بيولوجيين،[168] أو ربما أجناس إضافية. إن الارتباط بين دعم إدارة كلينتون الكامل لأجندة المثلية الجنسية، ورفض الوفد الأمريكي تعريف الجندر بما يقتصر على الجنسين، لم يزد إلا في تعزيز شكوك الكثيرين بأن الغرض من استخدام هذا المصطلح كان تعزيز أهداف الحركة المثلية على الصعيد الدولي.[169]

لم يُحل الصراع حول تعريف الجندر في اجتماع اللجنة التحضيرية في نيويورك (PrepCom). تم وضع مصطلحات مثل الجندر والحقوق الجنسية والإنجابية والتوجه الجنسي جميعها بين قوسين. في الاجتماع النهائي لـ PrepCom، أُعلن أن مجموعة اتصال ستُشكل، برئاسة مقررة اللجنة، السيدة سلمى أشيبالا (ناميبيا)، لإيجاد فهم مشترك لكلمة «الجندر» في سياق منبر العمل. كانت هذه المجموعة ستجتمع بين 15 مايو و15 يونيو في نيويورك، وستقدم تقريراً مباشراً إلى المؤتمر في بكين في 2 و3 سبتمبر. [170]

لم يُحسم النزاع حول تعريف الجندر في اجتماع اللجنة التحضيرية في نيويورك (PrepCom). وتم وضع مصطلحات مثل «الجندر»، و«الحقوق الجنسية

والإنجابية»، و«التوجه الجنسي» جميعها بين قوسين. في الاجتماع الختامي للجنة التحضيرية، أُعلن عن تشكيل مجموعة اتصال برئاسة مقررة اللجنة، السيدة سيلما أشيبالا (ناميبيا)، للوصول إلى فهم مشترك لكلمة «الجندر» في سياق منبر العمل. وعن اجتماع لهذه المجموعة بين 15 مايو و15 يونيو في نيويورك، لتقدم بعد ذلك تقريرها مباشرة إلى المؤتمر في بكين يومي 2 و3 سبتمبر.[170]

فشلت مجموعة الاتصال المعنية بالجندر في وضع تعريف لمصطلح «الجندر». أدى إصرار الدول الغربية على تعريف الجندر بصيغة يمكن تفسيرها على أنها تشمل التوجه الجنسي كدور اجتماعي مبني آخر، والجهود الدؤوبة للدول النامية في تعريفه كأمر متجذر في الهوية الجنسية البيولوجية (ذكر أو أنثى)، إلى اتفاق مجموعة العمل على «عدم تعريف مصطلح الجندر».[171]

لم يكن هذا «عدم التعريف» سوى إحالة إلى «الاستخدام الشائع» لكلمة الجندر داخل منظومة الأمم المتحدة. هذا الحل الوسط قوّض الادعاء بأن أجندة الجندر قد حظيت بموافقة المجتمع الدولي في بكين، إذ فهم معظم الدول الجندر على أنه مرادف للجنس البيولوجي لا غير. يجب أن يُفهم أنه لو كان لمصطلح الجندر في عام 1995 استخدام شائع ومستقر داخل الأمم المتحدة، لما أمضت وفود الدول أيام اللجنة التحضيرية في نيويورك والفترة الفاصلة حتى مؤتمر بكين في البحث عن

تعريف له. وقد يتساءل المرء: إذا كان المعنى الشائع موجوداً بهذه الدرجة، فلماذا عجزت مجموعة العمل المعنية بالجندر عن الوصول إلى تعريف أفضل من «عدم التعريف»؟

لم يُتفق على «عدم التعريف» بالإجماع[172] في مؤتمر بكين.[173] فعندما قدمت الرئيسة تقرير مجموعة الاتصال بشأن تعريف الجندر إلى اللجنة الرئيسية للاعتماد، أعلنت غواتيمالا أنها لم توافق على «عدم التعريف» الذي توصلت إليه المجموعة، واقترحت تعريف الجندر بأنه يشير إلى الذكر والأنثى كالجنسين البشريين. ردت مالطا بأن المسألة قد حُسمت داخل مجموعة الاتصال. قبلت الرئيسة تدخل مالطا على أنه يعبر عن رأي المجموعة، وأنهت النقاش حول التعريف. [174]

في جوهر النزاع حول تعريف الجندر، خشي عدد من المندوبين أن الموافقة على منظور الجندر ورفض «الصور النمطية الجندرية» سيفضي فعلياً إلى إقرار حق مثلي في الزواج والتبني.[175] فهم هؤلاء أن منبر عمل بكين – الذي يرد فيه مصطلح «الجندر» 216 مرة ضمن لغة تدعو إلى تعميم منظور الجندر – ينبغي قراءته في ضوء الفقرات التي سعت إلى تعزيز التوجه الجنسي[176] كحق إنساني جديد، وتلك التي أعادت صياغة مفهوم الأسرة لتشمل «أشكالاً متنوعة من الأسر»[177] التي بدأت بعض المجتمعات الغربية في تجربتها، أي الشراكات من نفس الجنس.[178]

ورغم تمكن الدول الإسلامية والكاثوليكية من حذف عبارة «التوجه الجنسي» من إعلان بكين، إلا أن النزاع الذي أثاره امتد طوال أيام المؤتمر. فإن عدم تعريف الجندر، مقترناً بقضية التوجه الجنسي وبمسألة وجود أشكال متنوعة من الأسر، أرهق الوفود ودفعها إلى نقاشات حادة ومستنزفة. وبذلك تُعد التحفظات المقدمة على منبر العمل دليلاً واضحاً على عمق الإحباط الذي أصاب الوفود في بكين.

ح. النشرة المصطلحية رقم 348

تحتوي النشرة المصطلحية رقم 348 [179] لقسم الترجمة والتحرير في الأمم المتحدة حول قضايا النساء على «مصطلحات وعبارات وعناوين متعلقة بوضع النساء كما عالجتها الأمم المتحدة، خاصة في المؤتمر العالمي الرابع للنساء: مساواة وتنمية وسلام، الذي عُقد في بكين في سبتمبر 1995». [180] تترجم النشرة مصطلح الجندر الإنجليزي إلى اللغات الخمس الأخرى الرسمية للأمم المتحدة ليعني أشياء مختلفة.

الجندر، كما عرّفته النشرة بالإنجليزية، يفتقر إلى مقابل لغوي دقيق في الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية. في الواقع، يكشف تعريفها عن التلاعب المنهجي بالمفهوم داخل منظومة الأمم المتحدة.

تعرّف النشرة رقم 348 "gender" بالإنجليزية بأنه:

«تخصيص الجنس من قبل الفرد نفسه أو من يربونه في السياقات الاجتماعية، مع التركيز على التمييزات الاجتماعية والثقافية مقابل البيولوجية بين الجنسين.»

لا تمتلك الفرنسية ولا الإسبانية مصطلحاً مكافئاً للجندر كما تعرفه النشرة المصطلحية رقم 348 باللغة الإنجليزية. فتحاول النشرة تعويض ذلك بتقديم تعاريف بالفرنسية والإسبانية.

في الفرنسية، تُعرّف النشرة "le sexe" بأنه:

«sexe social (ou culturel); catégorie sociale du sexe [psychosociologie]; identité sexuelle [construction

du sexe et culturelle distincte du sexe biologique)»

181

التعريف مجرد تعريف النسوية الراديكالية، وكلمات « [psychosociologie]

identité sexuelle ;» يجب أن تذكر القارئ بهوكر وستولر في إعادة تصور

الجندر كمصطلح جنساني ونفسي-تحليلي كما ناقشت أعلاه في الجزء الثاني.

في الفرنسية، تُعرّف "le sexe" بأنه:

«sexe social (ou culturel); catégorie sociale du sexe [psychosociologie]; identité sexuelle [construction du sexe et culturelle distincte du sexe biologique]»[181]

هذا التعريف يجسد جوهر النسوية الراديكالية، وتعبيرات مثل «psychosociologie» و«identité sexuelle» تستدعي إعادة صياغة هوكر وستولر للجندر كمصطلح جنسي ونفسي-تحليلي، كما نُوقش في الجزء الثاني.

الأمر ذاته ينطبق على تعريف النشرة ل "sexo" في الإسبانية بأنه:

«conjunto de pautas de conducta asignadas a cada sexo en las distintas sociedades». [182]

أما في العربية والروسية[183] والصينية[184]، فإن المصطلحات المستخدمة كمكافئ لـ "gender" أكثر تضليلاً؛ إذ تقتصر كلمة «الجنس» (ذكر أو أنثى) على المعنى التشريحي، ولا تعبر عن التعريف الإنجليزي للنشرة، وتبقى بعيدة عن التعاريف الفرنسية والإسبانية.

في حين تبذل النشرة جهداً لتعريف "gender/le sexe/sexo" كظاهرة اجتماعية في الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، فإنها تترك الروسية والصينية والعربية مع مصطلح يقيد المفهوم بالجنس البيولوجي وتقسيم النوع البشري إلى ذكر وأنثى.

تعرّف النشرة "gender"[185] بالعربية، مثلاً، بـ:

«نوع الجنس (ذكر أو أنثى)؛ جنس المرء.»[186]

سبب الالتباس بسيط: «gender»، كما أعادت النسويات الراديكاليات تخيّله في منظومة الأمم المتحدة[187]، مصطلح اصطناعي اقتبس من قواعد اللغة الإنجليزية والجنسانية والتحليل النفسي[188]، ولا يجد أساساً لغوياً في معاجم اللغة الإنجليزية.

تعريف النشرة المصطلحية رقم 348[179] لقسم الترجمة والتحرير في الأمم المتحدة حول قضايا النساء هو ببساطة إعادة صياغة راديكالية نسوية.[189]

النشرة المصطلحية رقم 348 لقسم الترجمة والتحرير في الأمم المتحدة

مؤتمر روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتعريف الجندر

تعريف الجندر – دراسة في المعايير القانونية الدولية والأمم المتحدة.

بقلم: بشار الجمالي

أطروحة قانونية تاريخية مكتوبة بالإنجليزية، بتمويل بحثي من جامعة بريغهام يانغ الأمريكية – كلية جي. روبن كلارك للقانون (1998–1999)

أطروحة التخرج لشهادة كانديداتوس يوريس (ست سنوات دراسة قانونية)، جامعة أوسلو، كلية القانون، النرويج.

ملاحظة هامة: النص التالي هو محاولة ترجمة عربية للنص الإنجليزي الأصلي لعام 1999 دون أي تعديل في المعنى أو الحذف أو الإضافة.

فهرس المحتويات الأصلي (بالإنجليزية كما في 1999):

فهرس المحتويات الأصلي (بالإنجليزية كما في 1999

فهرس المحتويات

ب. «الثورة الكاملة» لمنظمة الصحة العالمية: التنقيح العاشر للتصنيف الدولي

للأمراض(ICD-10)

ج. منظمة الصحة العالمية تعرف ما هو الجندر: «احتياجات النساء والرجال» .

د. التحول المفاهيمي من التركيز على النساء إلى التركيز على الجندر .

هـ. مائدة مستديرة لمعاهدات حقوق الإنسان حول مقاربات حقوق الإنسان

لصحة النساء، مع التركيز على الحقوق الجنسية والإنجابية

و. مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية و مؤتمر مابعد القاهرة بخمس سنوات

ICPD+5

ز. من «عدم التعريف» إلى تعريف الجندر

ح. النشرة المصطلحية رقم 348

ط. مؤتمر روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتعريف الجندر

الملاحق مرقمة 1 الى 10

الملاحق

الملحق 1: القواميس الإنجليزية العامة والمتخصصة

الملحق 2: القواميس القانونية والمرتبطة بالقانون

الملحق الثالث: تحفظات مؤتمر القاهرة وفضيحة إعلان الشباب في لاهاي

الملحق الرابع: ورقة فنية لمنظمة الصحة العالمية مطابقة لنظرية النوعية النسوية

الملحق الخامس: مؤتمر القاهرة للسكان 1994 وضمانات دولية للرضا الجنسي للمواطن

الملحق السادس: مؤتمر بكين: تحالف النسويات يطالب بحذف مفردات الأمومة والأسرة، وإبطال قوانين مكافحة الشذوذ، وتمكين الدول للسحاق والتوجه الجنسي الحر والإجهاض بلا قيود

الملحق السابع: نشرة المصطلحات رقم 348: التضليل الممنهج لمكتب الأمم المتحدة للترجمة

الملحق الثامن: كل الاتفاقيات الدولية استعملت كلمة "Sex" حتى إعلان منصة عمل القاهرة 1994 ودخول الشيفرة الجندرية

الملحق التاسع: مسودة عربية مضللة لنظام روما تغفل "جندر" وتستبدله بـ"Sex" مقابل "Gender" في الإنجليزية

الملحق العاشر: ملخص بالعربية لحركة جندر أممية من مؤتمر القاهرة عبر بكين وإسطنبول وروما إلى لاهاي

ط. مؤتمر روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وتعريف الجندر

اجتمعت الدول في روما بإيطاليا، من 15 يونيو إلى 17 يوليو 1998، لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة (تُدعى المحكمة الجنائية الدولية أو ICC) قادرة على معاقبة مرتكبي الجرائم الكبرى ضد القانون الدولي — جرائم مثل العدوان، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

تضمنت المادة 5 من مشروع[190] نظام أساسي للمحكمة الجنائية الدولية نصًا بين قوسين يعرّف الجريمة ضد الإنسانية بأنها أي «هجوم واسع النطاق أو منهجي» ضد «أي جماعة أو مجموعة يمكن التعرف عليها» على أساس «[أو الجندر][191] [أو أسس مشابهة أخرى]». بينما استخدم النص الإنجليزي كلمة «gender»، استخدم النص العربي كلمة «الجنس (Algens)» التي تعادل «sex»، والنص الفرنسي «le sexe»؛ أما النصوص الإسبانية والروسية والصينية فاستخدمت مصطلحات مشابهة.[192]

استخدم النص الإنجليزي وحده مصطلح [193] «gender» — وهو مصطلح أصبح موضوع نزاعات كثيرة خلال مؤتمر بكين. عبرت الدول العربية والإسلامية، إلى جانب وفد الكرسي الرسولي وبعض الدول الكاثوليكية الأخرى، عن قلقها من أن مصطلح «gender» كما عُرِّف في منظومة الأمم المتحدة يشير إلى «الأدوار الاجتماعية المشَكَّلة اجتماعيًا» التي[194] «لا ترتبط بالفروق البيولوجية»[195].

تساءلوا بصوت مرتفع عما إذا كان هذا اللفظ الغريب سيصبح أداة بيد مهندسي اجتماعيين راديكاليين يقصدون إبطال القوانين المانعة للواط[196]. وتحولت الاستراتيجية الإسلامية والعربية إلى مطلب إما تعريف المصطلح أو حذفه — أي المطالبة بتعريف لـ«gender» أو إزالته من النص.[197]

أحاط أكبر خلاف في المؤتمر بالوفود، إذ اقترح وفدا قطر والمملكة العربية السعودية، طلبًا للتوضيح، استبدال الكلمة الإنجليزية «gender» بـ«sex». إنكشف المستور عن النوايا الحقيقية، إذ أبلغت الدول المتقدمة — كندا[198] والنرويج والسويد[199] وهولندا وألمانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي — الدول الإسلامية أنه لا سبيل لاستبدال كلمة «gender» بـ«sex». علاوة على ذلك، رفضت هذه الدول المتقدمة تعريف مصطلح «gender» بتعريف يشير إلى «الجنسين الذكر والأنثى»، موضحة أن المصطلح لا يحتاج إلى تعريف لأنه يظهر في العديد من وثائق الأمم المتحدة وإعلانات المؤتمرات[200]. تجاهلت هذه الدول بسهولة عدم حل مسألة «gender» تاريخيًا في مؤتمر بكين. ربما نسوا (على عكس نظرائهم العرب والمسلمين والكاثوليك) أن اللجنة الخاصة التي أُنشئت في بكين لاستخلاص تعريف توافقي لمصطلح «gender» فشلت في تقديم أي حل للمسألة، بسبب ضغط الدول الغربية نحو تعريف يتجاوز الذكر والأنثى.

صُعق المندوبون العرب من شدة المعارضة التي تلقوها من الدول الغربية.[201] غير أن هذه المعارضة الغربية عززت عزم الجانب العربي فحسب. طالبت قطر والمملكة العربية السعودية وسوريا[202] والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والسودان وباقي الدول الإسلامية والعربية [203] بأن يُعرّف المؤتمر مصطلح «gender» أو يُحذف.[204] تصاعدت المواجهة تدريجيًا.[205] خلال الأسبوع الرابع من المؤتمر، أدلى رئيس الوفد القطري سعادة الدكتور الشيخ جاسم بن ناصر آل ثاني ببيان من الشريعة الإسلامية وندد بمحاولات الغرب لخلق ما وصفه بمعايير دولية باطلة وغير مشروعة وفق القانون الدولي.[206] (عندما ارتفعت حدة العواطف بين مندوبي المنظمات غير الحكومية عقب بيان رئيس الوفد القطري الشيخ جاسم بن ناصر آل ثاني، حوّل الرئيس السويدي الجلسة من رسمية إلى غير رسمية واستبعد المنظمات غير الحكومية من القاعة. قدم الوفد السوري، إلى جانب دول عربية أخرى، شكاوى شفهية إلى الرئيس[207] بشأن هذا الإجراء غير الديمقراطي.[208])

استمرت المفاوضات في مشاورات غير رسمية نظمتها كندا وقطر، لتجنب المواجهة المكشوفة المستمرة بين الوفود حول المسألة. امتدت هذه المفاوضات قرابة ثلاثة أيام في الأسبوع الأخير من المؤتمر. وبعد انتهاء هذا الماراثون الخلفي الذي دام ثلاثة أيام، تم التوصل إلى تسوية مرضية. أسفرت هذه التسوية —— لأول مرة في القانون

الدولي — عن تعريف لمصطلح «gender». في صيغته النهائية، تنص المادة 7، الفقرة 3، من نظام روما الأساسي على الآتي[209]: «لأغراض هذا النظام الأساسي، يُفهم أن مصطلح 'gender' يشير إلى الجنسين الذكر والأنثى[210]، في سياق المجتمع. لا يشير مصطلح 'gender' إلى أي معنى يختلف عن ذلك أعلاه.»[211] يُشار إلى هذا التعريف صراحة بعد كل تكرار لمصطلح «gender» داخل نظام المحكمة الجنائية الدولية.[212]

من الغريب جدًا استخدام مصطلح مثل «gender» في معاهدة المحكمة الجنائية الدولية دون تعريف واضح له. [213] ينبغي على الدول الغربية، التي تروج كثيرًا لمبدأ «سيادة القانون»، أن تدرك أن المبدأ العام الأساسي في القانون الجنائي هو nullum crimen sine lege — أي لا جريمة إلا بنص قانوني — وأن أي تعريف للجريمة يجب تفسيره تفسيرًا دقيقًا دون توسع بالقياس.[214] أدت الأحكام الغامضة المتعلقة بـ«gender» في مشروع المعاهدة إلى فتح الباب أمام إنشاء جرائم «مبنية على اختلال التوازن بين الرجال والنساء والبناء الاجتماعي للأنوثة والذكورة»[215]، الأمر الذي استدعى وضوحًا وتحديدًا دقيقين لتجنب أي توسع غير مشروع في نطاق التجريم. أدركت الوفود الإسلامية والكاثوليكية أن محكمة جنائية لا تستطيع تطبيق جرائم يُعرَّف بها مصطلح «يشمل فعليًا جرائم

كثيرة جدًا»[216]، خاصة عندما اعتقدت غالبية الدول المفاوضة أن «gender» مجرد مرادف لـ«sex».

أما الذين اعترضوا على تعريف «gender» بدعوى أنه «يبدو غير عملي وغير قابل للتطبيق»[217]، فلم يفسروا أبدًا لماذا يكون هذا التعريف غير عملي أو غير قابل للتطبيق. إذا كان الهدف إدراج التوجه الجنسي[218] ضمن «البناء الاجتماعي للأنوثة والذكورة»، فإن الإصرار على الاستخدام الواسع في الأمم المتحدة يثبت فقط ما يقصدونه.[219] التعريف الوحيد لـ«gender» الذي يظهر في آلية دولية هو الذي تم الاتفاق عليه في روما. منذ حل مسألة تعريف «gender» في مؤتمر روما للمحكمة الجنائية الدولية، سعى بعض المعلقين إلى التقليل من شأن هذا التعريف، ويبدو أن الأمم المتحدة غير راغبة في الاعتراف بواقعيته. يبدو أن المشرعين الدوليين والفقهاء الذين يرغبون في تقويض مبادئ nullum crimen sine lege و pacta sunt servanda من أجل تعزيز أجندة معينة بأي ثمن، يسيئون فهم ماهية القانون.[220]

الحواشي:

تم ترجمة عناوين المقالات والكتب وأسماء المصادر إلى العربية لجعل الهوامش نصاً متكاملاً وقابلاً للقراءة المباشرة بالعربية، مما يتيح للقارئ العربي متابعة الحواشي دون حاجز اللغة الإنجليزية، مع الحفاظ التام على دقة المعنى. النص الأصلي بالإنجليزية متاح عبر الروابط في X Premium+ للرجوع إليه.

[1] تتفق نتائج بحوثي مع مقالة جون موني "التحييد المفاهيمي للجندر وتجريم الجنس". أرشيف سلوك جنسي، مجلد 14، رقم 3، 1985، يكتب موني (ص 280): "اليوم ينطبق مصطلح الجندر في الإنجليزية العامية والترجمة على البشر في عبارات مثل دور الجندر، هوية الجندر، وفجوة الجندر. لكن قبل ثلاثين عاماً، لم تكن هذه العبارات موجودة في أي لغة. كانت القواميس القياسية آنذاك تعرف الجندر كاستخدام نحوي فقط، أي للإشارة إلى جنس الأسماء والضمائر والصفات ولاحقاتها. فقط عامياً ونادراً كان يُستخدم للإشارة إلى جنس البشر".

[2] قاموس اللغة الإنجليزية، المجلد الأول، AMS PRESS, INC.، نيويورك، 1967 (ناقلاً عن مسرحية أوتيلو لشكسبير: «إن أجسادنا حدائقنا، وإراداتنا بستانيوها؛ فإن أردنا أن نزوّدها بنوع واحد من الأعشاب، أو أن نشتّتها بأنواع كثيرة، فإن القدرة والسلطة القابلة للتصحيح في ذلك كله تكمن في إرادتنا»). انظر أيضاً: قاموس ويبستر الكندي الحي الموسوعي للغة الإنجليزية، المجلد الأول، معهد اللغة الإنجليزية في أمريكا، شيكاغو، 1974.

[3] انظر: قاموس كاسل الجديد للغة اللاتينية، فانك آند واغنالز، 1959. قاموس لاتيني لتشارلز شورت، نيويورك، 1958. وأوريجينز: قاموس إيتيمولوجي موجز للغة الإنجليزية الحديثة، نيويورك، 1966. انظر أيضاً: قاموس أكسفورد الإنجليزي، أو قاموس جديد للغة الإنجليزية على أسس تاريخية، المؤسس أساساً على المواد التي جمعها المجتمع الفيلولوجي. المجلد الرابع: F–G. أكسفورد، مطبعة كلارندون، حوالي 1933.

[4] قاموس بارنهارت الموجز للإيتيمولوجيا (علم أصول الكلمات)، هاربركولينز للنشر، 1995، ص 313: «جندر: اسم. ربما حوالي 1350، فئة نحوية تشير إلى الأسماء والضمائر؛ لاحقاً، تشير إلى الأفعال (حوالي 1450). معنى النوع أو الصنف أو الطبقة من الأفراد أو الأشياء مسجّل أول مرة في سنة 1378؛ كلها مستعارة من الفرنسية القديمة genre، gender، وهي استعارة علمية من جذع اللاتينية genus (الجرّ generis) معناها نوع، صنف، جنس؛ انظر Genus».

من المحتمل أن الأوروبيين أعادوا إحياء هذه الكلمة مرة أخرى — في بداية عصر النهضة — من خلال قراءة الفلسفة اليونانية المترجمة إلى العربية.

[5] انظر الهامش I، المرجع الأول.

[6] انظر: الموسوعة الأكاديمية الأمريكية، غروليه إنكوربوريتد، دانبري، كونيتيكت، 1998، تعرّف «الجندر» بـ: «انظر: النحو» (see grammar).

[7] انظر: الموسوعة البريطانية الجديدة، المجلد الخامس، الطبعة الخامسة عشرة، 1987.

[8] امتد بحثي الفعلي إلى ما هو أبعد من الاثنين والثمانين قاموساً المفهرسة في الملحقين 1 و2. انظر الملحقين 1 و2.

[9] ألان ج. يوهانسين، في كتابه «عقدة الجندر: فك خيوط إرثنا الأبوي»، نشر جامعة تمبل، فيلادلفيا 1997، ص 55-56، يكتب: «حتى السبعينيات أو نحو ذلك، كانت كلمة "الجنس" (sex) تُستخدم للإشارة إلى كل ما يتعلق بكون الإنسان أنثى أو ذكراً —كما في "أدوار الجنس" أو "فروق الجنس" أو "عملية تغيير الجنس". أما "الجندر" فكان يتعلق بالبنى النحوية اللغوية التي غالباً ما لا علاقة لها بالجنس».

ويضيف: «استولت النسويات على "الجندر" من مجال النحو ومنحنه معنىً جديداً يركز على الجوانب الاجتماعية لكون الإنسان أنثى أو ذكراً. في المنظور الجديد من الأمور، امتلاك البظر يتعلق بالجنس؛ أما الأفكار والممارسات المتعلقة بالبظر فهي مسائل جندر».

لكنه يختلف مع النسويات بشأن ضرورة استخدام مصطلح "الجندر"، ولو لسبب واحد فقط هو «كأن الجنس البيولوجي لا ينعكس اجتماعياً بدلالاته بأي وجه من الوجوه، بل يوجد كواقع بيولوجي عضوي مستقل، ونحن لا نفعل سوى تسميته بطريقة موضوعية».

[10] على سبيل المثال قاموس المرجع الأسترالي، وبستر الجديد الجامعي السابع، 1971؛ قاموس استخدام الإنجليزية الحديثة، إتش دبليو فاولر، 1933. NY. "الجندر مصطلح نحوي فقط". قاموس التراث الأمريكي للغة الإنجليزية. C.1966 " النحو. أي مجموعة من فئتين أو أكثر، مثل مذكر، مؤنث، ومحايد فيها تقسم الكلمات وفقاً للجنس، الحيوية ، الارتباطات النفسية، أو خصائص أخرى، وتحدد الاتفاق مع أو اختيار المعدلات، المراجع أو الأشكال النحوية.".قاموس الكتاب العالمي، مجلد واحد A–K، 1984. قاموس التراث الأمريكي للغة الإنجليزية، NY 1969. قاموس أكسفورد الإنجليزي، الطبعة الثانية 1989 "مبدأ تصنيف نحوي". قاموس اللغة الإنجليزية، NY 1967. قاموس إنجليزي جديد لمتحدثي العربية، بريطانيا العظمى 1980 " تصنيف نحوي للأشياء يتوافق تقريباً مع الجنسين والعدم الجنسي؛ هناك ثلاثة أجناس تستخدم في بعض اللغات – مذكر، مؤنث، ومحايد." انظر أيضاً قاموس وبستر الدولي الجديد الثالث للغة الإنجليزية، US 1981. قاموس دولي جامع جديد للغة الإنجليزية.طبعة موسوعية، شيكاغو 1977.موسوعة كاديلاك الحديثة، NY. 1973 "خاصية الكلمات التي تشير إلى الجنس".قاموس التراث الأمريكي للغة الإنجليزية، الطبعة الثالثة 1992 " فئة نحوية تستخدم في تحليل الأسماء والضمائر والصفات، وفي بعض اللغات، الأفعال.. ." انظر أيضاً

الموسوعة الأمريكية، الطبعة الدولية، مجلد 12، 1994 " في النحو وسيلة لتصنيف الكلمات بناءً على خصائص مثل الجنس (مذكر، مؤنث، أو محايد)"

[11] انظر الملحق 2.

[12] قاموس ميلينكوف للاستخدام القانوني الأمريكي، لديفيد ميلينكوف، أستاذ القانون الفخري في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، ويست للنشر، 1992، ص 599، 266.

[13]انظر: موسوعة وقاموس ميلر-كين للطب والتمريض والصحة المتحالفة، الطبعة الخامسة، 1992.

كذلك: «1. تصنيف جنس الشخص إلى ذكر أو أنثى أو غامض 2 .(ambivalent). الجنس المحدد للشخص» وفقاً لقاموس موسي الطبي والتمريضي والصحة المتحالفة، الطبعة الخامسة، 1998.

[14] انظر: قاموس أكاديميك برس للعلوم والتكنولوجيا، أكاديميك برس، 1992، ص 915.

[15] قاموس ويبستر الطبي المكتبي، ميريام-ويبستر إنك، الناشرون، سبرينغفيلد، ماساتشوستس، الولايات المتحدة، 1986.

كذلك، موسوعة موسي الطبية، 1985، تعرّف «الجندر» بأنه: «جنس الشخص المحدد».

والطبعة السابعة والعشرون من قاموس دورلاند الطبي المصور، 1988: «الجنس؛ الفئة التي يُعيَّن إليها الفرد على أساس الجنس».

وقاموس تابِر الطبي الموسوعي، الطبعة الخامسة عشرة، 1985، تحرير كلايتون ل. توماس، دكتور في الطب، ماجستير في الصحة العامة، مستشار في الإنجاب البشري، قسم علوم السكان، كلية هارفارد للصحة العامة: «جنس الفرد، أي ذكر أو أنثى».

[16] موسوعة وقاموس الطب والتمريض والصحة المتحالفة، المجلد الثاني، منشورات وايلي الطبية، 1986، ص 1189.

[17] انظر: موسوعة وقاموس الطب والتمريض والصحة المتحالفة، المجلد الثالث، ص 2585.

[18] قاموس هيريتيج الأمريكي للغة الإنجليزية (الطبعة الثالثة)، هوتون ميفلين: بوسطن، 1992، ص .754

[18] قاموس التراث الأمريكي للغة الإنجليزية (الطبعة الثالثة، Houghton Mifflin: بوسطن، 1992) ص 754.

[19] اقتباس من مقالة البروفيسور جون موني: مفهوم اضطراب هوية الجندر في الطفولة والمراهقة بعد 39 عاماً، بواسطة جون موني. نشرت في مجلة الجنس والعلاج الطبي، مجلد 20، رقم 3، خريف .1994

[20] بواسطة جون موني. نشرة جونز هوبكنز هوسب 253:96-364، 1955.

[21] نفسه، ص 245.

[22] مفهوم اضطراب الهوية الجندرية في مرحلة الطفولة والمراهقة بعد 39 عاماً، لجون موني. نُشر في Marital Therapy & Journal of Sex، المجلد 20، العدد 3، خريف 1994، ص 165. تُعتمد المجلة كمجلة الأكاديمية الأمريكية لعلماء الجنس السريريين. جون موني، دكتوراه، أستاذ علم النفس الطبي وأستاذ طب الأطفال الفخري، جامعة جونز هوبكنز ومستشفاها، بالتيمور، ماريلاند .21205

[23] فحص بعض المفاهيم الجنسية الأساسية: أدلة الخنوثة البشرية. Bull Johns Hopkins Hosp 97:310-319، 1955، ص 254.

[24] مفهوم اضطراب الهوية الجندرية في مرحلة الطفولة والمراهقة بعد 39 عاماً، لجون موني. نُشر في Marital Therapy & Journal of Sex، المجلد 20، العدد 3، خريف 1994، ص .165

[25] مفهوم اضطراب هوية الجندر في الطفولة والمراهقة بعد 39 عاماً، بواسطة جون موني. نشرت في مجلة الجنس والعلاج الطبي، مجلد 20، رقم 3، خريف 1994، ص 166.

[26] التحييد المفاهيمي للجندر وتجريم الجنس، بواسطة جون موني، أرشيف سلوك جنسي، مجلد 14، رقم 3، 1985، ص 282

[27] إيفلين هوكر تكتب: «... مجتمع المثليين والمثليات – الذين إنجازاتهم تساوي، إن لم تكن تفوق، إنجازاتي الخاصة. سرني كثيراً أن بحثي ودعوتي الطويلة لنظرة علمية على المثلية الجنسية لم تساهم فحسب في رفاهية الرجال المثليين والنساء المثليات، بل ساهمت أيضاً في رفاهية عائلاتهم الممتدة...».

تأملات في استكشاف دام 40 عاماً: نظرة علمية إلى المثلية الجنسية، American Psychologist، أبريل 1993، المجلد 48، العدد 4، ص 450–453.

[28] التحييد المفاهيمي للجندر وتجريم الجنس، لجون موني، Archives of Sexual Behavior، المجلد 14، العدد 3، 1985، ص 282.

[29] مساهمة في دراسة هوية الجندر، لستولر ر. ج. 1964. The International Journal of Psycho-Analysis، المجلد 45، ص 220–226.

[30] الجنس والهوية الجندرية: في تطور الذكورة والأنوثة، لستولر ر. ج.، Science House، نيويورك 1968، ص 29–30.

[31] في عام 1968، ظهر مصطلح «هوية الجندر» في نشرة مؤسسة إريكسون التعليمية على النحو التالي:

تغيير الجنس بالجراحة بدأ في جونز هوبكنز هذا العنوان في نيويورك بتاريخ 21 نوفمبر 1966 كان واحداً من العناوين العديدة التي أذهلت الجمهور الأمريكي. بدأت عيادة هوية الجندر في هذا المركز الطبي الكبير العمل بهدوء مع حالات المتحولين جنسياً وحالات ذات صلة من الخنوثة (hermaphroditism)

ومتلازمة كلاينفلتر. ساعدت مؤسسة إريكسون التعليمية (EEF) في دعم اللجنة، بالتعاون مع جون موني، دكتوراه، أستاذ مشارك في علم النفس الطبي وطب الأطفال، فضلاً عن فريق الجراحة في جونز هوبكنز. نشرة EEF، المجلد الأول، العدد الأول، الصفحة 1، ربيع 1968.

[32] الموسوعة البريطانية الجديدة، المجلد 5، الطبعة الخامسة عشرة، إنكوربوريتد للموسوعة البريطانية، 1987، ص 172.

[33] علم النفس والجندر، ندوة نبراسكا حول الدافعية، المجلد 1984، تحرير البروفيسور ثيو. ب. سونديريغر، ص 84.

[34] صراع الهوية الجنسية، لريتشارد غرين، نيويورك: بيسك بوكس، 1974، ص xv.

[35] «في أحشاء الوحش»: النسوية، أنظمة التطور، والتفسيرات التطورية، مقال لرسل غراي، نُشر في Feminism and Evolutionary Biology: Boundaries, Intersections, and Frontiers، تحرير باتريشيا أدير غواتي، تشابمان وهال، 1997، ص 404.

ويضيف رسل غراي: «بالنسبة لكثير من العلماء، شكّل هذا التقسيم تقدماً مهماً جداً في المعركة ضد التحديد البيولوجي، لأنه يحصر العوامل البيولوجية في مجال منفصل ويتركها حرة للإجابة على أسئلة الجندر على المستوى الاجتماعي. وبما أنه يُفترض غالباً أن 'البيولوجيا' ثابتة وغير قابلة للتغيير، بينما العوامل الاجتماعية مرنة إلى حد شبه لا نهائي، فإن تقسيم الجنس/الجندر يرتبط بالتركيز على الطارئية والمرونة في الجندر».

[36]التحييد المفاهيمي للجندر وتجريم الجنس، لجون موني، Archives of Sexual Behavior، المجلد 14، العدد 3، 1985، ص 284.

[37] مفهوم اضطراب الهوية الجندرية في مرحلة الطفولة والمراهقة بعد 39 عاماً، لجون موني.

نُشر في Marital Therapy & Journal of Sex، المجلد 20، العدد 3، خريف 1994، ص 167–168.

[38] في كتابها أدوار الجنس: الأسس البيولوجية والنفسية والاجتماعية، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 1977.

[39] النسوية الراديكالية مصطلح مستخدم في الأدبيات والخطاب النسوي، انظر على سبيل المثال استخدام هذا المصطلح في: روزماري تونغ، الفكر النسوي: مقدمة شاملة، Westview Press، 1989، الفصل الثالث: النسوية الراديكالية حول الإنجاب والأمومة، والفصل الرابع: النسوية الراديكالية حول الجندر والجنسانية، ص 71–139. كذلك يُستخدم مصطلح «النسوية المثلية» في: ليزا تاتل، موسوعة النسوية، Facts On File Publications، 1986، ص 180–181، حيث تقول: «الفرع من النسوية الراديكالية الذي لا يعتبر المثلية الجنسية مجرد تفضيل جنسي أو قضية حقوق مدنية، بل طريقة حياة كاملة تجمع بشكل فريد بين الشخصي والسياسي». [كما ورد في النص الأصلي] كما يُطبق هذا التصنيف في: قاموس كامبريدج للفلسفة، مطبعة جامعة كامبريدج، 1995، ص 263: «تعتقد النسويات الراديكاليات أن الأسباب الأساسية لاضطهاد النساء جنسية». ينسجم مع ذلك ما ورد في: موسوعة العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، Routledge، 1996، ص 297: «يأخذ المنظرون الراديكاليون الرأي بأن الجنسانية... هي سبب اضطهاد النساء». انظر أيضاً: سونيا أندرماهر وتيري لوفيل وكارول وولكويتز، معجم مصطلحات النظرية النسوية، 1997، ص 223: «كانت النسوية الراديكالية هي الأكثر ارتباطاً بظهور النسوية المثلية ونقد «الجنسانية المغايرة الإلزامية» (compulsory heterosexuality) ». انظر كذلك: قاموس الأيديولوجيات السياسية الحديثة، St. Martin's Press، نيويورك، 1987، ص 110–117.

[40] أفكار رئيسية في الفكر البشري، ص 276–279، تحرير كينيث ماكليش، إنجلترا، 1993.

[41] النسوية السوقية الحرة، ديفيد كونواي، نشرت أول مرة في أبريل 1998 بواسطة وحدة الصحة والرفاهية التابعة للمعهد البريطاني للأعمال (IBA Health and Welfare Unit).

[42] النظرية القانونية النسوية: استبدال «الشخص المعقول» بالنسوية غير المعقولة، بابيت فرانسيس، مجلة جمعية الأسرة الأسترالية، المجلد 18، العدد 2، أغسطس 1997.

[43] لوسيل دوبرمان (Lucile Duberman) في كتابها Gender and Sex in Society، Prager Publishers، 1975، ص 26–27، تعرّف الجنس (sex) بأنه:

«حالة اجتماعية مُسندة تشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الناس. يولد الذكور بأعضاء تناسلية ذكرية، والإناث بأعضاء تناسلية أنثوية. تحدد البيولوجيا الذكورة والأنوثة... ومثل الحالات المسندة الأخرى، يُكتسب الجنس عند الولادة وهو مستقل عن المهارة أو الجهد أو القدرة».

وتعرّف دور الجندر (gender role) بأنه:

«الأنماط السلوكية المكتسبة اجتماعياً التي تميّز الرجال عن النساء في مجتمع معين. الذكورة والأنوثة هما أدوار جندرية، تُكتسب طوال حياة الفرد من خلال التعلم، وأخذ الأدوار، والتقليد، والملاحظة، والتعليم المباشر. وهي تعتمد على المهارة والجهد والقدرة. يقرر المجتمع ما هو ذكوري وما هو أنثوي، ويقوم الفرد بتفسير هذه القرارات وتطبيقها على نفسه. إذن، الجندر سلوك مكتسب، يرتبط عادة بجنس الفرد، لكن حالة الجنس لا تحدد بالضرورة دور الجندر. ويعتمد درجة كفاءة الفرد في أداء دوره الجندري على مدى تنشئته الاجتماعية، ومدى سعيه للحصول على قبول المجتمع، ومدى تعزيز أدائه الجندري بالعقوبات الإيجابية».

وتلخص قائلة:

«الجنس حالة مُسندة عند الولادة، بينما دور الجندر الذي يُعتبر مناسباً لحالة جنس معينة هو دور مكتسب، تماماً كما تُكتسب جميع الأدوار الأخرى»

[44] المرجع: The Oxford Companion to Philosophy، صفحة 305 (مدخل متعلق بالجندر)، دار نشر أكسفورد يونيفرسيتي برس، 1995.

[45] الجنس والنوع: في تطور الذكورة والأنوثة، ستولر آر جي دار نشر ساينس هاوس، نيويورك، 1968.

[46] قاموس مصطلحات النظرية النسوية، جامعة وارويك، 1997، ص 102-104.

[47] كاتبة النسوية لين سيغال تكتب:

«كما رأينا، فإن رهاب المثلية الجنسية لا يُبقي الرجال جميعًا في الصف فحسب بينما يضطهد الرجال المثليين؛ بل إن احتقاره لل«أنوثة» في الرجال يعبر في الوقت ذاته عن احتقار للنساء. وكما تلاحظ غيل روبين: «قمع المكوّن المثلي في الجنسانية البشرية، وبالتالي اضطهاد المثليين، هو... نتاج النظام ذاته الذي تُضطهد النساء بقواعده وعلاقاته».

لين سيغال، Slow Motion: Changing Masculinities, Changing Men، دار نشر روتجرز يونيفرسيتي برس، 1990، ص 158.

[48] مشكلة الجندر: النسوية وتقويض الهوية، جوديث بتلر، نيويورك، روتليدج، 1990، ص 6-7.

[49] ستيفن ج. سميث في كتابه تفكير الجندر – Gender Thinking، دار نشر تمبل يونيفرسيتي برس، 1992، ص xxi، يكتب:

«اكتشفت أنه مع اليقظة للظلم الجنسي يأتي الفكر ذاته، وهو فكر قابل للتفكير حتى وإن بقي الإنسان غارقًا في مشاعره المألوفة: إذا كان جنسنا يُسيء إلينا، فلنقتلعه! أو بما أننا لا نستطيع، مهما بلغت جهود التربية، التخلص من الأنوثة أو الذكورة، فلنقضِ على الصور النمطية للشخصية والسلوك التي عُلّقت على

الجنس الجسدي، فهذه هي الدعائم الحقيقية للتمييز الجنسي. إذا استطعنا تغيير طريقة تربية أطفالنا — بالثقة في مرونتهم، أو في فرديتهم، أو في تشابههم الأساسي، أو في مزيج من هذه الصفات— فإننا نستطيع إلغاء الجندر». {تأكيد الكاتب}

[50] قد تنتقد مناقشات النسويات للهوية لإيلائها الكثير من الاهتمام للهوية الذاتية والجماعية، وليس كافياً للهوية كعملية اجتماعية. غالباً ما تكون الهوية الاجتماعية نتيجة عملية لا مركزية للتعرف على الفرد وتجميعه، بدلاً من فرض قوى اجتماعية غير شخصية. انظر معجم مصطلحات النظرية النسوية، جامعة وارويك 1997، ص 124

[51] الفكر النسوي، مقدمة شاملة، بواسطة روزماري تونغ، ويستفيو بريس 1989، ص 31.

[52] معجم مصطلحات النظرية النسوية، جامعة وارويك 1997، ص 102-104

[53] تعريف النساء: المؤسسات الاجتماعية والتقسيمات الجندرية، محرر بواسطة ليندا ماكداول وروزماري برينغل، بوليتي بريس، المملكة المتحدة 1992، ص 74، تكتب ديانا غيتينز "الإيديولوجيا في ولاية الأب مدمجة في مؤسساتنا الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية، في الواقع ، في اللغة التي نستخدمها، وكذلك تشجع ، تُقنع وتضغط على الناس لاتباع مسارات معينة. معظم هذه تقدم وتعرف في مصطلحات 'الأسرة'، والأسرة بدورها تُرى كحصن ثقافتنا."

[54] ألان ج. جونسون، في كتابه عقدة الجندر: فك عقدة تراثنا الأبوي، دار نشر جامعة تمبل، فيلادلفيا، 1997، يعرّف الولاية الأبوية (ص 61) بأنها: «الرجال يتصرفون بذكورة والنساء يتصرفون بأنوثة». يضيف "الأنوثة والذكورة ليست ما تبدوان. كأفكار ثقافية تشكل كيف نفكر في التكوين الاجتماعي الجندر، وبالتالي يلعبان دوراً رئيسياً في الحفاظ على الولاية الأبوية." يضيف "ما هي العقدة التي نريد فكها؟ في معنى واحد هي تعقيد الولاية الأبوية كنظام – الشجرة، من جذورها إلى أصغر غصن خارجي" (ص 232)، هذا يعني تفكيك الهويات الجندرية الميتافيزيقية كمكونات الولاية الأبوية.

[55] انظر أفكار رئيسية في الفكر البشري Key Ideas in Human Thought، ص 276-279، محرر بواسطة كينيث ماكليش، إنجلترا 1993.

[56] التفكير في الجنس: ملاحظات لنظرية راديكالية لسياسة الجنسانية، بواسطة غايل روبين.

[57] ألان ج. جونسون، في كتابه عقدة الجندر: فك عقدة تراثنا الأبوي، دار نشر جامعة تمبل، فيلادلفيا، 1997، يكتب أن:

«مؤسسة الزواج الأحادي مع الجنس الآخر (الزواج المتغاير الأحادي) مكّنت الرجال من السيطرة على أجساد النساء من خلال الحقوق الزوجية في الوصول الجنسي، ومن الحفاظ على تبعية النساء للرجال (عبر السيطرة على الأرض أو، في الآونة الأخيرة، السيطرة على دور «معيل الأسرة»، وضمان خط وراثة ذكوري واضح».

[58] موسوعة الجماليات Encyclopedia of Aesthetics، دار نشر أكسفورد يونيفرسيتي برس، 1998، المجلد 3، ص 284.

[59] سلسلة لونغمان في النظرية النسوية، 1981، ص 17

[60] صعود وسقوط المجلس الاستشاري للمساواة التعليمية للمرأة، جوي سيمونسون (مديرة تنفيذية لـ NACWEP، 1975-1982). المؤلفة متفاجئة بأن تقرير توصيات المجلس الاستشاري طلب «خدمات إضافية للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة» (حيث ذُكرت العمر، العرق، الإثنية، الطبقة أو الأصل الجغرافي، لكن ليس، بشكل مثير للاهتمام، ... التوجه الجنسي)؛ مما يعني ضمنيًا أن حرية التوجه الجنسي للنساء جزء من حقوقهن في المساواة الجندرية.

[61] مخاطر الأنوثة، مقالة بواسطة لوسي غيلبرت وبولا وبستر "يُخصص كل رضيع إلى إحدى الفئتين أو الأخرى على أساس شكل وحجم أعضائه التناسلية. بمجرد هذا التخصيص، نصبح ما تفرضه الثقافة المجتمعية بأن كل منا هو – مؤنث أو مذكر. رغم أن العديد يعتقدون أن الرجال والنساء تعبير طبيعي عن

مخطط جيني، فإن الجندر منتج للفكر البشري والثقافة، بناء اجتماعي يخلق "الطبيعة الحقيقية" لجميع الأفراد"

[62] المعاني الجنسية: البناء الثقافي للجندر والجنسانية، إس. بي. أورتنر ووايت هيد إتش.، كامبريدج، CA، 1981.

[63] قاموس نسوي، تعريف هوية الجندر، باندرا بريس 1985، ص 175

[64] قاموس نسوي، تعريف هوية الجندر، باندرا بريس 1985، ص 173-174

[65] الخارجون على الجندر: عن الرجال والنساء والباقي منا، كيت بورنشتاين، روتليدج، نيويورك، 1994، ص 52.

[66] صدرت عن أكاديمية نيويورك للعلوم، مارس/أبريل 1993، «الجنسين الخمسة: لماذا الذكر والأنثى غير كافيين»، ص 24.

(العنوان الأصلي للمقالة: " The Five Sexes: Why Male and Female Are Not Enough"

[67] إعادة إنتاج الأمومة، بيركلي، CA. بواسطة إن. تشودورو 1978.

[68] مجلة Girl About Town، مايو 1994، تكتب:

«إذن، ما الذي تحتاجينه رجلاً من أجله؟ الأطفال؟ فكّري في التلقيح الاصطناعي.»

[69] المغايرة الجنسية الإلزامية والوجود المثلي، خبز دامي وشعر: نثر مختارة، 1979-85، بواسطة أدريان ريتش، Co& NY. W.W. Norten ص 35.

[70] تعريف النساء: المؤسسات الاجتماعية والتقسيمات الجندرية Defining Women: Social Institutions and Gender Divisions، محرر بواسطة ليندا ماكداول وروزماري برينغل، بوليتي بريس، المملكة المتحدة 1992، ص 69. ديانا تدعم فرضيتها بأن الزواج ليس علاقة

مغايرة الجنس (heterosexual) عالميًا، مستندة إلى أن «بين شعب النوير (Nuer)، تتزوج النساء الكبيرات في السن من النساء الأصغر سنًا». كما تجادل (ص 71) بأن مفاهيم الأمومة والأمومة الجيدة متغيرة بشكل كبير، إذ في مكان ما في تاهيتي «تستطيع الفتاة أن تقرر طبيعة علاقتها بأطفالها، ولا يوجد معنى يُجبرها على 'الأمومة' بسبب إنجابها طفلاً».

[71] نفسه، ص 74.

[72] خارجون عن الجندر: عن الرجال والنساء وباقي الآخرين، بواسطة كيت بورنشتاين، روتليدج نيويورك، 1994. تكتب كيت بورنشتاين في ص 115 "النساء لا يمكن قمعهن إذا لم يكن هناك شيء اسمه "نساء." التخلص من الجندر هو المفتاح للتخلص من نظام ولاية الأب"

[73] «التهديد اللافندري» أصبح الآن 50% من أعضاء منظمة NOW مقالة بقلم جوليا دولين، صحيفة واشنطن تايمز، الطبعة الأسبوعية الوطنية، 3–9 مايو 1999. تشير المقالة إلى أن المنظمة الوطنية للمرأة (NOW) عقدت قمة لحقوق المثليات شارك فيها 900 امرأة مثلية. وذكرت رئيسة NOW باتريشيا آيرلاند أن «ربما نصف» أعضاء المنظمة البالغ عددهم 500,000 عضو هن مثليات. كما أفادت المقالة أن «السيدة آيرلاند، التي لديها زوج في فلوريدا لكنها تملك 'شريكة' أنثى في واشنطن دي سي، أخبرت مؤخرًا صحيفة واشنطن بليد أن NOW تضم أعضاء مثليات أكثر من أي منظمة أخرى لحقوق المثليين». اقتبست المقالة من إحدى العارضات قولها إن الرسالة وراء القمة هي: «ما نحاول إيصاله هو أن المثليات والمثليين والمتحولين جنسيًا موجودون في كل مكان». تبدو هذه الأجندة لـ NOW متناقضة تمامًا مع طرد المنظمة في عام 1970 لـ«ناشطات مثليات بارزات» بسبب مخاوف مؤسستها بيتي فريدان من ما أسمته «الخطر اللافندري» (lavender menace).

[74] قاموس كامبريدج للفلسفة، فلسفة نسوية، ص 262–264. مطبعة جامعة كامبريدج 1995.

[75] جدلية الجنس، شولاميث فايرستون، نيويورك، 1970. يُعد هذا الكتاب من الكلاسيكيات النسوية، وقد صنفته مجلة Ms ضمن القائمة الشهيرة للأعمال النسوية الكلاسيكية، وغالبًا ما يُدرج كقراءة إلزامية في برامج دراسات المرأة (Women's Studies).

[76] قاموس كامبريدج للفلسفة، فلسفة نسوية، مطبعة جامعة كامبريدج 1995. ص 263

[77] النسوية والفلسفة تحرير ماري فيترلينغ-براغين، فريدريك إليستون، وجين إنجلش، توتووا، نيوجيرسي: ليتل فيلد، آدامز آند كو.، 1977، ص 9

[78] أحد أكثر كتبهم اقتباسًا هو كتاب فريدريك إنجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، نيويورك: إنترناشونال ببليشرز، 1942. (هذه الطبعة هي إحدى الترجمات الإنجليزية الشائعة للكتاب الأصلي بالألمانية عام 1884، وتُستخدم كثيرًا في الأدبيات النسوية والماركسية.)

[79] السياسة الجنسية، كيت ميليت، نيويورك: أفون، 1971، ص 167. وفي ص 169، تتطابق أيديولوجيا القمع النسوي مع الرؤية الماركسية: «في خضوع الأنثى للذكر، رأى إنجلز (وماركس كذلك) النموذج التاريخي والمفاهيمي الأولي لكل أنظمة السلطة اللاحقة، ولكل العلاقات الاقتصادية الضارة، وللواقعة القمعية ذاتها».

[80] الجندر والثقافة والسلطة: نحو نظرية نقدية نسوية ما بعد حداثية نسوية، بن أغر، دار نشر بريغر، 1993، ص 95. يكتب المؤلف: «الإنجاب هو إنتاج سري يتطلبه الإنتاج لسيطرته على الإنجاب... هذا رؤية تحررية لأنها تُظهر أن الأنشطة «الإنجابية» فقط هي منتجة بحد ذاتها ويجب أن تُقدَّر قيمتها، مطالبة بحصتها من السلطة الاجتماعية والاقتصادية».

[81] تحرير المرأة: دراسة في السلطة الأبوية والرأسمالية، روبيرتا هاميلتون، دار نشر جورج ألن آند أنوين المحدودة، 1978، ص 86. تكتب روبيرتا: «بالنسبة للنسوية الراديكالية، التمييز الجنسي (وسياق جذوره في البيولوجيا البشرية) وليس الرأسمالية، هو العدو الرئيسي للمرأة».

[82] نظرية نسوية، موسوعة العلوم الاجتماعية، الطبعة الثانية، روتليدج، 1996، ص 296-297.

انظر أيضًا: نظرية نسوية: من الهامش إلى المركز، بيل هوكس، 1984.

[83] من أجل خيرها الخاص، باربرا إيهرنرايخ وديردري إنغليش، غاردن سيتي، نيوجيرسي: أنكور برس، 1978، ص 5.

[84] أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، فريدريك إنجلز، نيويورك: إنترناشونال ببليشرز، 1942، ص 58.

[85] كتاب فريدريك إنجلز : أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، نيويورك: الناشرون الدوليون، 1942 ص 50.

[86] أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ص 66.

[87] إعادة البناء الاجتماعي للشخصية الأنثوية، سوندرا فاراغانيس، رومان آند ليتل فيلد للنشر، الطبعة الثانية، 1996، ص 72. تكتب المؤلفة:

«باستخدام أدوات الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الإنجاب، قد يتيح ذلك تحقيق "العائلة بلا عائلة" التي تحدث عنها غوار».

تشير إلى مسرحية كتبها جون غوار بعنوان **ماركو بولو يغني منفردًا** (Marco Polo Sings a Solo)، نيويورك: دراماتيستس بلاي سيرفيس، 1977، حيث يقرر شاب غير متأكد من جنسه الخضوع لعملية تغيير الجنس، ويودع حيواناته المنوية في بنك الحيوانات المنوية. بعد نجاح العملية، يرتب (الآن هي) سحبًا من البنك ليتم تلقيحها بحيواناته المنوية الخاصة.

هذا الفعل النهائي لـ«الفردانية» يمكّنها هي التي تحولت (التي كانت سابقًا هو) من أن تكون أمًا وأبًا لطفلها في الوقت ذاته.

[88] أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ص 67.

[89] لا تزال متزوجة بعد كل هذه السنوات، مقالة منشورة في الملتقى النسوي Sojourner: The Women's Forum، سبتمبر 1990، ص 14.

[90] الأهم من كل شيء: إعادة التفكير في تكوين الأسرة، لين سيغال، في:

(What’s to Be Done About the Family?)،

بنجوين بوكس وجمعية الاشتراكيين، 1980، ص 18.

[91] عقدة الجندر: فك عقدة تراثنا الأبوي، ألان ج. جونسون، دار نشر جامعة تمبل، فيلادلفيا، 1997. يؤكد المؤلف هذه النظرية:

«بعبارة أخرى، تاريخيًا، تم اضطهاد النساء أساسًا من خلال سيطرة الرجال على عمل النساء وأجسادهن – جنسيتهن وقدرتهن الإنجابية – خاصة داخل الأسر. تم استيلاء الرجال على السلع التي تنتجها النساء؛ تم بيع النساء وشراؤهن في ترتيبات الزواج بين الرجال؛ وسيطرة الرجال على سلوكياتهن الجنسية وعلى الأطفال الذين يلدنهم كانت مكونًا أساسيًا في الزواج الأبوي».

[92] جدلية الجنس، شولاميث فايرستون، نيويورك، بانتام بوكس، 1972، ص 10-11.

[93] جدلية الجنس، ص 4.

[94] جدلية الجنس، ص 8-10

[95] جدلية الجنس، ص 59

[96] كلاهما مقتبس من كريستينا هوف سومرز، من سرق النسوية؟، نيويورك: سايمون آند شوستر، 1994، ص 256 وص 258.

[97] النساء والحكومة: طرق جديدة نحو السلطة السياسية، ميم كيلبر، وستبورت، كونيتيكت: بريغر، 1994، ص 33.

[98] الهوية الجندرية: حيث تلتقي الطبيعة والتربية، ماري سواريز هام، مقالة منشورة في الأسرة التقليدية في خطر، مجموعة مقالات حول قضايا الأسرة الدولية، نشر اتحاد العائلات الدولية (United Families International) ، الطبعة الثالثة، 1996، ص 134

[99] نظرية القانون النسوية: استبدال «الشخص المعقول» بالنسوية غير المعقولة، بابيت فرانسيس، مجلة جمعية الأسرة الأسترالية، المجلد 18، العدد 2، أغسطس 1997، ص 35.

[100] انظر نظرية القانون النسوية: استبدال «الشخص المعقول» بالنسوية غير المعقولة، بابيت فرانسيس، مجلة جمعية الأسرة الأسترالية، المجلد 18، العدد 2، أغسطس 1997.

[101] قمة المثليات تدعو إلى نوع جديد من النشاط المثلي، خدمة الأنباء المحافظة، إن ديث، بقلم جستن توريس، 27 أبريل 1999. يكتب توريس أن قمة حقوق المثليات – التي رعته المنظمة الوطنية للمرأة (NOW) بالتعاون مع أكثر من 100 مجموعة، وعُقدت على بعد أمتار قليلة من الكابيتول – تم تسويقها ك«جلسة استراتيجية نسوية للمثليات وحلفائهن».

يضيف الكاتب:

«أورفاشي فايد، مؤلفة كتاب Virtual Equality ومديرة السياسات في الفرقة الوطنية للمهمة المثلية والمثليات (NGLTF)، ذكّرت الحاضرين بأن «العرق والعمر والجندر والجنس والقدرة أو الإعاقات الأخرى مترابطة جميعها»، ودعت الناشطين إلى السعي نحو «أجندة اجتماعية واسعة للعدالة الاقتصادية والحرية الجنسية»، قائلة إن «سياسة الهوية الواحدة تشكل عقبة أمام التغيير الاجتماعي الراديكالي (الجذري) الحقيقي... يجب أن ندفع نحو فتح حدود الجندر».

أما غريثه كاميماير – مرشحة الكونغرس غير الناجحة في 1998 – فقد قالت للمؤتمر: «يجب أن نواصل تقديم النماذج حتى تتغير الافتراضات – بحيث عندما تتحدث امرأة إلى شخص ما، لا تقول «زوج» بل تقول «شريك»».

<

http://www.conservativenews.org/InDepth>

آخر زيارة: 29 أبريل 1999

[102]العدالة والجندر والأسرة، سوزان مولر أوكين، نيويورك: بيسيك بوكس، 1989، ص 170.

[103] التحييد المفاهيمي للجندر وتجريم الجنس، جون موني، أرشيف السلوك الجنسي، المجلد 14، العدد 3، 1985، ص 287.

[104] من يحتاج [الجنس] عندما يمكنه الحصول على [الجندر]؟ خطابات متعارضة حول الجندر في بكين** نشرت في *Feminist Review*، العدد 55، ربيع 1997، بقلم سالي بادن وآن ماري غوتز، اللتان كتبتا في الصفحة 12:

"في جزء من الأمر، يعكس الاهتمام المتزايد بهذه المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة ضعفها النسبي على المستوى الوطني؛ فقد تحولت المنابر الدولية إلى ساحات تتيح لها «القفز فوق» حدود السيادة الوطنية، لتقديم رؤى لتحرر المرأة قد لا تقبلها الحكومات الوطنية، ولا تجد لها دعماً كافياً داخلياً، حتى من بين النساء أنفسهن. ونتيجة لذلك، توجد درجة عالية من التقارب الخطابي بين المنظمات غير الحكومية والجهات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة في قضايا مثل حقوق المرأة أو معنى «الجندر»، مما يترك أحياناً الدول الفردية في حيرة أو في الظلام. ويبدو أن ذلك قد أجج شكوكاً محافظة بوجود مؤامرة من أقلية من النساء غير الممثلات في هذه المنظمات غير الحكومية تهدف إلى تقويض السيادة الوطنية والتَّحديد الذاتي الثقافي."

[105] 'المؤتمرات السرية للأمم المتحدة' الدكتورة رشا عمر الدسوقي أستاذة جامعة كاليفورنيا، تكتب في مقالتها ، مجلة المجتمع، (عدد 1343) 3/23 – 4/5 /1999 (السنة 30) ؛ "ما يدور في بعض المؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة وتدعمها يثير تساؤلات عديدة دون ان يدري الكثير.. ما المقصود

بمؤتمرات حماية المرأة.. الثقافة الجنسية.. الصحة الإنجابية؟ و غيرها من الشعارات التي لا تعدو في الواقع كونها 'شفرات' لمخططات خبيثة ترمي الى إشاعة الإباحية والشذوذ، واقتلاع جذور الأسرة، فلا أمومة ولا أنوثة، بل ولا رجولة، وإنما إباحية بهيمية. فكلمة أب و زوج يجب أن تختفي من القاموس، لأنها تمثل السجن للمرأة وكلمة زواج يجب أن تختفي لأنها تمثل اغتصابا ليصبح الناس في الكون يهيمون على وجوههم يتعايشون كالبهائم وفق أي طريق من الطرق الشيطانية، المهم ألا يكون هناك ارتباط وفق الطرق المشروعة والفطرية. مضيفة "ماذا تقول الأوراق؟ وما المنظمات المشبوهة التي تقف وراءها؟ وما قصة الحركة 'النسوية النوعية' الأمريكية وما مخططها لاقتلاع جذور الأسرة؟"

[106] قيم غربية مرفوضة، د. محمد الركن، أستاذ كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلة المستقبل الإسلامي، أبريل 1999. العدد 92. يؤكد د. الركن أن:

"ومن المسائل الجديدة المستحدثة التي تحاول بعض المنظمات والحكومات الغربية فرضها، وإلزام شعوب العالم الأخرى بوجهة نظرهم فيها، مسألة تعريف الجنس والأسرة. ومما حداني للحديث حول هذا الموضوع، ما شاهدته في المستندات الرسمية، فقد تمت ترجمة الجنس الغربي إلى مصطلح (Gender) باللغة الإنجليزية، وهي تنم عن عدم إلمام بما يسعى إليه الغربيون في فرض ثقافتهم على الآخرين.

فلفظة الجندر لا تتطابق تمامًا مع لفظة (sex) أو (جنس)، بل إن لها أبعادًا خطيرة قلما نتنبه إليها، والموسوعة البريطانية تعرف 'الجندر' بأنه: (تقبل المرء لذاته، وتعريفه لنفسه كشيء متميز عن جنسه البيولوجي الحقيقي)، فهناك من الأشخاص من يرون أنه لا صلة بين الجنس والجندر، إذ أن ملامح الإنسان البيولوجية الخارجية الجنسية مختلفة عن الإحساس الشخصي الداخلي لذاته أو 'للجندر'.

بعبارة أخرى أكثر تبسيطا فإن 'الجندر' بعبارتهم تنصرف الى غير الذكر والأنثى كجنسين فقط، ونحن لا نعرف أو نقر في ديننا وثقافتنا إلا بهما. ف 'الجندر' تشمل الشاذين جنسياً من سحاقيات ولوطيين ومتحولي الجنس، إذ ترتبط بتعريف المرء لذاته وهويته وليس بجنسه البيولوجي ومن هنا تأتي خطورة المسألة.

لذلك نرى في المؤتمرات الدولية تسابقاً محموماً بين المنظومات الغربية، و خصوصا الأوروبية لفرض لفظ 'الجندر' بدلاً لفظة 'Sex' 'الجنس' التي تنصرف إلى الذكر والأنثى فقط، وذلك عند الحديث عن حقوق الإنسان أو محاربة التمييز ضد الإنسان أو تجريم أفعال قد ترتكب ضد الإنسان."

[107] الأمر يتطلب الأمم المتحدة «It Takes a U.N.» ، مقال الافتتاحية لهيئة التحرير في صحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ 10 فبراير 1999، كان افتتاحية غير موقعة من هيئة التحرير في الجريدة. الافتتاحية تبدأ بالإشارة إلى كتاب هيلاري كلينتون «It Takes a Village»، مع إعادة صياغة ساخرة: «يبدو أن الأمر يتطلب أكثر من قرية. إذا كان علينا أن نصدّق السيدة الأولى وأصدقاءها في لاهاي...»

[108] ففي الجلسة الختامية للدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة في نيويورك (1–19 مارس 1999) ، والتي كانت الاجتماع التحضيري النهائي (PrepCom) للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قالت الأمينة العامة غيرترود مونغيلا لممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية: «لقد بدأت ثورة ولا رجعة عنها». وأضافت أن المناقشات كشفت عن المسافة الطويلة المتبقية، قائلة: «الحقيقة أننا بحاجة إلى ثورة كاملة».

نشرة صحفية: Women on the Move #8. نشرتها الأمم المتحدة (العدد الثامن من Women on the Move، وزّعته أمانة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة).

لاحظ أن ثورة «الجندر» تتزامن مع دخول «التوجه الجنسي» (sexual orientation) في المسودة الأولى لوثيقة مؤتمر دولي.

[109] التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها، المراجعة العاشرة، المجلد الأول، منظمة الصحة العالمية، جنيف 1992، ص 365–368.

[110]التصنيف الدولي للأمراض لمنظمة الصحة العالمية، التنقيح التاسع – التعديل السريري، ICD-9-CM، الطبعة الأولى 1978، المجلد 1، ص 228. والمجلد 2، ص 336. القائمة الجدولية:

[302 الانحرافات والاضطرابات الجنسية، 302 اضطراب صراع مثلي، سحاق]

[302 Sexual deviations and disorders, 302 Homosexual conflict disorder, Lesbianism]

ويُقدم التصنيف نفسه في الطبعة الرابعة ICD-9-CM، 1991، المجلد 1، ص 228: [302 الانحرافات والاضطرابات الجنسية: 302.0 مثلية غير توافقية مع الذات: سحاق غير توافقي مع الذات، اضطراب صراع مثلي]

[302 Sexual deviations and disorders: 302.0 Ego-dystonic homosexuality: Ego-dystonic lesbianism, Homosexual conflict disorder].

[111] التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها، التعديل العاشر ، المجلد الأول، منظمة الصحة العالمية، جنيف 1992، ص 367.

[112] في 31 مارس 1994 اعتمدت لجنة حقوق الإنسان رأيها في البلاغ رقم 1992/488 (CCPR/C/50/D/488/1992)، بموجب المادة 5، الفقرة 4، من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[113] الرمز الرسمي للوثيقة الرئيسية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة التحفظات والبيانات التفسيرية بشأن مؤتمر بكين. (A/CONF.177/20)

(في سياق وثيقة A/CONF.177/20 (التقرير الرسمي لمؤتمر بكين 1995)، يأتي البيان التفسيري الذي قدمته إسرائيل كجزء من تحفظاتها وتصريحاتها الرسمية على الإعلان والمنهاج العملي للمؤتمر. البيان

يستند إلى قرار لجنة حقوق الإنسان في قضية Toonen ضد أستراليا (1994، CCPR/C/50/D/488/1992) ، الذي فسّر حظر التمييز بناء على «وضع آخر» في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 26) ليشمل التوجه الجنسي، ليطالب إسرائيل بإدراجه ضمن العوائق التي تواجهها النساء.)

استندت إسرائيل إلى قضية Toonen ضد أستراليا لتبرير موقفها مطالبة بأن: «يُشار صراحة إلى العوائق الخاصة التي تواجهها النساء بسبب توجههن الجنسي. ومع ذلك، في ضوء التفسير المعطى لكلمات «وضع آخر» من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال، فإننا نفسر كلمات «وضع آخر» لتشمل التوجه الجنسي».

كما أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة مشغولة حالياً بتيار «الجندر» (mainstreaming this gender perspective). وإحدى ملاحظاتها الأخيرة تعكس – إن لم تكن أكثر – أقصى درجات الفلسفة النسوية الراديكالية.

فقد أملت اللجنة على حكومة قيرغيزستان أن تشرّع المثلية النسائية و«تقضي على الصور النمطية التقليدية لأدوار الرجال والنساء».

ويجب ربط قلق اللجنة من «انتشار الثقافة الأبوية والتأكيد المستمر على الأدوار التقليدية للمرأة كأمهات وزوجات فقط» بتوصيتها بأن «تُعاد صياغة المثلية النسائية كتوجه جنسي وتُلغى العقوبات على ممارستها».

يبدو أن اللجنة تسعى إلى إعادة هيكلة الإنسانية. فإذا اعتبرت أن «استمرار الثقافة الأبوية القوية التي تؤكد الأدوار التقليدية للنساء والرجال» في قيرغيزستان «عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية»، وأوصت بإعادة صياغة المثلية النسائية كتوجه جنسي، فإن إعادة بناء الثقافة الإنسانية والقيم الدينية قد أصبحت جوهر إيديولوجيا الجندر هذه.

ملاحظات ختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة: قيرغيزستان27 يناير 1999،

CEDAW/C/1999/I/L.1/Add.3

CEDAW/C/1999/I/L.1/Add.3 ،27/01/99

أعلاه الرمز الرسمي في الوثائق الأممية للوثيقة الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (Committee on the Elimination of Discrimination Against Women - CEDAW) ، وتحديداً: تاريخ اعتماد الملاحظات الختامية (27 يناير 1999). - الدورة أو السنة 1999، الجلسة الأولى. الوثيقة الأولى في سلسلة الملاحظات الختامية لهذه الدورة. - Add.3: الإضافة الثالثة، وهي الملاحظات الختامية الخاصة بقيرغيزستان (Kyrgyzstan). هذه الوثيقة هي الملاحظات الختامية (Concluding Observations) للجنة CEDAW بشأن تقرير قيرغيزستان، وتتضمن التوصيات المذكورة في الحاشية (تشريع المثلية النسائية، إلغاء العقوبات عليها، إعادة صياغتها كتوجه جنسي، والقضاء على الصور النمطية التقليدية لأدوار الرجال والنساء).

[114] أوردت لجنة حقوق الإنسان هذه الاستنتاجات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في: وثيقة الأمم المتحدة A/37/40، الملحق XIV، الفقرات 18–24.

[115] هادلي آركس، أستاذ الفقه في كلية أمهرست، من أبرز أكاديميي الفقه الأمريكيين الذين لم يكن ليتصوروا ذلك يوماً. في مقالته «تقرير من مكان غريب»، المنشورة في مجلة Crisis، مارس 1999، ص 11، يتأمل البروفيسور آركس تصريح المفوضة السامية ماري روبنسون، فيقول: «لكن ببصيرة نافذة، لاحظت أن العالم قد تغير — أنه أصبح «أكثر تعقيداً». هذا التعقيد يتيح لنا الآن رؤية حقوق يتيح لنا الآن رؤية حقوق لم تُطعن فيها عام 1948، بما في ذلك الحق في عدم التعرض لـ«التمييز على أساس الجندر أو على أساس التوجه الجنسي». أي شخص يمتلك قدرات استنتاج عادية يمكنه أن يرى، دون عناء، إلى أين يتجه هذا المشروع».

[116] ماري روبنسون، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: وثيقة حية، (تصريح السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في الندوة حول حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جامعة الأمم المتحدة، طوكيو، اليابان، 27 يناير 1998). (آخر زيارة 22 مارس 1999)

http://www.unhchr.ch/html/menu2/3/e/980127.htm

وأعلنت عضوة في لجنة حقوق الإنسان، إليزابيث إيفات، أن «عدم التسامح مع المثلية الجنسية حالة واضحة من التمييز واللامساواة. إنها تقع بوضوح ضمن نطاق حماية حقوق الإنسان ولا ينبغي أن تكون محل نقاش أو جدل».

نشرة صحفية NG0/307 Pl/1080، مؤتمر المنظمات غير الحكومية/إدارة الإعلام يناقش عالمية حقوق الإنسان في سياق الثقافات المتنوعة، مؤتمر إدارة الإعلام/المنظمات غير الحكومية السنوي – نشرة صحفية NG0/307 جلسة مسائية 14 PI080 سبتمبر 1998 بالإجماع والتعاون (آخر زيارة 22 مارس 1999)

http://www.un.org/News/Press/docs/1998/19980914.ngo307.htm

l

[117] انظر النص أدناه المرافق للهامش 130.

[118] انظر الملحق 3 بشأن مصطلح «النشاط الجنسي» في منهاج العمل لمؤتمر القاهرة، والجدل الذي دار فبراير 1999 خلال منتدى الشباب في لاهاي بشأن ICPD+5 حول استخدام مصطلح «التوجه الجنسي».

[119] هادلي آركس، أستاذ الفقه في كلية أمهرست، ناقش هذه الفكرة قائلاً: «في تجريدها، يمكن أن تشمل صيغة «التوجه الجنسي» حتى البهيمية، والعلاقات الجنسية مع الحيوانات». محاضرة البروفيسور

آركس: الأسرة والقوانين، ملاحظات في منتدى سياسة الأسرة العالمي، جامعة بريغهام يونغ، 15 يناير 1999.

[120] تجيب د. إليزابيث موبرلي على هذا السؤال في مقالتها النقدية: «المثلية الجنسية والحقيقة»، مجلة First Things، العدد 71، مارس 1997، ص 30-33:

«في أوائل السبعينيات، قام ناشطو المثلية بمظاهرات تعطيلية في الاجتماعات المهنية، مما مارس ضغطاً كبيراً على الأطباء النفسيين لإزالة تصنيف المثلية الجنسية من تصنيفاتهم كاضطراب قابل للعلاج النفسي. في عام 1973، صوت مجلس الجمعية الأمريكية للطب النفسي على تغيير تصنيف المثلية في دليله التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية. احتج الأعضاء المتخصصون في علاج المثليين على قرار المجلس، لكن قبل الاستفتاء العام مباشرة، صدر خطاب باسم المجلس يحث الأعضاء على عدم نقض القرار. تبيّن لاحقاً — بعد التصويت — أن الخطاب كتبه وموّله المهمة الوطنية للمثليين، وأيد الاستفتاء قرار المجلس بإعادة التصنيف. لم يكن قرار 1973 مبنياً على تقدم علمي أو طبي، بل نتج عن ضغط ناشطي المثلية الناجح، وتم تجاهل كمية كبيرة من البيانات النفسية حول المثلية على أنها لم تعد ذات صلة».

تضيف د. موبرلي: «مكان جيد لتمييز البحث الجيد عن المدفوع سياسياً هو كتاب جيفري ساتينوفر المثلية الجنسية وسياسة الحقيقة. يميز ساتينوفر بحكمة بين موقفه من سياسة المثلية وبين موقفه من المثليين أنفسهم الذين يحتاجون إلى الرحمة في آلامهم العاطفية ووحدتهم. أما في السياسة المثلية فيراها «تجاهلاً للآخرين وتجاهلاً للحقيقة». ويؤكد أن «النشاط المثلي غالباً ما يتبع مبدأ أن الغايات المرغوبة تبرر كل الوسائل»، حتى أن الاختلاف الجاد مع مطالب وتكتيكات الناشطين يُرفض ك«رهاب المثلية»».

(آخر زيارة 15 مايو 1999).متاح أيضاً على الويب: <

http://www.firstthings.com/ftissues/ft9703/moberly.html

<

[121] النزاع حول إزالة تصنيف المثلية الجنسية كمرض لم ينته بعد. فالجمعية الطبية الأمريكية لا تزال تصنفها كمرض في التصنيف الدولي للأمراض الخاص بها لعام 1998، المجلد الثاني، ص 166.

[122] أعدت بواسطة جين فيرناند-لوران بدعوة من الأمين العام وقدمت إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها 1988. الاقتباسات مستمدة من موسوعة حقوق الإنسان، الطبعة الثانية، صدرت بالتعاون مع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان، كمساهمة في عقد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 1995-2005، ص 1344-1349.

[123] بشأن حرية التوجه الجنسي والتعبير عنه طالما أن الفعل الجنسي يتم بين بالغين راضيين ويُمارس في خصوصية. هل يُفترض بنا أن نقبل أو نتسامح أو نعترف بعلاقات جنسية بين الأب وابنته، أو الأم وابنها، أو الأخ وأخيه، أو الأخ وأخته، إذا كان الطرفان بالغين راضيين والأفعال تُمارس خلف أبواب مغلقة؟

إذا كانت الإجابة لا، فلماذا لا؟ مع الأخذ في الاعتبار التعريف (دراسة مفوضة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى الخيار الأخير. الدراسة المعنونة «المشكلات القانونية والاجتماعية للأقليات الجنسية») ، فإن الإجابة نظرياً يجب أن تكون نعم. هذا يدل فقط على أن الإرشادات الأخلاقية والقيم الأخلاقية يجب أن توجد لتوجيه وحماية هذا العامل المهم جداً في الحياة الشخصية والاجتماعية.

[124] الاقتباس من : الجندر والصحة: ورقة فنية، WHO/FRH/WHD/98.16، توزيع عام، بالإنجليزية فقط. منشور رسمي لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، 1998، ص 47.

[125] الجندر والصحة: ورقة فنية، WHO/FRH/WHD/98.16، توزيع عام، بالإنجليزية فقط. منشور رسمي لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، 1998، ص 5.

[126] الجندر والصحة: ص 9

[127] الفكر النسوي مدمج بقوة في التقرير، كما في العبارات التالية:

«تعمل جميع المجتمعات وفق مجموعة من المعتقدات الأخلاقية حول طبيعة النساء والرجال، وأغراض النشاط الجنسي، ومعنى الأبوة أو الحياة الأسرية. ونتيجة لذلك، تجد الكثير من النساء أنفسهن محاصرات في شبكات معقدة من الواجبات والالتزامات التي قد تحد بشدة من قدرتهن على اتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بمستقبلهن». أو «تقييد قدرتهن على اتخاذ خيارات مستنيرة تماماً بشأن الممارسات الجنسية أو بشأن السيطرة على الخصوبة».

ص 35. الجندر والصحة ورقة فنية منشور رسمي لمنظمة الصحة العالمية

[128] الجندر والصحة ورقة فنية منشور رسمي لمنظمة الصحة العالمية : ص 10-11

[129] الجندر والصحة ص 12-13

[130] الجندر والصحة ص 21-31

[131] غارسيا-مورينو، سي. (1996) عرض عن صحة النساء والتنمية، تقرير الاجتماع الثاني للأطراف المهتمة، 17-18 يونيو 1996 (ورقة غير منشورة متوفرة عند الطلب من صحة النساء والتنمية، منظمة الصحة العالمية جنيف)، مقتبس في ص 25 في الصحة والجندر.

[132] الجندر والصحة ص 32

[133] الورقة الفنية الجندر والصحة لمنظمة الصحة العالمية اعتمدت بشكل رئيسي على الأدبيات النسوية ومصادر دراسات حقوق المثليين كما يظهر بوضوح قائمة المراجع للورقة، انظر ص 63 و73. أمثلة على ذلك: البناء الثقافي للجنسانية، محرر بواسطة بات كابلان ، نشرات تافيستوك 1987؛ الحركة البطيئة في تغيير الذكورة، تغيير الرجال، لين سيغال، روتجرز يونيفرسيتي بريس 1990. اقتباسات توضيحية من هذين الكتابين مقدمة في الملحق 4.

The Cultural Construction of Sexuality -، تحرير بات كابلان، منشورات تافيستوك 1987 .

Slow Motion: Changing Masculinities, Changing Men -، لين سيغال، مطبعة جامعة روتجرز 1990 .

أمثلة توضيحية من اقتباسات هذين الكتابين واردة في الملحق 4.

[134] احذروا محاولات فرض قيم غربية غير مقبولة، د. محمد الركن، أستاذ كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة النشر: جريدة الإمارات، العدد 7176، 11 يناير 1999. يلاحظ د. الركن

"قضايا النساء، وكل ما يتعلق بها ابتداءً من العمل، والعلاقة مع الرجل، وتربية الأطفال، والدور المناسب في المجتمع، يُنظر إليها من خلال هذه المؤتمرات الدولية من وجهة نظر غربية وتحليل مستمد من جامعاتهم ومراكز بحوثهم، والتي ليس لها روابط سوى بالثقافة الغربية، جاهلة أو متجاهلة أصول الثقافات الأخرى ومفاهيمها. وهذا هو الحال أيضاً مع قضايا التنمية والسكان وحقوق الإنسان وغيرها من المشكلات المرتبطة بالعلوم الأنثروبولوجية والاجتماعية التي تسمح، بل توفر أساساً، للتنويع والتنوع والاختلاف في الآراء والنظريات تجاهها، خلافاً للعلوم الطبيعية المجردة."

(ملاحظة: لم أتمكن من الوصول إلى النص الأصلي العربي للمقالة، لذا اضطررت إلى ترجمة الفقرة من النص الإنجليزي الوارد في أطروحتي لعام 1999.)

[135] مفاهيم الجندر في تخطيط التنمية، النهج الأساسي، كتيب بواسطة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب لتقدم النساء (INSTRAW)، مطبوع في INSTRAW يوليو 1995. ص 7

[136] الاقتباس من دراسة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة INSTRAW، ص 30-31.

[137] الاقتباس من دراسة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة INSTRAW، ص 32:

«إن علاقات الجندر دينامية. فهي لا تتطور بوتيرة محددة ولا في اتجاه موحد».

والهدف من استراتيجية الجندر هو «إحداث تغيير إيجابي، والتقدم نحو زمن يُنظر فيه إلى كتيبات مثل هذه على أنها متخلفة عن العصر، لأن جميع الناس سيكونون لديهم الفرصة ليصبحوا ليس ما تقرره المجتمع أو قطاع منه أنه يجب أن يكونوا، بل النساء والرجال الذين يختارون أن يكونوا».

[138] مفاهيم الجندر الاقتباس من دراسة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة INSTRAW، ص 11

[139] من دراسة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة ص 18

[140] من دراسة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة ، ص:26-27

[141] الدراسة اعلاه ص 26-28

[142] من دراسة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة ص 27

[143] عقدت الطاولة المستديرة في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 1996 في مركز هاريسون للمؤتمرات في غلين كوف، نيويورك. انظر ملخص الإجراءات والتوصيات.

[144] انظر ملخص إجراءات الطاولة المستديرة، ص 1.

[145] تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة 5-13 سبتمبر 1994، الوثيقة A/CONF.171/13

[146] المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الأمم المتحدة، بكين، الصين، 4-15 سبتمبر 1995 الوثيقة:

A/CONF.177/20

[147] النص لهذه الفقرات موجود في الملحق 5.

[148] الطاولة المستديرة، ص 17-18.

انظر أيضاً تقرير مقرر المؤتمر إلى مؤتمر الحماية الدولية لحقوق الإنجاب، الذي رعته مشتركاً برنامج المرأة والقانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة أمريكان ومشروع المرأة في القانون التابع لمجموعة القانون الدولي لحقوق الإنسان. يبني التقرير على نفس المصادر التي اعتمدتها الطاولة المستديرة، مؤكداً أن «الاضطهاد والانتهاكات تؤثر على حقوق الصحة الإنجابية والجنسية وحريات المثليات والمزدوجي التوجه والمثليين الجنسيين. وخاصة أن أحد المبادئ الأساسية لهذا المؤتمر هو تحويل مفهوم صحة المرأة من سياق المرأة كرحم واحتياجات مرضية إلى سياق الرفاهية الشاملة الكلية». ص 1410.

المصدر: 44 Am. U. L. Rev. 1389.

من اللافت للنظر أن مفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية صُممت لتحقيق غرضين: إنشاء حق إنساني في الإجهاض والتوجه الجنسي. ولا يتجلى ذلك أكثر من في تصريح ممثل جنوب أفريقيا (التحفظات، الفقرة 28) بشأن منهاج العمل لمؤتمر المرأة في بكين:

«تفسر الوفد الجنوب أفريقي الفقرة 96، التي تنص على: «تشمل حقوق المرأة الإنسانية حقها في السيطرة على أمور تتعلق بجنسانيتها، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والقرار بحرية ومسؤولية فيها دون إكراه أو تمييز أو عنف»، على أنها تشمل الحق في الحرية من الإكراه والتمييز والعنف على أساس

التوجه الجنسي. يريد الوفد الجنوب أفريقي أن يوضح بشدة أنه لا يريد أن يرتبط بأي شكل من أشكال التمييز».

A/CONF.177/20، التحفظات والبيانات التفسيرية بشأن بكين

[149] مائدة مستديرة مائدة مستديرة لمعاهدات حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لصحة المرأة، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها. ملخص الإجراءات ص. 4

[150] المائدة المستديرة ص 8، توصية 3، 4.

[151] المائدة المستديرة، ص 13، مربع 2

[152] يجب ملاحظة أن الأمين العام كوفي أنان التزم بتيار منظور جندري رئيسي في جميع سياسات وبرامج الأمم المتحدة. انظر الرسالة مؤرخة 17 مارس 1997 من الأمين العام موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/51/825). أيضاً، وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) استنتاجات متفق عليها بشأن "تيار المنظورات الجندرية الرئيسي في جميع السياسات والبرامج في نظام الأمم المتحدة" في يوليو 1997. استخدمت وثيقة ECOSOC مصطلح 'الجندر' في 305 مكان مختلف لكنها لم تعرفه أبداً كبناء اجتماعي "في تباين مع تلك المحددة بيولوجياً". المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة الموضوعية لعام 1997 جنيف، 30 يونيو-25 يوليو 1997. (E/1997/66).

[153] أنتجت أمانة منتدى المنظمات غير الحكومية "وثيقة تحضيرية لمنتدى المنظمات غير الحكومية، القاهرة زائد خمسة المنتدى الدولي 6-7 فبراير 1999. مركز الكونغرس الهولندي" أقتبس منها النص التالي "تشمل الحقوق الجنسية حق النساء في السلامة الجسدية، المتعة، الحق في السيطرة واتخاذ قرارات

بشأن حياة المرء الجنسية...التعزيز الفعال لهذه الحقوق يشمل القوانين وتنفيذها الفعال الذي يمنع ويحظر العنف والتمييز من جميع الأنواع، بما في ذلك الانتهاكات القائمة على الجندر، العمر، الحالة الزوجية، التوجه الجنسي، الإعاقة، العمل الجنسي وحالة مرض فقدان المناعة البشرية HIV/AIDS أو حالة اللاجئ."ص 9-10.

[154] عُقد في لاهاي، هولندا بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA بين 6-7 فبراير 1999.

[155] الفصل 3: الحقوق: من الخطاب إلى الواقع – نظرة عامة

[156] في رسالة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، كتب السيد براين كيلي، من برنامج التنمية الدولية والموارد (IERD)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ليؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن «المثلية الجنسية غير مذكورة في برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية الدولي (ICPD)، وبالتالي ليس لها مكان في أي من النقاشات في أي من المنتديات المختلفة». كانت منظمة المؤتمر الإسلامي قد طلبت سابقاً من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يوضح سبب إدراج لغة تدعم المثلية الجنسية في تقرير منتدى الشباب في لاهاي بشأن ICPD+5. المصدر: OIC/AD-044/99

[157] مراجعة لمدة خمس سنوات للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية الدولي. يجب أن أوضح بأن ورقة التحضيرية المكونة من 83 صفحة الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت موسومة رسميا بـ «غير مخصصة للنشر أو الاقتباس».

[158] من يحتاج إلى [الجنس] عندما يمكنه الحصول على [الجندر]؟ خطابات متضاربة حول الجندر في بكين، لسالي بادن وآن ماري غوتز، منشور في Feminist Review، العدد 55 ربيع 1997، ص 3-25.

تؤكد المؤلفتان أن «الجندر»، الذي يُفهم على أنه البناء الاجتماعي للجنس، هو مفهوم أساسي للنسويات اللواتي يعملن على جبهة تقاطع السياسات والممارسات.

[159] في مقاله «العالم يشيخ» لجون مالون، المنشور في مجلة Inside The Vatican، آذار/مارس 1999، بشأن مؤتمر لاهاي القاهرة +5، ظهر العنوان الفرعي التالي: «بعض الأشخاص في منظومة الأمم المتحدة مصممون على فرض نظام عالمي جديد يسود فيه الفساد الجنسي لأعلى درجة – ولا يوجد فيه أطفال».

و «إن أجندة منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وكل هذه المؤتمرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، تهدف إلى جعل الإجهاض حقاً إنسانياً عالمياً – فضلاً عن كل فعل من أفعال الفساد الجنسي والفجور الجنسي – وكل هذه يجب أن تصبح حقوقاً إنسانية». ص 80-84.

[160] يكتب جون مالون، محرر مجلة Inside the Vatican، في مقاله «أجندة صندوق الأمم المتحدة للسكان الجنسية» المنشور في صحيفة The Oklahoman Daily، 13 أيار/مايو 1999.

[161] بعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثلو الدول الخمس والستين ببيانات عامة وتفسيرية أو أعربوا عن تحفظات بشأن إعلان بكين ومنهاج العمل، طالبين من أمانة المؤتمر تسجيلها في السجل الرسمي.

تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995، A/CONF.177/20.

[162] من يحتاج إلى [الجنس] عندما يمكنه الحصول على [الجندر]؟ خطابات متضاربة حول الجندر في بكين، لسالي بادن وآن ماري غوتز، منشور في Feminist Review، العدد 55 ربيع 1997، ص 11

[163] أجندة الجندر: إعادة تعريف المساواة، لديل أوليري، Vital Issues Press 1997، ص 86.

[164] رسالة من نساء المنظمات غير الحكومية إلى دول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمانة ولجنة وضع المرأة، 95/3/4.

[165] لكي نفهم ما كانت بيلا أبزوغ – زعيمة تجمع الربط (Linkage Caucus) – تقصده بالتعريف المناسب لمصطلح «الجندر»، يتعين دراسة توصيات تجمع ربط النساء بشأن النصوص الموضوعة بين قوسين في مسودة منهاج العمل للمؤتمر العالمي للمرأة (WCW) المؤرخة 24 أيار/مايو 1995 (A/CONF.177/L.1) بتاريخ 1 تموز/يوليو 1995.

كان تجمع ربط النساء يدعم:

إدراج عبارة «التوجه الجنسي» في ستة مواضع مختلفة من المسودة،

الجمع بين «التوجه الجنسي» و«أسلوب الحياة» في موضع واحد،

توفير حماية خاصة لـ«المثليات» ولـ«المجموعات القائمة على الجندر»،

منح «المجموعات الاجتماعية القائمة على الجندر» حقوق اللجوء.

كما دعت توصيات التجمع إلى:

استخدام لغة معارضة لـ«التقليدية» أو «الدينية» أو «الثقافية» أو «الفلسفية» أو «الاختلافات»،

حذف أي إشتراط أو تقييد للحقوق الإنسانية، ولا سيما بمصطلح «عالمية»،

حذف أي إشارة إلى الأمومة بوصفها دوراً للمرأة.

انظر الملحق 6.

[165] رسالة من نساء المنظمات غير الحكومية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأمانة العامة، ولجنة وضع المرأة، بتاريخ 4 مارس/آذار 1995

[166] خلال مؤتمر القاهرة، كان الجميع يعتبرون أمرًا مفروغًا منه أن «gender» يُستخدم كمرادف لـ«sex»، ولم يكن هناك أي وثيقة أممية آنذاك تعلن مفهوم البناء الاجتماعي النسبي للذكورة والأنوثة. ويتراكم مع ذلك الاستنتاج بأن هناك مجتمعات "تم فيها عكس الأدوار". أولئك الذين يؤمنون بالأمم المتحدة عليهم أن يجدوا المكان الذي يلد فيه الرجال الأطفال، وتقوم زوجاتهم بإعالة الرجل والأطفال بالخبز أثناء فترة الحمل، أو أثناء الولادة، أو لاحقًا حين يحتاج الطفل إلى حليب أمه. ميثاق الأمم المتحدة لا يمنح الأمم المتحدة أو أيًا من أجهزتها أو مؤتمراتها التفويض بإعادة بناء الطبيعي أو تشييد بدائل عنه.

[167] الجنس، الجندر، المساواة والإنصاف: حول معنى الكلمات، كتبه جون ماثياسون، الأمانة العامة 16 مارس 1995، ص. 2.

[168] مثير للاهتمام أن وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مادلين أولبرايت لما وقفت للمساءلة أمام الكونغرس – خلال الجلسات المتعلقة بـ«الجدل المتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة» التي عقدتها اللجنة الفرعية للكونغرس المعنية بالعمليات الدولية وحقوق الإنسان في يوليو وأغسطس 1995 – فردت على سؤال النائب سميث بشأن الادعاءات بأن هناك محاولة لإعادة تعريف «الجندر» في منصة العمل بقولها: «الجندر دائمًا ما يعني جنسين، عدّهما هما اثنين.»

"Gender has always meant two sexes count them two."

الهوية الجندرية، حيث يلتقي الطبيعة والتربية، بقلم ماري سواريز هام، مقال نُشر في «العائلة التقليدية في خطر»، مجموعة مقالات حول قضايا الأسرة الدولية، منشورات الاتحاد العائلي الدولي، الطبعة الثالثة 1996، ص. 141.

[169] أجندة الجندر: إعادة تعريف المساواة، بقلم داجي أوليري، دار فيتال إيشوز برس 1997، ص. 92.

[170] الجريدة الرسمية للأمانة العامة تلاحظ أن «مصطلح 'الجندر' تم تركه معلقًا وأُحيل إلى مجموعة اتصال من الدول الأعضاء لمناقشة استخدامه في النص.»، العدد الثامن من «المرأة في طريقها»، الذي نشرته أمانة الأمم المتحدة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، قسم تقدم المرأة. وتتحدث الصحيفة عن «مفهوم الجندر المتعلق بالأدوار الاجتماعية المبنية للرجال والنساء».

[171] تقرير مجموعة الاتصال بشأن تعريف الجندر NCONF.177/L.2 ومذكرة من الأمانة العامة بشأن مجموعة الاتصال المعنية بالجندر (NCONF.177/L.2).

[172] هل يتعين على المنظمات الدولية اعتماد مبدأ الإجماع أم مبدأ الأغلبية البسيطة (51%) عند اتخاذ القرارات بشأن المسائل الرئيسية؟ كيف يمكن أن يفيد إعلان من هذا القبيل نساء العالم إذا كانت غالبية الدول معارضة له من الأساس؟ هل هذه الطريقة السليمة لمعالجة قضية حساسة ومتقلبة كهذه؟ والسؤال الآخر: هل ينبغي أن تنتهي المناقشات بمجرد رغبة رئيس جلسة التفاوض في إنهائها، أم يتعين مناقشة مثل هذه القضايا الحساسة والتصويت عليها؟

[173] غواتيمالا: «تفسر مفهوم الجندر على أنه يقتصر حصرًا على الجندر الأنثوي والذكري، في إشارة إلى النساء والرجال، وتحتفظ بموقفها من تفسير مصطلح "نمط الحياة"، لأن دلالته غير واضحة في هذه الوثائق.»

الكرسي الرسولي: «بيان تفسير مصطلح "الجندر": بقبول أن كلمة "الجندر" في الوثيقة تُفهم وفق الاستخدام المتعارف عليه في سياق الأمم المتحدة، يلتزم الكرسي الرسولي بالمعنى الشائع لهذا المصطلح في اللغات التي يُستخدم فيها. يرى الكرسي الرسولي أن "الجندر" متأصل في الهوية الجنسية البيولوجية (ذكر أو أنثى). كما أن منصة العمل تستخدم تعبير "كلا الجندرين Both genders" بوضوح. ومن ثم يستبعد الكرسي الرسولي التفسيرات المشكوك فيها المبنية على رؤى عالمية تفترض إمكانية تعديل الهوية الجنسية بلا حدود لأغراض جديدة ومختلفة.»

حكومة باراغواي: «تفسر مصطلح "الجندر" الوارد في الوثائق المعتمدة في هذا المؤتمر على أنه يشير إلى كلا الجنسين، الرجل والمرأة، وقد أدرجت هذا المصطلح – بالمعنى المذكور – في وثائقها الوطنية.»

[174] نشرة مفاوضات الأرض: تقرير يومي عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، صادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)، المجلد 14، العدد 12، الأربعاء 6 سبتمبر 1995.

[175] الهوية الجندرية، حيث تلتقي الطبيعة والتربية، بقلم ماري سواريز هام، مقال نُشر في «العائلة التقليدية في خطر»، مجموعة مقالات حول قضايا الأسرة الدولية، منشورات الاتحاد العائلي الدولي، الطبعة الثالثة 1996، ص 134-145.

[176] 'المؤتمرات السرية للأمم المتحدة' الدكتورة رشا عمر الدسوقي أستاذة جامعة كاليفورنيا، تكتب في مقالتها ، مجلة المجتمع، (عدد 1343) 3/23 - 4/5/ 1999 (السنة 30) ؛ "أصيبت جماهير النساء 'الطبيعيات' في مؤتمر المرأة ببكين (1995) بالذعر والدهشة الشديدتين حين أخذت 7000 امرأة وشابة تتراص للخروج في أكبر مظاهرة شهدها المؤتمر، ترى هل كلهن سحاقيات من أين جاء هذا البلاء هل معظمهن يؤيدن الشذوذ ومن هن المؤيدات وإن لم يكن بالفعل شاذات وحين تعالت الصيحات 'حقوق السحاقيات حقوق الإنسان' Lesbian Rights are human rights بدأ بقية الحضور يعي التحدي السافر لكل القيم الدينية والأعراف الاجتماعية التي تدعو إلى الفضيلة والحياء. وسرعان ما زالت الدهشة حين اكتشفت وفود الحكومات أن الوثيقة مليئة بـ'المطبات' التي تؤيد الانهيار الخلقي وتدمير الأسرة بخروج الأطفال على آبائهم، والشباب على كل كبير لهم والوثيقة المشبوهة تلوي النصوص فتؤيد 'أنماطا جديدة من الأسرة' Different forms of the family وقبول 'التوجه الجنسي' Sexual orientation هذه العبارة الغريبة التي تعني قبول الشذوذ مسلكا طبيعيا أعاذ الله الأمة الإسلامية منه ومن شروره وقد أثارت هذه النصوص وغيرها ضجيجا في القاعات، دفعت خلايا النحل من الرافضات لهذا السلوك المعوج لإقناع الوفود الحكومية بخطورة ما تعنيه المصطلحات بين السطور

وكما كان متوقعا في هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات اللاحقة فإن النص العربي نزعت منه المعاني المشبوهة للتمويه وخلط الأمور في ذهن الوفود التي لم تكن لتشك في خبث نوايا صانعي الوثائق والمتحكمين في إدارة المؤتمرات، فقد إعتاد قراء اللغة الأجنبية قبول الشذوذ مسلكا طبيعيا طالما وصل الى الرأي العام بأبواق البروباجندة باسم الحرية الشخصية.

كان طبيعياً إذا أن تمتنع وفود الحكومات العربية والإسلامية (32 دولة) عن التصديق على الوثيقة المشبوهة، وتمسكت العضوات العربيات والمسلمات بشدة بما قالته السيدة العربية مسؤولة إحدى الجلسات من أن أحدا لن يصدق على وثيقة تخالف الإسلام،..."

[177] الفقرة 29 من منصة العمل تنص على: «في أنظمة ثقافية وسياسية واجتماعية مختلفة، توجد أشكال متنوعة للأسرة.» منشور أممي يُسلط الضوء – إلى حد ما – على المقصود بمصطلح «الأشكال المتنوعة للأسرة» هو: الأسرة: التحديات المستقبلية، منشورات الأمم المتحدة 1996، ص 36–42، حيث يرى الباحث أن هذه الأشكال يمكن تصنيفها في 12 نوعًا، من بينها «الأسرة من نفس الجندر».

[178] «لا توجد أية دولة في العالم تسمح حاليًا بزواج المثليين اليوم. غير أن الدنمارك والنرويج والسويد وآيسلندا وهولندا قد أقرت جميعها تشريعات تتيح التسجيل الرسمي لـ«الشراكات المنزلية» بين أشخاص من نفس الجنس، وتمنح هذه الشراكات معظم الآثار القانونية الاقتصادية للزواج، وعددًا كبيرًا من الآثار غير الاقتصادية.» كتب ذلك البروفيسور لين د. واردل في مقاله «المطالبات القانونية لزواج المثليين: جهود لشرعنة التراجع عن الزواج من خلال إعادة تعريف الزواج»، South Texas Law Review، [المجلد 39:735، 1998].

ويضيف البروفيسور واردل: «كان مشرّعو إسبانيا ولوكسمبورغ وسويسرا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ينظرون في مشاريع قوانين لتسجيل الشراكات المنزلية... أما الدستور الجديد لجنوب أفريقيا فيحظر التمييز على أساس التوجه الجنسي، ويعتقد البعض أنه يُمهّد السبيل لزواج المثليين في البلاد.» ص 736–739.

[179]الصفحات ذات الصلة من النشرة المصطلحية رقم 348 في الملحق 7.

[180] الوثيقة ST/CS/SER.F/348، مؤرخة 1 أغسطس 1995، متوفرة باللغات: الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية، الروسية، الصينية والعربية. أعدتها مكتب خدمات المؤتمرات والدعم بالأمم المتحدة – قسم الترجمة والتحرير – شعبة الوثائق والمراجع والمصطلحات، ص. iii.

[181] قاموس هاراب القياسي الفرنسي والإنجليزي (الجزء الثاني: إنجليزي–فرنسي، 1962) يعرّف المصطلح الأنجليزي «gender» في الفرنسية على النحو التالي:

«1. Gram: Genre m. Common gender, genre commun. Words of common g., mots m. des deux genres; mots épicènes. 2. F: Sexe m.»

1. نحو قواعد لغوية: Genre m.

الجنس المشترك: genre commun.

كلمات ذات جنس مشترك: mots m. des deux genres؛ mots épicènes.

2. عامي: Sexe m.

فالسؤال: من أين استمدت النشرة (Bulletin) فكرة تعريف «الجندر» بـ

«sexe social (ou culturel); catégorie sociale du sexe [psychosociologie]; identité sexuelle [construction du sexe et culturelle distincte du sexe biologique]»

الترجمة العربية من الفرنسية للتعريف المنسوب ل (النشرة المصطلحية رقم 348):

«الجنس الاجتماعي (أو الثقافي)؛ الفئة الاجتماعية للجنس [علم النفس الاجتماعي]؛ الهوية الجنسية [بناء الجنس الاجتماعي والثقافي المتميز عن الجنس البيولوجي]»

[182] قاموس فيلاسكيز الإسباني والإنجليزي (شيكاغو، 1974) يعرّف gender بـ

«Acción de copularse»،

اي «فعل الجماع»

ويعرّف genero في الإنجليزية كالتالي:

«1. Genus, a class comprehending many species; 2. Kin, the same generical class: speaking of the relation between two or more different things. Genero humano, Human nature, mankind.»

اي بالعربية مترجمة

«1. جنس (Genus)، فئة تشمل العديد من الأنواع؛ 2. قرابة، الفئة الجنسية نفسها: يُقصد بها العلاقة بين اثنين أو أكثر من الأشياء المختلفة. Genero humano: الطبيعة البشرية، البشرية.»

أما قاموس كولينز الإسباني-الإنجليزي (هاربر كولينز للنشر، 1993) فيعرّف genero بنفس الطريقة مع إضافة:

«d. (ling.) gender; del género masculino of the masculine gender.»

«د. (لغوي) الجندر؛ del género masculino: من الجندر المذكر.»

ويعرّف gender كالتالي: «n. (Ling.) género m.»

اي المعنى بالعربية لتصنيف المعجم المذكور: gender كاسم في اللغويات = género مذكر في الإسبانية

فالسؤال مرة أخرى: من أين استمدت النشرة المصطلحية رقم 348 (Bulletin) تعريف

genero

بمعنى يشبه

«conjunto de pautas de conducta asignadas a cada sexo en las distintas sociedades»

اي بالتعريب «مجموعة الأنماط السلوكية المحددة لكل جنس في المجتمعات المختلفة»

[183] 183 تعرّف النشرة المصطلحية رقم 348 الكلمة الإنجليزية «gender» بالروسية بكلمة تعني الجنس البيولوجي. انظر: قاموس أكسفورد الروسي (إنجليزي-روسي، روسي-إنجليزي)، مطبعة جامعة أكسفورد، 1995، ص 182 تحت مدخل «sex».

أما «الجندر» فيُعرّف في القاموس نفسه بكلمة أخرى لم تستخدمها النشرة.

[184] تعرّف النشرة المصطلحية رقم 348 الكلمة الإنجليزية «gender» عرّف «الجندر» بالصينية بحرفين صينيين لا يشيران إلا إلى الجنس (sex) كما يُستخدم في عبارة «ما هو جنسك؟»، وذلك حسب قاموس إنجليزي-صيني موجز لتشانغ تشي تشون، 1963، ص 900.

فالسؤال: لماذا قدمت النشرة تعريفًا مختلفًا في الروسية والصينية والعربية عن التعريف المقدم بالإنجليزية؟

[185] جميع القواميس العربية التي راجعتها تعرّف «الجندر» —كما أثبت بحثي تحت الفصل الأول، على أنه مبدأ تصنيف نحوي يتعلق بقضية التأنيث والتذكير في النحو وقواعد اللغة العربية.

قاموس هاراب الإنجليزي للناطقين بالعربية، لوند هامفريز للنشر، 1991، ص 223: «تصنيف نحوي للأشياء يقابل تقريبًا الجنسين والخلو من الجنس: توجد في بعض اللغات ثلاثة أجناس: مذكر، مؤنث، ومحايد.»

قاموس النبراس العربي: إنجليزي–عربي 1993، ص 396، يقدم التعريف التالي: "جنس (والمتعلق بالمرء من حيث ذكورته أو أنوثته)، أو المتعلق بالكلمة اللغوية من حيث تعبيرها عن المذكر او المؤنث أو المحايد." التعريف نفسه مقدم في المورد الحديث قاموس إنجليزي عربي، دار العلم دار العلم للملايين، بيروت 1981.

[186] الترجمة من إعدادي.

من الممكن أن يكون غياب تعريف مقابل في العربية مجرد إغفال بسيط.

ومع ذلك، في ضوء الجدل العميق الذي شهدته قضية تعريف «الجندر» في مؤتمري بكين وروما، وعمق الخلاف الأيديولوجي بين الغرب والدول الإسلامية والكاثوليكية حول هذا التعريف، فإن التناقض الواضح بين التعريفات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية من جهة، والصينية والروسية والعربية من جهة أخرى — في نشرة ترجمة رسمية — لا يمكن اعتباره مصادفة انظر مقال الدكتورة رشا عمر الدسوقي الحاشية رقم 176 «فإن النص العربي نزعت منه المعاني المشبوهة للتمويه وخلط الأمور في ذهن الوفود التي لم تكن لتشك في خبث نوايا صانعي الوثائق والمتحكمين في إدارة المؤتمرات»

[187]انظر بحثي، الجزء الثالث، البند ب

[188]انظر بحثي، الجزء الأول والجزء الثاني.

[189] انظر بحثي، الجزء الثالث.

[190] تقرير لجنة التحضير بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. A/CONF.183/2/Add.1، 14 أبريل 1998، الأصل: الإنجليزية.

[191] تقرير لجنة الإعداد لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، المجلد الأول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، لجنة الإعداد، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم 22، ص 33، الوثيقة A/51/22 (1996)، لا يذكر مصطلح "الجنس" (gender) على الإطلاق. وهذا دليل على أنه أُدرج لاحقًا وبدون مناقشة في المسودة الإنجليزية. وقد شملت المعايير الأخرى التي ذُكرت: المثقفين والجماعات الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

[192]لا يستطيع أي شخص عاقل أن يفهم ما كان يقصده دعاة "العدالة الجنسانية" (أو "عدالة الجندر") بمعارضتهم تعريف "الجندر" (gender) على أنه الذكر والأنثى. ففي النهاية، لم تستخدم النصوص الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية لمسودة النظام الأساسي مصطلح "الجندر" مطلقًا، بل استخدمت جميعها عبارة "الجنسين". وإذا كانت "عدالة الجندر" تعني أكثر من مجرد المعاملة المتساوية للرجال والنساء أمام القانون، فإن هذا المفهوم يسعى إلى توسيع دور المحكمة من التعامل مع "أخطر الجرائم" ذات "الاهتمام الدولي" إلى محرك قضائي قوي للهندسة الاجتماعية. وإذا كانت اللغات الأصيلة الخمس الأخرى للمسودة قد استخدمت مصطلح "الجنس" (sex)، فلِمَ ينبغي أن يحمل "الجندر" معنى مختلفًا عنه، وهو الكلمة الموازية المستخدمة في المسودة الإنجليزية؟ إن الجدل يشير – إن دلّ على شيء – إلى أن المصطلح أُدرج عن قصد، ولهذا السبب ثبت أنه مثير للجدل الشديد استبداله بـ"الجنس" أو تعريفه. تنص المادة 128 من نظام روما الأساسي صراحةً على أنه في "يودع أصل هذا النظام الأساسي، الذي تتساوى في الحجية نصوصه العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يرسل نسخًا مصدقة منه إلى جميع الدول."

[193] ضع اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات، المؤرخة في 23 أيار/مايو 1969، القسم 3 (تفسير المعاهدات)، القاعدة العامة للتفسير في المادة 31 الفقرة 1: "تفسر المعاهدة بحسن نية وفقا للمعنى العادى الذى يعطى لتعابير المعاهدة فى السياق الذى ترد فيه وفي ضوء غرض المعاهدة ومقاصدها." إن المعنى العادي الذي يُعطى لمصطلح "الجندر" (gender) هو بالضبط التعريف الذي دافع عنه الدول العربية والفاتيكان، انظر أعلاه: الاستخدام اللغوي والمعجمي لمصطلح "gender"، ص 1-4. علاوة على ذلك، فإن غرض معاهدة روما هو وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي "أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي"، انظر الديباجة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، A/CONF.183/9، 17 تموز/يوليو 1998. إن الاتجاه الجديد نحو إلغاء تجريم قوانين مكافحة اللواط في بعض الدول الغربية لا يُنتج، بموجب القانون الدولي، جريمة جديدة ضد الإنسانية تجرم قوانين مكافحة اللواط في جميع أنحاء العالم.

[194] في المجتمعات الغربية، تشمل "الأدوار الاجتماعية المبنية اجتماعيًا" عدة "أنواع" (genders) متعددة، ترجمتها إلى العربية يجعلها مفردات هجينة بدون عرف لغوي في أصل اللغة وعرفها والشريعة والقوانين السارية: "الذكر المغاير جنسيًا"، "الأنثى المغايرة جنسيًا"، "الذكر المثلي"، "الأنثى المثلية"، "الذكر الثنائي الجنس"، "الأنثى الثنائية الجنس"، و"المتحول جنسيًا" (حيث يمكن للأشخاص 'الذكور' و'الإناث' أن يصبحوا 'متحولين جنسيًا' من خلال تغيير أعضائهم التناسلية بالجراحة والهرمونات).

[195] تقرير حالة العالم الاجتماعية 1997، لجنة التنمية الاجتماعية، E/1995/15، ص 156.

[196] تقرير هيومن رايتس ووتش العالمي 1999، تحت العنوان "قضايا خاصة وحملات: حقوق المثليين والمثليات"، يذكر أن "التمييز ضد المثليين والمثليات استمر في دول العالم خلال عام 1998، وغالباً ما أدى إلى اعتقال وسجن المثليين بتهم تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بتوجههم الجنسي... إن اضطهاد أو التمييز على أساس التوجه الجنسي يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان"، وأن "هيئات حقوق

الإنسان الدولية أعلنت أيضاً أن التمييز والعنف القائم على التوجه الجنسي أو الهوية ينتهك حقوق الإنسان. وقد استندت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية مراراً إلى حق الخصوصية في إدانة القوانين التي تجرم الأفعال الجنسية المثلية بين البالغين المتوافقين عليها. أما لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فتعتبر التوجه الجنسي محمياً من التمييز بموجب القانون الدولي."

هاجمت هيومن رايتس ووتش الرئيس روبرت موغابي في زيمبابوي الذي قال: "إذا لم تفعل الخنازير والكلاب ذلك، فلماذا يفعله البشر؟"، ونائب الرئيس في زامبيا كريستيان تيمبو الذي أعلن: "سيتم اعتقال أي شخص يروج للممارسات الجنسية المثلية"، والرئيس الزامبي فريدريك شيلوبا لوصفه المثلية الجنسية بأنها "مخالفة للكتاب السماوي" و"ضد الطبيعة البشرية". آخر زيارة: 6 مايو 1999 <

<http://www.hrw.org/hrw/worldreport99/special/lgay.htm

وفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش العالمي 1996، أحداث 1995، ديسمبر 1995، ص 364: "في عام 1994، اعتمدت هيومن رايتس ووتش سياسة تعارض العنف والاحتجاز والاضطهاد المدعوم أو المتسامح معه من الدولة على أساس التوجه الجنسي، وفي عام 1995 وسعت عملها بشأن التمييز ليشمل المعاملة التمييزية ضد المثليات والمثليين."

[197] قدم المفاوض السوري القاضي المستشار قيس الشيخ بياناً في الغرفة الخضراء للمؤتمر الذي قال فيه "إذا كنتم تقصدون أن مصطلح 'الجندر' مرادف لـ'الجنس' (sex) فلماذا تصرون كثيراً على عدم استبدالهما، وإن لم يكونا متساويين، فاشرحوا لنا الفرق بينهما، فهذه لغتكم، حتى نرى ما إذا كان ذلك متفقاً مع القانون أم لا."

أكد لاحقاً في برنامج تلفزيوني "وبعد مناقشات رسمية وغير رسمية طويلة اعترفوا بأن 'الجندر' يشمل التوجه الجنسي نفسه الجنس. حتى إذا مارس شخص ما جنساً غير طبيعي وعوقب وفقاً للقانون الداخلي للدولة، يصبح القاضي مجرماً ضد الإنسانية لأنه عاقب الغير طبيعي بسبب سلوكه الجنسي الذي يصبح

حقاً للغير طبيعي أن يؤديه ويغيره وفقاً لرغباته" اقتباسات مقتبسة ومترجمة من برنامج 55 دقيقة أنتج وأخرج بواسطة الصحفي السعودي السيد عادل المكنزي وبشار جمالي لقناة اقرأ الفضائية ، استوديوهات جامعة بريغهام يانغ الأمريكية BYU في 14 يناير 1999.

ثم أكد لاحقاً في برنامج تلفزيوني: "وبعد مناقشات رسمية وغير رسمية طويلة، اعترفوا بأن 'الجنس' (gender) يشمل التوجه الجنسي المثلي. وبالتالي، إذا ارتكب احدهم واقعة جنسية غير طبيعية وعوقب وفقاً للقانون الداخلي للدولة، يصبح القاضي مجرماً ضد الإنسانية لأنه عاقب الشاذ بسبب سلوكه الجنسي، الذي أصبح – بحسب هذا – حقاً للشاذ في ممارسته وتغييره حسب رغبته."

الاقتباسات منقولة ومترجمة من برنامج مدته 55 دقيقة، أنتجه وقدمه الصحفي السعودي الأستاذ عادل المكينزي وبشار الجمالي لقناة إقرأ الفضائية، استوديوهات تلفزيون جامعة بريغهام يانغ الأمريكية BYU في 14 يناير 1999.

[198] ساعدت القاضي المستشار قيس الشيخ، كمترجم شخصي له خلال المحادثات غير الرسمية بين سوريا وكندا ودول أوروبية أخرى. خلال مناقشة بشأن الجندر بين المفاوضين السوري والمصري والكندي، أصررت، نيابة عن الدبلوماسي السوري، على أن يخبرنا الدبلوماسي الكندي بصراحة ما إذا كان الجندر له علاقة بالتوجه الجنسي أم لا، مؤكداً له أن سوريا لن تغير رأيها دون معرفة الحقيقة، لم ينكر المندوب الكندي أن الغرض خلف عدم تعريف مصطلح الجندر كان تضمينه محتوى ما يسمى بالتوجه الجنسي.

[199] كممثل لجمعية طلاب القانون الأوروبيين (ELSA) لكامل مؤتمر روما، اقتربت من مندوب سويدي بالسؤال التالي: "إذا كنتم تنوون تجريم القوانين التي تحظر الأنشطة المثلية من خلال استخدام مصطلح 'الجندر' في تعريف الجرائم ضد الإنسانية، فلماذا تفعلون ذلك بهدوء؟ لماذا لا تقولون صراحة إن هذا ما تريدونه وتكونون صادقين في ذلك؟ ففي النهاية، إذا كنتم تتفاوضون على عقد، فيجب أن تكون شروط العقد معلومة للجميع. ليس من العدل ولا من الصدق أن يُدرج في معاهدة لغة من هذا النوع في

معاهدة دولية." م يتمكن المندوب السويدي من دحض حججي. أعتقد أنه لم يكن لديه خيار آخر بنفسه. أجريت محادثة خاصة مماثلة مع دبلوماسي إسكندنافي آخر، وكان جوابه يصب في معنى أن سياسات بلدانهم تلزمهم بتعزيز حقوق المثليين" كحقوق إنسان دولية في جميع مجالات القانون الدولي.

[200] تقرير هيومن رايتس ووتش العالمي 1999، أحداث 1998، يؤكد أن "بفضل الجهود الدؤوبة وبلا كلل من جانب تجمع النساء من أجل العدالة الجندرية، والدعم الثابت من كندا... تم الحفاظ على مصطلح 'الجندر' الذي كان يتعرض لهجوم من الفاتيكان ومجموعة من دول جامعة الدول العربية. رغم الاستخدام الواسع لمصطلح 'الجندر' من قبل الأمم المتحدة لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل، أصر المندوب السوري — متحدثاً باسم مجموعة كتلة الدول المتفقة مع منظوره — على أن مفهوم الجندر يهدد وجود الحضارة الإنسانية بذاتها، متحدياً الأيديولوجيا التي تزعم أن المعاملة المختلفة غير مبررة بناءً على الفروق البيولوجية." آخر زيارة: 6 مايو 1999 >

<http://www.hrw.org/hrw/worldreport99/special/gay.htm

هذا التقرير لهيومن رايتس ووتش معيب للأسباب التالية: لم يكن معارضو مصطلح "الجندر" مجموعة صغيرة، بل كانوا مجموعة تضم ما لا يقل عن ثلاثين دولة؛ ولم يُحفظ المصطلح كما هو، بل تم تعريفه ليعني الجنسين (الذكر والأنثى)؛ كما أن الأمم المتحدة لم تكن تستخدم المصطلح على نطاق واسع لمدة خمسة عشر عاماً، فقد أثبتُ أعلاه في هذه الأطروحة وبشكل منهجي أن التحول المفاهيمي من "المرأة" إلى "الجندر" بدأ قبل خمس سنوات فقط؛ فعلى سبيل المثال، في مايو 1998، نشرت منظمة الصحة العالمية ورقة فنية بعنوان "الجندر والصحة"، أقرت فيها بهذا التحول الأيديولوجي: "في الآونة الأخيرة، حدث تحول من التركيز الحصري على المرأة إلى التركيز على الجندر، أي الفروق المبنية اجتماعياً وعلاقات القوة بين النساء والرجال."

علاوة على ذلك، كان المندوب السوري المستشار القاضي قيس الشيخ يدافع فقط عن حقوق المرأة في المعاملة الخاصة والرعاية الخاصة بسبب الحمل والولادة؛ فهو كان يعبر عن حقيقة حقوق معينة أصيلة التجذر للمرأة ولا يمكن المساس بها، لأن المرأة تحتاجها بسبب وظائفها الإنجابية البيولوجية وحقها في حماية أمومتها.

ينتقد تقرير هيومن رايتس ووتش العالمي 1999 الولايات المتحدة لفشلها في الدفاع عن "العدالة الجندرية"، معتبراً ذلك "موقفاً يتناقض بشكل صارخ مع الدعم الأمريكي المعلن لإنهاء الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجندري". ومن الأمثلة التي يوردها: "أعضاء في الكونغرس رفعوا أصواتهم لإدانة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله... وتعهدوا بإلقاء الضوء والاستجابة للعنف والتمييز الذي يستهدف النساء والرجال بسبب توجههم الجنسي."

إن عدم رضا هيومن رايتس ووتش عن تعريف "الجندر" بأنه الذكر والأنثى واضح، لأن غرض هذا التعريف كان استبعاد أي فكرة تربط الجندر بالتوجه الجنسي. وهيومن رايتس ووتش – بحسب كلماتها الخاصة – تروج للقضية المثلية.

[201] أكد عضو في الوفد الكندي أنه على الرغم من أن المادة 20 ستُبطل القوانين الداخلية (بما في ذلك قوانين الزواج) التي تُميّز على أساس التوجه الجنسي، فإن المعارضة لهذه النتيجة لا تعدو أن تكون ناتجة عن "تعصب" محض. أثار هذا الادعاء الكندي رد فعل غاضب من جانب ممثلي الدول الإسلامية والكاثوليكية، مما دفع رئيس المؤتمر إلى تعليق جميع النقاشات في ذلك اليوم. انظر: مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، مقالة لريتشارد ج. ويلكينز، ص 11، يُطلب من كلية الحقوق بجامعة بريغهام يانغ الأمريكية JRCB.

[202] كتب هادلي آركس، أستاذ الفقه في كلية أمهرست، في مقاله "تقرير من مكان غريب" المنشور في مجلة كرايسيس، مارس 1999، ص 10، ما يلي بشأن قضية الجندر خلال مؤتمر روما: "بدت رئيسة

جمعية الأمم المتحدة في نيويورك مذهولة عندما أخبرها مندوب إسلامي شاب بأن القرآن، كمصدر للشريعة الإسلامية، يحظر المثلية الجنسية. ووفقاً للمندوب الشاب، فقد اقترحت عليه بغمزة عين ببساطة 'أن يفسر المسلمون المعتدلون [تعاليمهم] بطريقة تحترم حق كل إنسان في التمتع بجسده دون تدخل أو تمييز'."

[203] دعمت موقف قطر نحو ثلاثين دولة أخرى تقريباً. انظر: مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، مقالة لريتشارد ج. ويلكينز، ص 11، يُطلب من كلية الحقوق JRCB.

[204] أدلى المفاوض السوري المستشار القاضي قيس الشيخ ببيان في الغرفة الخضراء بالمؤتمر، قال فيه: «إذا كنتم تقصدون أن مصطلح 'الجندر' مرادف لـ'الجنس'، فلماذا تصرون إلى هذا الحد على عدم استبدالهما؟ وإن لم يكونا متطابقين، فاشرحوا لنا الفرق بينهما، إذ إنه لغتكم، حتى نتمكن من معرفة ما إذا كان ذلك متفقاً مع القانون أم لا». وأكد لاحقاً في برنامج تلفزيوني: «وبعد نقاشات رسمية وغير رسمية طويلة، اعترفوا بأن 'الجندر' يشمل التوجه الجنسي المثلي. وعليه، إذا ارتكب شخص ما جريمة اللواط وعوقب وفقاً للقانون الداخلي للدولة، يصبح القاضي مجرماً ضد الإنسانية لأنه عاقب الشاذ بسبب سلوكه الجنسي، الذي أصبح حقاً للشاذ في ممارسته وتغييره حسب رغبته».

الاستشهادات مقتبسة ومترجمة من برنامج مدته 55 دقيقة أنتجه وأخرجه الصحفي السعودي الأستاذ عادل المكنزي وبشار الجمالي لقناة إقراء الفضائية.

[205] كانت المعركة حول تعريف مصطلح "الجندر" في النهاية معركة قيم. أتذكر بوضوح شديد كيف غضب عضو الوفد الكندي في غرفة الخضراء وواجه عضو الوفد السعودي، غاضباً إلى درجة أنه استخدم لغة غير لائقة. أما مندوبة احدى الدول "مثلية الجنس" فقد غضبت جداً لدرجة أنها ألقت خطاباً تنتقد فيه النهج الذي اتخذته ما يُسمى "الدول الرجعية". وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، كانت تقف في الممر ممسكة بيد صديقتها وتبكي.

[206] كان السفير يعني ما يسمى بالمثلية الجنسية والتوجه الجنسي.

[207] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الديباجة، A/CONF.183/9، 17 تموز/يوليو 1998.

[208] أكد عضو الوفد السوري ذلك لممثلين اثنين من جمعية طلاب القانون الأوروبية (ELSA) في تلك الليلة.

[209] صحيفة المؤتمر اليومية «تيرا فيفا»، مقالة «النساء يؤجلن الحكم النهائي»، تكتب: «لم يستقر النص اللغوي في نظام المحكمة الجنائية الدولية الأساسي إلا في اللحظات الأخيرة، بسبب المناقشات الحادة حول تعريفات مصطلحات مثل 'الجندر'، مما أدى إلى وضع الأحكام التي تشير إلى هذه المصطلحات بين قوسين.»

[210] أصر الوفد السعودي خلال المفاوضات على أن يُقرأ التعريف بالصيغة التالية: «يعني الجندر الجنسين، ذكر وأنثى». وأوضح أن عبارة «في سياق المجتمع» زائدة، لأن الذكور والإناث عادةً لا يوجدون في فراغ، بل دائماً ضمن مجتمع بشري. من الواضح أن الدول الغربية كانت تسعى إلى تأكيد مفهوم البنائية الاجتماعية (social constructionism) من خلال إصرارها على إدراج عبارة «في سياق المجتمع».

لاحقاً، وخلال اللجنة التحضيرية (PrepCom) في نيويورك بشأن المحكمة الجنائية الدولية (16-23 فبراير 1999) ، أخبرني عضو الوفد السعودي نفسه الذي التقيت به في روما صيف العام السابق، أن تعريف مصطلح «الجندر» كان واحداً من أكبر انتصاراته خلال مؤتمر روما.

انظر الملحق 9 لنص المادة 7، الفقرة 3 في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (النسختان الإنجليزية والعربية)، A/CONF.183/9، 17 يوليو 1998. قارن ذلك بنص النسختين الإنجليزية

والعربية لـ المادة 5 (د) في مسودة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

A/CONF.183/2/Add.1، 14 أبريل 1998.

قارن التعريف في ضوء ورقة الموقف التي تم توزيعها خلال مؤتمر روما من قبل مركز ديفيد م. كينيدي للدراسات الدولية، جامعة بريغهام يونغ، بعنوان «الجنسين» في النسخ المختلفة لمسودة النظام الأساسي: الحاجة إلى التوافق.

[211] في مقالتها «النساء والحرب والكلمات: العنصر الجندري في تعريف جرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة»، المنشورة في Fordham International Law Journal، نوفمبر 1998، تكتب بروك ساري موشان (ص 179–180):

«إحدى إخفاقات نظام روما الأساسي في معالجة مخاوف المدافعين عن حقوق النساء هي إدراج شرط تعريفي لمصطلح "الجندر. "أعربت ناشطات نسويات عن قلقهن من أن هذا القيد الشرطي في التعريف سيُعقّد ملاحقة الجرائم القائمة على الجندر. كما أبدت الناشطات أسفهن لأن مندوبي مؤتمر روما أضاعوا وقتاً ثميناً في إعادة مناقشة الجدالات القديمة المتعلقة بتعريف "الجندر"، وأن التعريف الذي تم اعتماده في النهاية يبدو غير عملي وغير قابل للتطبيق.»

تعرّف موشان جرائم الجندر (ص 158) بأنها: «قد تشير أيضاً إلى العنف ضد النساء الذي ينبع من أو يخدم في إدامة الأدوار الجندرية المبنية اجتماعياً أو الفجوة في السلطة بين الرجال والنساء... والمصطلح يشمل في الواقع عدداً كبيراً من الجرائم.»

وتبني موشان تعريفها على تعريف الجندر الذي قدمته الكاتبة ألدا فاسيو في مقالها «كلمة (أو كلمتين) عن الجندر» (يطلب في ارشيف ملفات Fordham International Law Journal) ، حيث تقدم فاسيو التعريف التالي: «تعريف جرائم الجندر على أنها تلك الجرائم القائمة على اختلال التوازن في السلطة بين الرجال والنساء، وعلى البناء الاجتماعي للأنوثة والرجولة.»

[212] صحيفة المؤتمر اليومية، TerraViva، مقالة "النساء يحجبن الحكم النهائي" تكتب "شهدت المحكمة الجنائية الدولية إعادة إحياء نقاشات حول مفاهيم أساسية مثل الجندر، والتي اعتقدت أنها قد حسمت في مؤتمر بكين. أعربت أعضاء أعضاء مجموعة الكوكوس النسائي للعدالة الجندرية (عن أسفهن لأن الوفود بدت وكأنها تعيد فتح النقاشات القديمة حول الجندر، رغم وجود لغة مقبولة على نطاق واسع ومستخدمة جيداً في العديد من وثائق الأمم المتحدة والاتفاقيات، لا سيما الإعلان الناتج عن مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام 1993 ومؤتمر بكين. وأيدت كابيلون ذلك قائلة: 'تعريف الجندر سيبدو غريباً. من المشين أن نضطر إلى خوض معركة سخيفة دامت خمسة أسابيع للتمسك بشيء كان معترفاً به على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة."

[213] بعد كل شيء لم يتم استخدام المصطلح في نص معاهدة دولية من قبل. انظر الملحق 8.

[214] المادة 22 الفقرة 2، الجزء 3. المبادئ العامة للقانون الجنائي لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، A/CONF.183/9، 17 يوليو 1998.

[215] مقالة بروك ساري موشان: النساء، الحرب، والكلمات: المكون الجندري في تعريف جرائم ضد الإنسانية للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مجلة فوردهام الدولية للقانون، نوفمبر، 1998.

[216] يصبح التعريف الواضح للجرائم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في عالم يُصبح فيه حقوق الإنسان سبباً متزايداً للتدخل في شؤون الدول السيادية. أدلى خافيير سولانا، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ببيان مثير للجدل في الذكرى الخمسين لتأسيس الحلف: «نحن ننتقل إلى نظام من العلاقات الدولية يصبح فيه حقوق الإنسان وحقوق الأقليات... أكثر أهمية حتى من السيادة.» هذا يُنشئ سابقة قانونية مقلقة، إذا ما قام الناتو بمهاجمة صربيا لحماية شعب كوسوفا. ما هي احتمالات اتخاذ إجراء مماثل ضد دول أخرى لحماية أنواع أخرى من «الأقليات» أو المجموعات الاجتماعية المضطهدة؟

هذه الأسئلة وغيرها تُناقش في افتتاحية بعنوان «السيادة لا تزال مهمة» (Sovereignty Still Counts)، صحيفة أوماها وورلد-هيرالد، 29 أبريل 1999.

[217] مقالة بروك ساري موشان: «النساء والحرب والكلمات: المكون الجندري في تعريف جرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة»، مجلة فوردهام الدولية للقانون، نوفمبر 1998.

[218] في مقالته «التحيز، الخطأ، والازدواجية: الأمم المتحدة والقانون الداخلي» (Bias, Error, And Duplicity: The UN and Domestic Law)، يوضح البروفيسور ريتشارد جي. ويلكينز كيف ركّز نشطاء حقوق المثليين الأمريكيون جهودهم في مجالات عديدة، بما في ذلك الإعلام والمحاكم. كما ركزوا بشكل خاص على صياغة لغة مؤتمرات الأمم المتحدة، لأنه في المستويات العالية من العمومية التي تتم فيها صياغة المعايير داخل الأمم المتحدة، يمكن وضع لغة واسعة تمنح حماية خاصة للتوجه الجنسي دون إثارة استنكار فوري أو صيحات إنذار مباشرة، نظراً لإبهامها وسعة دلالاتها. ومع دعم القوة الفريدة للتجمع النسوي المدعو ب الكوكوس النسائي المؤيد لحقوق المثليين خلفهم، حقق هؤلاء النشطاء نجاحاً استثنائياً في إدراج لغة مواتية واعتمادها فعلياً في وثائق الأمم المتحدة.

[219] في مقالته «تصور العنف الخاص ضد الأقليات الجنسية كعنف جندري: منظور قانوني دولي ومقارن» (Conceptualizing Private Violence Against Sexual Minorities As Gendered Violence: An International And Comparative Law Perspective) ، المنشورة في Albany Law Review، المجلد 60، ص 989 (1997)، يوضح جيمس دي. ويليتس هذه الفكرة بوضوح. يكتب (ص 990): «إلى الحد الذي تُبنى فيه النساء والأقليات الجنسية على افتراضات بناء قطبي للجندر، حيث يُفرض عدم التوافق مع توقعات أدوار الجندر من خلال وسائل عنيفة وغير عنيفة، فمن الممكن الحديث عن العنف ضد كلا المجموعتين كمتجذر في نظام هيمنة ذكورية. فهم الطبيعة الجندرية المشتركة للعنف ضد المجموعتين

يمكن أن يساعد في صياغة رد تحت القانون الدولي على العنف ضد كل من النساء والأقليات الجنسية يعكس الافتراضات والآليات الاجتماعية الجندرية المشتركة التي تعزز مثل هذا العنف.»

ويضيف بأن لب القصة يتكون من (ص 1008–1009):

«جهود الحركات الاجتماعية مثل النسوية لتوسيع تعريف السلوك الجندري المقبول، خاصة فيما يتعلق بعلاقات السلطة الاجتماعية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجهود الأقليات الجنسية للحصول على اعتراف اجتماعي بالعديد من الأشكال التي قد تتخذها هوياتهن وعلاقاتهن.»

وخلاصة رأيه (ص 1012):

«المثلية الجنسية، خاصة في السياق المعاصر، لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع لتوقعات معايير الجندر وصور نمطية لأدوار الذكر والأنثى.»

[220] خلال الفترة من 16 إلى 26 فبراير 1999، عُقدت جلسة اللجنة التحضيرية في نيويورك لإعداد عناصر الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. قامت التحالف غير الحكومي للمحكمة الجنائية الدولية (NGO Coalition for the ICC) بتوزيع ورقة من 56 صفحة بعنوان "Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court, Observer's Notes, Article by Article, Article 7" (نسخة مسبقة مؤرخة 17 فبراير 1999)، من تأليف Machteld Boot وRodney Dixon وChristopher Keith Hall. ورد في الورقة:

«على الرغم من أن مصطلح "الجندر" له معنى محدد بموجب نظام روما كما هو معرّف في الفقرة 3، فإن الاضطهاد على أساس الجندر —كما يُفهم عموماً في الصكوك الدولية الأخرى وفي استخدام الأمم المتحدة — قد يظل ضمن اختصاص المحكمة إلى الحد الذي يقوم فيه مثل هذا التمييز على أحد "الأسس

الأخرى التي تعترف بها دولياً على أنها غير مشروعة بموجب القانون الدولي" أو يتضمن "أفعالاً غير إنسانية أخرى" ضمن معنى الفقرة 1 (ك). ومن اللافت للنظر أن الأسس الاجتماعية لم تُدرج صراحة.»